جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

العلوم السياسية

العلاقات الأمريكية العراقية وآثارها السياسية والأمنية على الجانب العرا ي 2003-2016

American Iraqi Relations and its Political Impacts and Security on Iraq (2003-2016)

إعداد الطالب

علي صالح الحمد

الرقم الجامعي (1520600039)

إشراف

الأستاذ الدكتور محمـــد المقـــداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الأول 218/2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الموقع في أدناه (علي صالح الحمد) أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: (علي صالح الحمد)

التوقيع:

التاريخ: /2017/12

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: علي صالح الحمد

التخصص: علوم سياسية المعهد: بيت الحكمة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

العلاقات الأمريكية العراقية وآثارها السياسية والأمنية على الجانب العراقي 2003-2016

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ /2017/12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

العلاقات الأمريكية العراقية وآثارها السياسية والأمنية على الجانب العراقي 2003-2016

American Iraqi Relations and its Political Impacts and Security on Iraq (2003-2016)

وأجيزت بتاريخ 2017/12/5

إعداد الطالب

علي صالح الحمد

إشراف

الأستاذ الدكتور محمـــد المقـــداد

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور محـــمد المقـــداد	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الدكتـــــــــور صـــايل الســـرحان	(عضواً)	.....
الدكتـــــــــور عـــادل القـــاضـــي	(عضواً)	.....
الدكتـــــــــور خـــالـــد الـــدبـــاس	(عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى:

من فاضت روحه إلى بارئـــها وهو يَردُّ غوائل الشرق

أخي أحـمـــــد

الواهبين دون مقابـــــل

والديّ

رفقة العمر وزينة الحياة الدنيا

زوجي وأبنائي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين

وأنا أكمل رسالتي لابد لي من تقديم العرفان بالفضل والشكر لكل من أسهم في إنجاز رسالتي وفي مقدمة من يستحق الشكر الذي تعجز الكلمات عن وصفه هو الاستاذ الدكتور محمد المقداد عميد معهد بيت الحكمة في جامعة ال البيت الذي كان نعمَ الأستاذ والأخ والمشرف ومن خلفه كل الملاك التدريسي والإداري في معهد بيت الحكمة تلك الأسرة التي لا نظير لها في التعاون والتفاهم ومساعدة الطلبة في كل ما يحتاجونه من عونٍ وبصدور رحبة ووجوه طليقة .

ولا يفوتني هنا أن أقدم الشكر والعرفان للأساتيذ سيف نصرت توفيق ومثنى العبيدي واحمد خضير الخالد لما أبدوه من توجيه ومساعدة سواء في كتابة الرسالة أو تنقيحها لغويا،

والشكر موصول لزملائي في معهد بيت الحكمة ولكل من قدم لنا مساعدة بوجه طليق أو كلمة طيبة وكذلك للأساتيذ والموظفين في جامعات تكريت وبغداد والعراقية والنهرين والمستنصرية الذين لم يبخلوا بتوجيه أو باستعارة كتاب أو الدلالة عليه...

نسأل الباري عز وجل أن يوفقنا ويهدينا ويساعدنا في كل ما نصبو اليه ..

الباحث

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الموضوعات

الموضوع
تفويض
إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها
قرار لجنة المناقشة
الإهداء
شكر وتقدير
قائمة المحتويات
قائمة الجداول
الملخص باللغة العربية
الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة
تمهيد
أولاً: أهمية الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أهداف الدراسة
ثالثاً مشكلة الدراسة وأسئلتها
رابعاً: فروض الدراسة
خامساً: حدود الدراسة
سادساً: منهجية الدراسة
سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة
ثامناً الدراسات السابقة
الفصل الثاني: العلاقات الأمريكية العراقية 1920-1955
مقدمة
المبحث الأول: العلاقات الأمريكية العراقية في العهد الملكي 1920-1958
المبحث الثاني: العلاقات في العهد الجمهوري 1958-2016
المطلب الأول: العلاقات في العهد الجمهوري 1958-1968
المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية العراقية 1968–1990
المطلب الثالث: العلاقات الأمريكية العراقية 1990–2003
المبحث الثالث: العراق تحت الاحتلال الأمريكي
المطلب الأول: العلاقات الأمريكية العراقية 2003-2005

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية العراقية 2006-2014
المطلب الثالث: العلاقات الأمريكية العراقية 2014-2016
الفصل الثالث: الآثار السياسية والأمنية للعلاقات الأمريكية العراقية
المبحث الأول: الآثار السياسية للعلاقات الأمريكية العراقية
المطلب الأول: ملامح النظام السياسي بعد الاحتلال
المطلب الثاني: صياغة الدستور والاستفتاء عليه
المطلب الثالث: الاستقرار السياسي وتداول السلطة
المطلب الرابع: المشاركة السياسية بعد الاحتلال
المبحث الثاني: الآثار الأمنية للعلاقات الأمريكية العراقية
المطلب الأول: الاتفاقية الأمنية والانسحاب الأمريكي
المطلب الثاني: حل الجيش وإعادة بناء وتسليح قوات الأمن العراقية
المطلب الثالث: الشركات الأمنية الخاصة ودورها في العراق
المطلب الرابع: مستقبل العلاقات العراقية-الأمريكية
الاستنتاجات
التوصيات
قائمة المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

تفويض ..... ب
إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها ..... ج
قرار لجنة المناقشة ..... د
الإهداء ..... ه
شكر وتقدير ..... و
الموضوعات ..... ز
فهرس المحتويات ..... ي
قائمة الجداول ..... ك
الملخص ..... ل
ABSTRACT ..... ن
الفصل الأول لإطار النظري والدراسات السابقة 1
الفصل الثاني العلاقات الأمريكية العراقية 1920-1955 11
الفصل الثالث الآثار السياسية والأمنية للعلاقات الأمريكية العراقية 65
الاستنتاجات 155
التوصيات 158
قائمة المصادر والمراجع 159

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
	نسب المشاركة في الانتخابات الرابعة في (7 آذار 2010)	90
	الأسلحة العراقية ومصادرها (2004-2009)	111
	الأسلحة العراقية وأثمانها (2011-2016)	112

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الأمريكية العراقية وآثارها السياسية والأمنية على الجانب العراقي 2003-2016

إعداد

علي صالح الحمد

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد المقداد

الملخص

استعرضت الرسالة العلاقات الأمريكية العراقية منذ بداية الاهتمام الأمريكي بالعراق نهاية القرن التاسع عشر والدور الأمريكي في الحصول على حصة في استثمارات الشركات الغربية في قطاع النفط وما آلت عليه بعد أن أصبح العراق دولة كاملة العضوية في عصبة الأمم؛ وجرى التطرق إلى أبرز المواقف التي أثرت في العلاقات بينهما ابتداء من الموقف في الحرب العالمية الثانية وحلف بغداد والموقف من انقلاب 1958 في العراق وصولاً إلى القطع الكامل للعلاقات بينهما عقب عدوان حزيران الصهيوني على الدول العربية عام 1967.

وعرضت الرسالة كذلك مواقف الطرفين في ثمانينيات القرن الماضي والتقارب في مختلف المجالات وموقفهما من القضايا ذات الاهتمام المشترك وهي القضية الكردية والقضية الفلسطينية والبرنامج النووي العراقي وتطلعات العراق نحو دور إقليمي في المنطقة حتى إعادة العلاقات بينهما عام 1984.

وتناولت، أيضاً، تدهور العلاقات بعد الاحتلال العراقي للكويت عام 1990 ومن ثم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة التحالف الدولي لإخراج القوات العراقية من الكويت وما تبعه من عقوبات اقتصادية وحصار خانق والاستعداد لاحتلال العراق ودور المحافظين الجدد في ما وُصف بسياسة الحرب الوقائية أو الاستباقية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وأفردت الدراسة فصلاً لآثار الاحتلال الأمريكي للعراق على الصعيدين السياسي والأمني وتطورات العملية السياسية من حيث شكل النظام السياسي والتداول السلمي للسلطة والآثار الأمنية ودوامة العنف التي ضربت العراق بعد الاحتلال لاسيما بعد حل المؤسسات الأمنية العراقي وتسريح الجيش وعرضت الدور الذي لعبته الشركات الأمنية الخاصة.

وناقشت الدراسة الافاق المستقبلية للعلاقات بين الولايات المتحدة والعراق في ضوء عدد من المعطيات والفرضيات التي تتحكم بها واحتمالات تطورها.

واعتمدت الدراسة على فرضية مفادها بأن هناك علاقة ارتباطية بين العلاقات الأمريكية العراقية وبين ما ترتب عليها من احتلال أفضى إلى آثار أمنية وسياسية واستُعملت في الدراسة عدد من مناهج البحث العلمي، المنهج التاريخي، والتحليلي، ومنهج النظام الدولي والمنهج الإقليمي.

وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن البلدين اخفقا في إقامة علاقة متوازنة بينهما كما أن العملية السياسية التي جاء بها الاحتلال أخفقت في بناء نظام سياسي يستوعب العراقيين جميعا وبالتالي الإخفاق في بناء الدولة التي هدمت أركانها بالكامل بعد الاحتلال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

American Iraqi Relations and its Political Impacts and Security on Iraq (2003-2016)

Prepared by:

Ali Salih Al-Hamad

Supervised by:

Prof. Dr. Mohammad Al-Meqdad

ABSTRACT

This study focuses on the US-Iraqi relationship since the American interest in Iraq at the end of the 19th century, the American role to get a share of investment of Western companies in oil sector, and when Iraq became a member of the League of Nations. Also, it concentrates on the most important stances that affected the relations between them represented by the stance towards the WWII, Baghdad Pact, the Coup of 1958 in Iraq, and the cutting of relations after the Israeli-Arab war of 1967.

It presents the stances of the two parties in the 1980s and the rapprochement in various fields and their stance towards mutual issues like of the Kurds, the Palestinian issue, the Iraqi nuclear programme, and ambition of Iraq to play a regional role till resuming their relations in 1984.

Also, it deals with the decline of the relations between them after the Iraqi invasion to Kuwait in 1990 and how America made allied to move Iraq back from Kuwait and its sequences represented by the economic sanctions, blockade, the preparations to invade Iraq, and the role of the new Conservatives' policy called the preventative war.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

A chapter was allocated to discuss the impact of the American invasion to Iraq at political and security levels and the development of the political process represented by the political system, peaceful transfer of government, security, insurgency that stroke Iraq after the invasion when Iraqi security agencies and army were dismantled and the role of private security companies.

Future horizons of the relations between Iraq and America in view of a number of assumptions and outcomes that govern them and the probabilities of development are discussed too.

The study depends on a hypothesis that there is a correlation between the US-Iraq relations and its political and security consequences. Various methods of research were employed in this study like qualitative, historical, analytic, and inductive.

The most important findings this study has come up with are that the two countries failed in establishing balanced relations between them, the political process failed in building up a political system that can include all Iraqi so it failed in building up the state whose pillars were destroyed completely after the invasion.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

لإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

شكل العراق منذ القدم أهمية استراتيجية في المنطقة والعالم، بفعل عوامل متعددة أهمها الموقع الجغرافي الذي جعله ممراً للأمم والأقوام التي كانت تعبر باتجاهات مختلفة، فضلاً عن الخيرات التي يكتنزها، من خصوبة الأرض ووفرة المياه حتى سمي بأرض السواد.

ومع أن تلك المقومات أضفت على العراق اهتماماً كبيراً عبر التاريخ، إلا أنها في الوقت نفسه جعلته محط أنظار الطامعين، فكانت السيطرة عليه تعني _ وفي مختلف العصور _ السيطرة على مفاتيح العالم؛ فتوالت عليه الغزوات والاحتلالات وكأنها أصبحت قدراً مقدراً عليه.

وبعد اكتشاف النفط مطلع القرن الماضي، اكتسب العراق أهمية مضافة فأصبح الاهتمام ليس فقط فيما يملكه من مقومات جيوسياسية واقتصادية فحسب، بل صار يشمل عصب الصناعة المتمثلة بالطاقة النفطية "الذهب الأسود" وغيرها من الموارد الطبيعية، التي تكمن في أرضه، مما شكل عنصر إغراء للدول والأقوام الأخرى، الباحثة عن مصادر القوة والسيطرة؛ لكنه في المقابل شكل مصدر عدم استقرار دائم لشعبه، وحتى للقوى التي تناوبت في السيطرة عليه.

كبقية دول المنطقة، كان العراق جزءًا من الدولة العثمانية التي فرضت سيطرتها عليه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى؛ ثم ما لبثت أن انتقلت السيطرة إلى المملكة المتحدة، وخلال عقد من الزمان اكتشف البريطانيون النفط في محافظة كركوك شمالي العراق، فتضاعف اهتمامهم به، بعد أن أكدت تقديراتهم أن الأراضي العراقية تضم مكامن هائلة من النفط فوُضع في مقدمة أولويات التاج البريطاني.

بدأ الاهتمام الأمريكي بالعراق جلياً في الحرب العالمية الثانية، لدعم مركز بريطانيا فيه من اجل الحفاظ على المصالح الغربية النفطية والاستراتيجية، بعدما أصبح النفط يشكل مسالة في غاية الأهمية للأمن القومي الأمريكي خصوصاً والغربي بشكل عام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجلى الاهتمام الأمريكي بالعراق بإنشاء حلف بغداد عام 1955، الذي ضم العراق وباكستان وتركيا وإيران وبريطانيا، ولم تشأ الولايات المتحدة الانضمام إليه مباشرة، لكنها شكلت لجنة ارتباط عسكرية مع الحلف، الذي كان يهدف إلى تطويق النفوذ السوفيتي المتنامي من جهة، والوقوف بوجه التوجهات القومية التي يقودها الرئيس المصري جمال عبدالناصر من جهة أخرى.

وشهدت العلاقات الأمريكية العراقية قطيعة كاملة بعد نكسة حزيران عام 1967 ووقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب " إسرائيل " وتهديد العراق باستخدام النفط سلاحا ضدها.

وازدادت القطيعة بعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في العراق عام 1968، وانتهاجه سياسة معلنة معادية للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية، لكن الحال تغيرت مع بدء الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988التي شهدت تعاوناً أمريكياً عراقياً وتفاهمات متعددةٍ اقتصاديةٍ وعسكريةٍ وسياسيةٍ.

وبعد احتلال القوات العراقية للكويت عام 1990، تدهورت العلاقات إلى مستويات متدنية جدا، وشنت الولايات المتحدة، بوصفها قائداً للتحالف الدولي ما عرف في حينه (حرب تحرير الكويت) لإخراج القوات العراقية من الكويت، والتي أدت إلى تدمير البنية التحتية العراقية بنسبة كبيرة.

واستمر التدهور في العلاقات حتى العام 2003 وقيام القوات الأمريكية بغزو العراق واحتلاله في التاسع من نيسان من العام نفسه، معلنة سقوط النظام السياسي فيه وإعلان مرحلة جديدة من تأريخ العراق.

لذا ستناقش الدراسة؛ العلاقات الأمريكية العراقية وتأريخها والعوامل والمعطيات الداخلية والخارجية التي أثرت فيها والتي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ قرارها بغزو العراق واحتلاله، والمشكلات التي برزت بعد الاحتلال وكيفية تعامل الولايات المتحدة معها ومدى إسهام الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة بعد الاحتلال في تدهور الأوضاع في العراق وانزلاقه إلى حالة الفوضى، التي ما زالت تضرب أطنابها في مختلف ميادين الحياة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وستركز الدراسة على الانعكاسات السياسية والأمنية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، التي تمكنت من احتلاله بمدة قياسية، لكنها لم تتعامل مع الأوضاع بعد الاحتلال – بقصد أو بدونه – بالطريقة التي تحفظ وحدة العراق وسيادته وهويته الوطنية، التي تشعبت إلى هويات فرعية تتقاتل فيما بينها، أمام مرأى وعلى مسمع من القوات الأمريكية التي تركت الحبل على الغارب لتنظيمات مسلحة، عبثت بأمن المواطنين دون أن تتدخل تدخلا كافيا لردعها إلا ما يتعرض لقواتها مباشرة.

أولا : أهمية الدراسة:

بناء على أهداف الدراسة المذكورة آنفاً تنبثق عنها أهميتان:

الأهمية العلمية: وتتمثل بدراسة العلاقات الأمريكية العراقية منذ نشوئها مع التركيز على مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وأهمية العراق في المنظور الإستراتيجي الأمريكي والظروف التي أدت بالولايات المتحدة إلى احتلال العراق دون الحصول على تفويض دولي بذلك ودور المحافظين الجدد في إصدار قرار الاحتلال وما نتج عنه من تبعية القرار أو اللاقرار التي فرضت على العراق بعده؛ وتناول المؤثرات التي أحاطت بالعلاقات استنادا إلى أهميتها وتأثيرها على المنطقة اجمع.

الأهمية العملية: وتتجسد بدراسة الآثار السياسية والأمنية التي نتجت عن الاحتلال وكيفية تعامل القوات الأمريكية ودوائر صنع القرار مع تداعيات الملفين ودور القوات الامريكية والسفارة الأمريكية في كتابة الدستور وتغيير شكل النظام السياسي ووضع أسس جديدة للحياة السياسية في العراق وكذلك الآثار الأمنية للاحتلال وحل الجيش والقوات الأمنية وانتشار الفوضى في جميع مرافق الحياة والجهود المبذولة لإعادة بناء القوات ألأمنية، والآليات التي تتحكم التي تتحكم بالعلاقة بين البلدين .

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يتمثل أبرزها بما يأتي:

1- دراسة اثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 في العلاقات الأمريكية العراقية وما افرزه من نظام سياسي جديد في العراق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- دراسة موقف الدولتين حول شكل العلاقة بينهما بموجب الآليات والمصالح والمنافع والمكاسب التي يطمح إليها البلدان.

3- البحث في مستقبل العلاقات بين البلدين والمعطيات والفرضيات التي يمكن أن تؤثر فيها سواء تدهورت أو استمرت كما هي عليه أو تطورت نحو الافضل .

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تكمن مشكلة الدراسة في أن العلاقات الأمريكية العراقية التي تميزت على الدوام بتجاذبات وتعقيدات مختلفة كانت تقف خلفها معطيات عدة يتعلق جانب منها بأوضاع العراق الداخلية وسعي حكوماته إلى قيام العراق بلعب دور محوري في المنطقة يتناسب مع إمكانياته الاقتصادية وطموحات ساسته ومنها ما يتعلق بالسياسات الأمريكية الهادفة إلى السيطرة على مصادر الطاقة في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة التي تشهدها المنطقة والعالم وأهمها غياب الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.

وتبرز أيضاً إشكالية مهمة وهي النتائج المتحققة سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً ومدى مواءمتها مع الأهداف المعلنة للاحتلال الأمريكي للعراق وحالة عدم الاستقرار التي سادته منذ انتهاء حرب الاحتلال والقوى الجديدة التي افرزها داخل العراق والتي ادت إلى غياب الدولة العراقية ونشوء الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية الموحدة وانعكاساته على دول الإقليم والمتغيرات التي تشهدها وهو ما يمكن أن نلخصه في التساؤلات الآتية :

ما مدى تأثير العلاقات الأمريكية - العراقية على الجوانب السياسية والامنية في العراق.

ما هي مكانة العراق والمنطقة في المنظور الاستراتيجي الأميركي؟

ما هي الدوافع والأبعاد المعلنة والمضمرة للاحتلال الأميركي؟

ما هي مخرجات الاحتلال الأميركي وتداعياته على العراق؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: فروض الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها سيتم اختبار الفرضية الرئيسة الآتية:

أن هناك علاقة ارتباطية بين العلاقات الأمريكية العراقية وبين ما يترتب على ذلك من آثار على الجانبين السياسي والأمني؛ وينبثق عن هذه الفرضية فرضيات أخرى تتمثل بما يأتي:

أن العملية السياسية التي جاء بها الاحتلال لم تنجح في خلق مشاركة وطنية شاملة بها بل أدت إلى مقاطعة قطاعات مهمة من الشعب العراقي لها.

أدى الاحتلال إلى انتشار الفوضى الأمنية وضعف دور الدولة وانتشار مظاهر التسلح غير المسيطر عليه وخروج مناطق واسعة عن سيطرة الدولة.

إن الولايات المتحدة الامريكية وبالرغم من احتلالها للعراق بسرعة قياسية إلا أنها لم تُدِر العراق – بقصد أو بدونه – إدارة ناجحة تضمن تحسين الاوضاع في العراق بما يسهم في تطور العلاقات بين البلدين .

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق

الحدود الزمانية: من عام 2003 إلى عام 2016.

جرى تحديد المدة الزمنية للدراسة لأن المدة المذكورة شهدت احتلال القوات الامريكية للعراق وأن الاثار الناجمة عن الاحتلال في المجالات كافة ومنها الامنية والسياسية تركزت في المدة نفسها وهي تشكل محور الدراسة والبحث في الرسالة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: منهجية الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها المذكورة آنفاً تم استعمال أكثر من منهج في عرض المعلومات التي سترد فيها إذ سنستعمل المنهج التاريخي في عرض العلاقات بين البلدين.

واستعمال المنهج التحليلي ومنهج النظام الدولي والمنهج الاقليمي في إطار الجغرافية السياسية لإثبات فرضيات الدراسة اعتمادا على النصوص الواردة في الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين وفي ضوء التطورات الحاصلة على الأرض.

سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

المتغير المستقل : العلاقات الأمريكية – العراقية .

المتغير التابع : الاثار السياسية والأمنية

يعود اصل كلمة الاحتلال إلى الفعل إحتلّ، إذ يقال إحتلّ المكان أي نزل به، وأخذه، ويعرف الاحتلال اصطلاحا بأنه: سيطرة جيش دولة معينة على أراضي دولة اخرى أو جزء منها في أثناء مدة غزو أو حرب أو بعد انتهاء تلك الحرب. ويعرف الأثر بأنه ما بقي من رسم الشيء في المكان والتأثير هو إبقاء الاثر في الشيء.

العلاقات الدولية : عرفها (شارل ماكللوند) بأنها دراسة التفاعلات بين انواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بتلك التفاعلات.

الاحتلال الأمريكي للعراق: هو قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق واحتلاله عام 2003 تحت مزاعم وجود أسلحة دمار شامل وانتهاكات لحقوق الإنسان، مما احدث تغيرات مهمة في بنية النظام السياسي في البلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآثار السياسية: وهي النتائج المترتبة على الاحتلال الأمريكي للعراق في واقعه السياسي وتغيير بنية النظام السياسي وتركيبته ونشوء الاحزاب وجماعات الضغط والمصالح والفواعل السياسية والمشاركة السياسية وتداول السلطة وانعكاساتها على مجمل الأوضاع فيه.

الآثار الأمنية: وهي النتائج المترتبة على الاحتلال من حيث فقدان الأمن ونشوء قوى مسلحة جديدة مع غياب شبه تام لقوة الدولة وعدم بنائها لقوات أمنية يشارك فيها الجميع تتولى حفظ الأمن بالرغم من الموازنات العالية التي صرفت لذلك.

ثامناً: الدراسات السابقة

موضوع العلاقات الأمريكية العراقية تناولته دراسات عدة كونه من الموضوعات التي يجري التركيز عليها لأنها تشكل انعطافةً مهمة في العلاقات بين الدول لاسيما دول المنطقة وفي أدناه عرض لعدد منها ذات الصلة المباشرة بالموضوع :

1- دراسة عيسى اسماعيل العبادي، مستقبل العلاقات الامريكية العراقية (2014).

وهدفت الدراسة إلى بحث العلاقات بين البلدين في إطار الاهتمام الأمريكي الاستراتيجي بالعراق منذ بداياته وتطور العلاقة بين البلدين وصولا إلى الاحتلال واثاره؛ وقامت على فرضية مفادها أن مستقبل العلاقات الامريكية العراقية يتسم بعدم التكافؤ في المستقبل المنظور لأن الولايات المتحدة لم تحقق كامل اهدافها والمنطقة بعد وهي تسعى إلى استكمال استحقاقاتها كقوة عظمى، الأمر الذي يعني أن مجريات الصراع والتنافس مستمرة في المنطقة والعراق ما يزال بحاجة إلى بناء دولته الوطنية القادرة على إقامة علاقات تتسم بقدر من التكافؤ مع الآخرين؛ وتوصلت الدراسة إلى أن عدم التكافؤ سيستمر في المستقبل المنظور استنادا إلى عدم تمكن الطرفين من تحقيق أهدافهما المتوخاة من العلاقة مع الفارق الكبير بالقوة بين الطرفين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- دراسة هند أحمد البهادلي، النظام السياسي في العراق (2016) .

وهدفت بينت الدراسة إلى التعرف على طبيعة النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 والأسباب السياسية والعوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ظاهرة شخصنة السلطة والتعرف على اثارها على الواقع السياسي العراقي والاجتماعي والاقتصادي وقامت على فرضية تفيد أن مسار بناء الدولة في العراق في ظل تلك الظروف يصطدم بمدى القدرة على التحول من شخصنة السلطة إلى مأسستها وبناء دولة المؤسسات والانتهاء بدولة القانون ومدى قدرة الآليات العراقية الكابحة لظاهرة الشخصنة في تحقيق هذا الهدف من عدمه وتوصلت الدراسة إلى أن العراق وبالرغم من وجود برلمان ومؤسسات سياسية عراقية إلا أنها لم تترسخ بشكل جيد ومتكامل وبقيت القيم الديمقراطية ضعيفة فضلا عن قصور دور المؤسسة التشريعية وعدم استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية مع استمرار الصراع السياسي .

3- بحث سعد عبد الحسين نعمه (المشاركة السياسية والقرار السياسي، دراسة حالة العراق) 2009 .
وهدف البحث دراسة المشاركة السياسية وتحديد نوعها وآلياتها ومدى قدرتها على المشاركة في صنع القرار والسياسات العامة وبُني البحث على فرضية إن فاعلية المشاركة السياسية ونوعها تختلف من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف الظروف والعوامل الذاتية والموضوعية داخل كل منهما فمتى ما توافرت اليات المشاركة السياسية وأخذت قنواتها دورها الصحيح المناط بها أصبحت المشاركة السياسية أكثر فاعلية في صياغة القرارات والسياسات العامة واختيار الأشخاص المناسبين للمناصب السياسية والإدارية من ذوي القدرة والكفاءة، وتوصل البحث إلى أن المشاركة السياسية شهدت بعد إسقاط النظام السياسي السابق بزيادة في حجم دخول الأحزاب والتيارات والكيانات السياسية لكنها لم تفضِ إلى تأثير في عملية صنع القرارات والسياسة العامة بسبب نظام المحاصصة الطائفية الذي طبق في العراق وبسبب وجود قوات الاحتلال أيضاً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- دراسة عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد الانسحاب عام 2011) . (2013) . وكان هدف الدراسة بحث مستقبل العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011 والخيارات المتاحة أمام البلدين لتعزيزها . واستندت إلى فرضية تفيد بأن الولايات المتحدة تعدّ العراق أولوية من أولوياتها الإستراتيجية في الشرق الاوسط فسعت إلى صياغة العلاقة معه في ضوء هذه المدركات والطروحات الإستراتيجية وإعادة تأهيل دوره بما يتناسب مع مسارات الهيمنة الأمريكية، وخلصت إلى أن الاحتمال الأرجح هو إيجاد حالة من التعاون وفرص التطور الإيجابي في مستويات العلاقة على الصعد كافة.

5- دراسة عامر عواد واحمد فاضل جاسم، الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الأمن الوطني في مرحلة ما بعد الانسحاب العسكري. (2012)، هدفت الدراسة إلى بحث الدور الأمريكي في معادلة الأمن الوطني العراقي وبيان مدى قدرة قوات الأمن العراقية على حفظ الأمن، لاسيما وهي تشهد عملية إعادة بناء من المستويات الصفرية صعوداً فضلا عن التدهور السياسي الذي تشهده البلاد، بناء على فرضية أن الفاعل الأمريكي سيكون ذا تأثير سلبي على على معادلة الأمن الوطني وهو تأثير يرتبط بما تمليه ضرورات تحقيق المصالح الأمريكية واستكمال المهمة في العراق والتي ابتدأت فعليا عام 2003، وتوصل إلى نتيجة تؤكد أن العراق سيستمر، ولمدة طويلة، بحاجة إلى الدعم الأمريكي وسيبقى الوضع الأمني غير مستقر كونه مرهون بتجاذبات سياسية داخلية وانعكاسات للصراعات الأمريكية مع الدول الإقليمية وسيبقى مرهونا سياسياً وأمنياً واقتصادياً بتلك المنافسات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- رايان كروكر، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق، المجلس الأطلنطي (2017)، وهدف التقرير إلى بناء إستراتيجية أمريكية جديدة في العراق لاستثمار عودة القوات الأمريكية اليه وهزيمة "تنظيم الدولة الإسلامية " لضمان مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وعودة الاستقرار إلى العراق واستند التقرير إلى فرضية مفادها إن تعزيز المصالح الأمريكية في العراق سيكون له أثر إيجابي على مصالح الأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط، وخلص التقرير إلى أن مصالح الأمن القومي الأمريكي تتطلب من الولايات المتحدة أن تبذل قصارها جهدها للمساعدة في إقامة عراق مستقل ومستقر ومزدهر يحيا بسلام مع جيرانه ويعكس الحكم الشرعي والفعال ويميل إلى التعاون الفعال مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وبما إن العلاقات الامريكية العراقية كانت حدثا مهما لا سيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق فقد أصبحت موضوعاً لدراسات وبحوث عدة تناولتها من وجهات نظر ومجالات مختلفة إلا أن هذه الدراسة ستركز على الاثار السياسية والامنية للاحتلال لأنهما اول المجالات التي تأثرت بالاحتلال وقراراته التي تركت اثارا سلبية عليهما مما زاد وضع العراق تعقيدا وهذا ما يمكن تلمسه من التدهور الواضح في المجالين السياسي والأمني وإخفاق العملية السياسية التي طبقت في العراق والإجراءات الامنية التي اتخذتها قوات الاحتلال والتي ادت إلى تدهور الوضع الامني بسبب التخبط والعشوائية التي طبعت السيطرة الأمريكية على العراق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

العلاقات الأمريكية العراقية 1920-1955

مقدمة

مرت العلاقات الأمريكية العراقية عبر أكثر من قرن من الزمان بتقلبات عدة بسبب مؤثرات داخلية تخص البلدين أو إقليمية أو دولية.

سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على أهم المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات بين البلدين، ابتداء من ظهور بوادر الاهتمام الأمريكي في العراق في نهاية القرن التاسع عشر، وصولا إلى احتلال العراق مطلع القرن الحادي والعشرين وسنتوقف عند بعض المفاصل المهمة في العلاقات بين البلدين في اثناء المدة انفة الذكر.

وسنستعرض في هذا الفصل العلاقات بين البلدين قبل وبعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق بموجب اتفاقيتي الإطار الإستراتيجي والاتفاقية الأمنية بين البلدين، والظروف التي أثّرت في تشكيل الحكومات العراقية بعد الاحتلال، ومجالات العلاقات وأهم المراحل التي مرت فيها والعوامل المؤثرة عليها.

المبحث الأول العلاقات الأمريكية العراقية في العهد الملكي 1920-1958

قبل الشروع في تناول موضوع البحث فإن من الضروري أن نشير بأسطر قليلة إلى تأسيس الدولة العراقية الحديثة التي وُضعت خطوات تأسيسها الأولى بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة بعد أن تقاسم البريطانيون والفرنسيون الأراضي التي كانت تابعة للدولة العثمانية بموجب اتفاقيتي سايكس بيكو 1916 وسان ريمو 1920 والتي وضعت كلا من العراق والأردن وفلسطين تحت الانتداب البريطاني وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مؤتمر القاهرة 1920 على إثر ثورة العشرين في العراق ضد الاحتلال البريطاني، أصدر المندوب السامي البريطاني في العراق (بيرسي كوكس) أوامره بتشكيل حكومة وطنية عراقية انتقالية برئاسة نقيب أشراف بغداد (عبد الرحمن النقيب) وتشكيل المجلس التأسيسي الذي تولى من ضمن العديد من المهام انتخاب ملك على عرش العراق، والبدء بتأسيس جيش عراقي في 6 كانون الثاني 1921 وتشكيل باقي الوزارات والمؤسسات ودوائر الدولة، واختيار الساسة العراقيين المناسبين لتولي المهام الحكومية؛ بعد ذلك شرعت الحكومة البريطانية بتشكيل أول حكومة وطنية مؤقتة برئاسة عبدالرحمن النقيب ووُضع مستشار إنجليزي لكل وزير عراقي وأعلنت بريطانيا رغبتها في إقامة ملكية عراقية رشحت لها الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق ونُصّب في 23 آب 1921 بعد إجراء استفتاء شعبي كانت نتيجته 96% تأييداً لفيصل والزمت بريطانيا الملك الجديد بتوقيع معاهدة معها في 10 تشرين الأول 1922، تضمنت بعض أسس الانتداب البريطاني والذي يكفل بالنهاية منح العراق استقلاله الكامل؛ ولكن الأحول لم تجرِ كما خُطط لها فاضطرت بريطانيا إلى عقد ثلاث معاهدات متتالية في أعوام 1926 و1927 وبعدها معاهدة 1930 التي قضت باستقلال العراق بعد عامين من توقيعها مما مهد لانضمامه إلى عصبة الأمم في 3 تشرين الأول 1932 كدولة مستقلة كاملة العضوية (ويكيبيديا الموسوعة الحرة).

ونصت المعاهدة التي بلغت مدتها خمسة وعشرين عاما ابتداءً من قبول عضوية العراق في عصبة الأمم على: تأسيس تحالف قوي بين العراق والمملكة المتحدة مع إقرار "التشاور التام والصريح بين الطرفين في جميع الأمور التي تخص السياسية الخارجية والتي قد تؤثر على مصالحهما المشتركة".

ومنحت المعاهدة الحق للعراق بإدارة النظام والأمن الداخلي والدفاع عن نفسه تجاه الاعتداءات الاجنبية بإسناد المملكة المتحدة، وسُمح لبريطانيا بموجبها بإقامة قاعدتين عسكريتين جويتين لطيرانها ولقطعاتها قرب البصرة جنوبي العراق وفي الحبانية غربي بغداد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبنظرة يسيرة إلى تركيبة هذه الدولة الحديثة النشأة نستطيع القول أنها خليط غير متجانس من قوميات وأديان ومذاهب وإثنيات تزيد على عشر مما حدا بالملك فيصل الأول إلى القول في أحد خطاباته " أنه لا يرى شعبا عراقيا بل مجموعة من المكونات غير المتجانسة سأعمل على صهرها في بودقة واحدة لخلق شعب متجانس يكون ولاءه للعراق" فوُضِع القانون الأساسي "الدستور" في عام 1925 الذي تحدث في ديباجته ومواده عن شعب واحد وعن مساواة مطلقة بين المواطنين دون اشارة إلى أيةِ فئة أو مكون.

يعود الاهتمام الأمريكي بالعراق إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما زار العميد البحري روبرت ويلسون عام 1878 منطقة الخليج العربي ووصل إلى شط العرب لجمع أكبر قدر من المعلومات عن الأوضاع في العراق أعقبها في العام 1889 تعيين الولايات المتحدة الأمريكية قنصلا لها في بغداد وصنف العراق في حينه في الأدبيات السياسية الأمريكية بلداً أساسياً ومفتاحاً مهماً من مفاتيح المنطقة.

وفي عام 1908 اوفد مستثمرون أمريكيون - بدعم حكومي - الادميرال جستر كولبي للتفاوض مع المسؤولين العثمانيين للحصول على حقوق التنقيب عن النفط في ولاية الموصل فحصل في العام 1910 على امتياز التنقيب عن النفط لمسافة 20 كم على جانبي سكة الحديد المقترحة والمارة بكركوك والموصل.

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وبدأ الفرنسيون والبريطانيون مفاوضاتهم لتقاسم تركة الدولة العثمانية التي عرفت وقتذاك بالرجل المريض؛ بموجب اتفاقيتي سايكس بيكو عام 1916 وسان ريمو عام 1920 وسط رفض أمريكي للاتفاقية لاسيما المتعلق منها بالامتيازات النفطية؛ نجح الأمريكان بعد مفاوضات استمرت 6 اعوام بين عامي 1922
و1928 بالحصول على حصص متساوية مع الشركات البريطانية والفرنسية والهولندية في الامتيازات النفطية مما شكل الخطوة الأولى في الاستثمارات الأمريكية ليكون العراق مرتكزاً أساسياً ومحورياً في السياسة الأمريكية لعقود عديدة قادمة (الهرمزي، 2014، ص 15-17).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعزيزاً لدورهم ونفوذهم في العراق انشأ الأمريكيون مدارس تبشيرية في الموصل وكركوك ودهوك في الشمال والحلة والعمارة في الجنوب وعملوا على إنشاء جامعة أمريكية في الموصل لكن رفض الأهالي احبط تلك الخطوة التي كان يعول عليها الأمريكان لترسيخ مفاهيمهم واستمالة السكان إلى جانبهم.

وبعد دخول العراق عصبة الأمم عام 1932 أرسلت الولايات المتحدة بعثة برئاسة بول مونرو لتقييم حاجة العراق إلى جامعة وطنية عراقية من اجل السيطرة على قطاع التعليم لكن البعثة أوصت بعدم افتتاح الجامعة لما يمكن أن تحدثه من آثار على الوعي الثقافي والعلمي والوطني لدى العراقيين واستعيض عنها بافتتاح مدرسة ثانوية تحت اسم كلية بغداد في عام 1932.

وفي المجال الدبلوماسي وبعد قبول عضوية العراق في عصبة الأمم اقامت الولايات المتحدة الأمريكية مفوضية لها في بغداد فيما افتتح العراق عام 1942 قنصلية عامة في واشنطن بدلا عن القنصلية الفخرية التي كانت تعمل من نيويورك وقدم القنصل (جودت الايوبي) أوراق اعتماده إلى الرئيس (فرانكلين روزفلت) في آذار من العام نفسه؛ وفي عام 1946 وافقت الحكومة العراقية على رفع التمثيل الدبلوماسي الأمريكي إلى مستوى سفارة وعُيّن (جورج وادزوورث) سفيراً لأمريكا في العراق (مراد، 1979، ص18-19).

وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية (1939-1945) عززت الولايات المتحدة الأمريكية من اهتمامها بالعراق وارسلت وزيرها المفوض (بول نابشو) عام 1940 للقيام بجولة في شمالي وغربي العراق للتعرف عن قرب على الوضع العسكري الميداني بعد اجتياح القوات الالمانية للأراضي الفرنسية لشعور الأمريكان أن مصالحهم النفطية يمكن أن تكون مهددة في أية لحظة فقرر الأمريكان دعم وجود بريطانيا ومركزها في العراق.

في العام 1940 عدّت الحكومة الأمريكية موقف حكومة رشيد عالي الكيلاني المناوئ لبريطانيا تهديداً لمصالحها النفطية في العراق ودول الخليج العربي حيث ابلغ وزيرها المفوض في بغداد نابشو رئيس الوزراء الكيلاني ووزير خارجيته نوري السعيد أن الولايات المتحدة قررت دعم موقف بريطانيا في الصراع مع دول المحور وبكل الوسائل المتاحة لديها لأن هزيمة بريطانيا ستعرض استقلال العراق ودول الخليج العربي للخطر ووجهته بتنسيق مواقفه مع االسفير البريطاني وعدم إظهار معارضته أو اعترافه بحكومة الكيلاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أجل اجبار الكيلاني على الاستقالة فرضت بريطانيا ضغوطاً اقتصاديةً على العراق لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستجب للطلب البريطاني بزيادة الضغط الاقتصادي عليه لكنها منعت تزويده بأسلحة ومعدات عسكرية أمريكية كان مقرراً إرسالها إليه مما اضطر الكيلاني للاستقالة وخلفه طه الهاشمي.

وقد استمرت الولايات المتحدة بمحاولاتها اقناع العراقيين بأهمية التعاون مع بريطانيا وعدم معاداتها فأرسل الرئيس (روزفلت) عام 1941 مدير دائرة الخدمات الاستراتيجية (وليم دونغان) إلى بغداد ليبلغ الحكومة العراقية مساندة الحكومة الأمريكية لبريطانيا؛ وبدا الموقف الأمريكي أكثر وضوحا بعد تشكيل حكومة الدفاع الوطني في العراق إذ شاركت السفارة الأمريكية بتهريب الوصي على عرش العراق (عبدالاله) إلى قاعدة الحبانية وأبلغت السفارة الأمريكية المخابرات البريطانية بتحرك القوات العراقية نحو الحبانية مما اعطى القوات البريطانية الوقت الكافي للاستعداد لمواجهة القوات العراقية قبل وصولها إلى القاعدة.

شهد العام 1942 مشاركة أمريكا عسكريا إلى جانب الحلفاء ضد دول المحور وادرك الأمريكيون في حينه أن النفط العراقي أصبح مسألة تخص الأمن القومي للبلاد وبدأوا تنسيقا مباشراً مع البريطانيين لإدامة الطرق والممرات البحرية بين العراق والهند مرورا بالخليج العربي وإيران وأنشأوا مركزين لتجميع الطائرات في القاعدتين البريطانيتين في الشعيبة والحبانية (مراد، 1979، ص 59).

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تنويع مصادر تزويدها بالنفط وسارعت إلى الاتفاق مع الحكومة العراقية على تجديد امتياز شركة نفط البصرة وقدمت دعمها لمجموعتها (شركة استثمار الشرق الادنى) لزيادة إنتاجها النفطي تنفيذا لتقرير اعدته لجنة خاصة في مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1944 وجاء فيه " مازال البترول مفتاح النصر وليس لأمة لا تكفل لنفسها مقداراً وافياً من الوقود أي أمل في الزعامة الدولية".

في العام 1945 استعان نوري السعيد بالولايات المتحدة الأمريكية لممارسة الضغط على شركة نفط العراق لزيادة إنتاجها وتطوير حقول النفط في الموصل والبصرة ودعاها إلى شراء حصة فرنسا في شركة نفط العراق كي تتساوى مع حصة بريطانيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من جانبها سعت بريطانيا إلى التحالف مع الولايات المتحدة لتقوية نفوذها بمواجهة الخطر السوفيتي والموالين له في العراق واتفق الطرفان بعد محادثات سرية في البنتاغون عام 1947 على أن العراق يشكل البعد الأساسي في الشرق الأوسط وعلى هذا الأساس يجب التفاهم حول كل الأمور التي تخصه وأعرب البريطانيون عن رغبتهم باشراك مستشارين أمريكان إلى جانب المستشارين البريطانيين في العراق.

وفي أيار من عام 1943 عدّت الولايات المتحدة الدفاع عن العراق حيويا بالنسبة للدفاع عنها فقررت شموله ببرنامج مساعدات الإعارة والتأجير فحصل العراق على ما قيمته 90 مليون دولار من المنتجات الزراعية والصناعية الأمريكية عامي 1943 و1944 مع زيادة التركيز على التجار العراقيين والسوق العراقية لأهميتها للمنتجات الأمريكية كالسيارات والأدوات الكهربائية والمنتجات الزراعية؛ وقامت الولايات المتحدة بإنشاء أول ميناء عسكري في ام قصر جنوبي العراق (الدرة، 1976، ص 102-103)

وخلال المدة بين عامي 1950 و1957 حصل العراق بدعم أمريكي على مجموعة من القروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل بناء عدد من المشاريع الإستراتيجية وفي مجالات الاتصالات والطرق التي تربطه بدول الجوار كتركيا وإيران وباكستان.

كان انتهاء الحرب العالمية الثانية ايذانا ببدء نظام عالمي جديد سببه تغير موازين القوى العالمية إما بسبب هزيمة دول كبرى شاركت في الحرب كألمانيا واليابان وإما إضعاف دول أخرى مثل بريطانيا وفرنسا؛ وكان النظام العالمي الجديد يرتكز على قوتين عظميين تختلفان أيدلوجياً ومصلحياً وكان الاتحاد السوفيتي الذي يعتنق العقيدة الشيوعية على رأس الكتلة الشرقية فيما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتنق العقيدة الرأسمالية على رأس الكتلة الغربية ونشأ بسبب هذا التعارض والاختلاف بين السياستين وأهدافهما مفهوم الحرب الباردة وهو محاولة كل طرف إنتزاع السيطرة والتفوق على خصمه بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة كالحروب بالنيابة وتسليح الدول الأخرى وانشاء أحلافٍ عسكريةٍ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الطبيعي أن تكون منطقة الخليج العربي التي تطفو على بحيرة من نفط وتضم حوالي 60% من الاحتياطي العالمي للطاقة على رأس أولويات السياسة الأمريكية الجديدة التي كثفت من وجودها واتصالاتها على مختلف المستويات والصعد لسببين مهمين أولهما هو الاستحواذ على مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية بعد أن ضعفت الدولتان ولم يعد باستطاعتهما استمرار نفوذهما في المنطقة والسبب الاخر هو مواجهة الخطر السوفيتي والعقيدة الشيوعية ومنعه من الحصول على موطئ قدم في هذه المنطقة الحيوية من العالم (حسين وآخرون،2008، ص41).

إن من أهم النتائج التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية هو توصل الأمريكان إلى حقيقة مفادها أن النفط سيكون مفتاح المرحلة المقبلة بهدف السيطرة على العالم وعلى هذا الأساس يجب ضمان تدفق النفط الخام للأسواق الأمريكية بيسر وسهولة وبثمن مناسب؛ ومن هنا تعزز الاهتمام العسكري الأمريكي بمنطقة الخليج العربي وفي الوقت نفسه مواجهة المد السوفيتي استناداً إلى مبدأ (ترومان) القاضي بمواجهته في أوربا أولاً ومن ثم في مناطق النفوذ كمنطقة الخليج العربي التي أصبحت في صلب السياسة الأمريكية بعد أن أخفقت مفاوضاتها مع بريطانيا للتفاهم حول المكاسب في المنطقة. وفي خضم هذا الصراع كانت الحكومة العراقية تراقب الأحداث بدقة فقررت التوجه نحو الشريك الأمريكي الذي صار يحقق مكاسب متعددة في صراعه مع خصومه سواءً من الدول الغربية كفرنسا وبريطانيا أو في صراعه مع الاتحاد السوفيتي؛ وفي المقابل كانت الولايات المتحدة قد حزمت أمرها على إسنادِ دورٍ محوريٍ للعراق في المنطقة بسبب ما يمتلكه من مؤهلات تجعله قادراً على تنفيذ ما يرسم له (الحسني، 2004، ص27).

وفي عام 1954 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق اتفاقية "الأمن المتبادل" التي ضمّت بنوداً سرية ولم تعرض في حينها على مجلسي النواب والاعيان خشية رفضها وتتضمن مساعدات عسكرية للعراق اعقبها في عام واحد توقيع ميثاق عراقي تركي لتعزيز العلاقات بين البلدين مما شكل النواة الأولى لحلف بغداد بعد أن قدم (نوري السعيد) رئيس الوزراء العراقي مذكرة للملك فيصل الثاني تتضمن أن على العراق التحالف مع تركيا وإيران لمواجهة الخطر السوفيتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى هذا الأساس شُكل عام 1955 حلف بغداد (السنتو) من بريطانيا والعراق وتركيا وإيران وباكستان لكن الولايات المتحدة لم تشأ أن تدخل في عضويته مباشرة لكنها رحبت به وأعلنت دعمها ومساندتها للأهداف والمبادئ التي اقيم من اجلها وأسهمت إسهاما فاعلا في أنشطته وفضلت أن تكون عضواً مراقباً فيه.(المصدر نفسه ص 28)

ويعد الحلف نجاحا لجهود وأفكار وزير الخارجية الأمريكي (جون فوستر دالاس) الذي تمكن من صناعةِ تحالفٍ أمني عسكريٍ قرب الحدود السوفيتية الجنوبية وكذلك من إبعاد العراق عن التوجهات القومية التي كان يمثل مركزاً مهما فيها؛ وعلى هذا الأساس إيجاد مركز استقطاب عربي جديد موالٍ للغرب تطرح عن طريقه المشاريع الغربية عبر المنظومة العربية ومن أهمها مشاريع التسوية السلمية مع "إسرائيل" ولهذا الغرض جرى دعم مركز العراق اقتصاديا وعسكرياً (الحسني، 1976، ص95).

كما إن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنطلق من الحاجات الأوسع لها في منطقة الخليج العربي إستراتيجياً واقتصادياً وتجارياً، ويشكل العراق ثاني أكبر دولة بعد إيران في المنطقة من بين الدول المطلة على الخليج العربي، وبالرغم من محدودية إطلالته التي لا تتعدى 30 ميلاً إلا انه، فضلا عن احتياطاته العظيمة من النفط، يتقاسم حدوداً مع الكويت وإيران والسعودية وله حدودٌ من جهة الغرب مع دول المواجهة مع " إسرائيل " ومع تركيا وإيران اللتان تقعان على الحدود السوفيتية ومن هذه الناحية فالعراق اقرب بلد عربي إلى الاتحاد السوفيتي (ريتشارد بريس، 1966، ص 4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني العلاقات في العهد الجمهوري 1958-2016

المطلب الأول: العلاقات في العهد الجمهوري 1958-1968

في يوم 14 تموز عام 1958 أقدم مجموعةٌ من ضباط الجيش العراقي على مهاجمة قصر الرحاب وسط بغداد ونفذوا مجزرة طالت جميع أركان الأسرة الملكية الحاكمة في العراق وأعلنوا قيام الجمهورية العراقية.

جاءت حركة الضباط العراقيين نتيجة لتراكمات داخلية وخارجية أوجدت حاجةً كبيرةً لتغيير جذري في البلاد منها إخفاق ثورة الكيلاني واعدام قادتها الأربعة فضلاً عن تركيبة الحكم الملكي وخارجيا كان لسياسة ربط العراق بالأحلاف العسكرية والمحاور الدولية والإقليمية والتبعية المطلقة للغرب وإعلان قيام دولة "إسرائيل" عام 1948 وهزيمة الجيوش العربية فيها أسباباً دفعت عدداً من ضباط الجيش للقيام بالانقلاب وتغيير النظام الملكي.

شكل إنهاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية في العراق مفاجأة كبيرة في الأوساط الغربية عامة والأمريكية وللرئيس (آيزنهاور) على وجه الخصوص والتي كانت تعدّ العراق حصنا للاستقرار في المنطقة الأمر الذي جعل الرئيس (آيزنهاور) يدعو لاجتماع على مستوىً رفيع في مكتبه لمناقشة تطورات الموقف في العراق وحسِبَت الدوائر الغربية تغيير النظام في العراق بأنه مؤامرة ناصرية شيوعية لمصلحة الكتلة الشرقية هدفها حرمان الدول الغربية من نفط منطقة الخليج العربي (الزبيدي، 1981، ص182-183).

وقد اتخذت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الإجراءات لمواجهة ما قد يحصل نتيجة التغيير المفاجئ في العراق وقد تضمنت تلك الإجراءات نقل وحدة بحرية مقاتلة من السواحل اليابانية إلى منطقة الخليج العربي لمنع هجوم عراقي متوقع على الكويت وزيادة الدعم السياسي والعسكري لكل من إيران والسعودية وإنزال قوات مشاة البحرية على الشواطئ اللبنانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والملاحظ أن الحكام الجدد في العراق لم يعلنوا انسحابا سريعاً من التحالفات العسكرية التي أبرمت في زمن الملكية وفضلوا التريث فيها لطمأنة الغرب عن نواياهم التي حرصوا ألا تثير الدول الغربية ضدهم؛ ومن هذا المنطلق ابلغ رئيس الوزراء (عبدالكريم قاسم) السفير روبرت ميرفي الذي زار المنطقة حينذاك بأن حركة الضباط ذات طبيعة داخلية وليست تابعة لعبد الناصر أو للشيوعيين وأن العراق ينوي الاستمرار في سياسة بيع النفط للدول الغربية؛ من جانبه طمأن ميرفي قاسم من أن بلاده لن تقدم على غزو العراق (صفوة، 1969، ص219).

وبعد استقرار الأوضاع في البلاد أعلن العراق عام 1959 انسحابه من جميع الاتفاقيات والتحالفات العسكرية المعقودة مع بريطانيا وأمريكا وكذلك الانسحاب من منطقة الاسترليني ومبدأ ايزنهاور وعملت حكومة بغداد على إضعاف دور الشركات النفطية عن طريق إصدار القانون رقم 80 لسنة 1961 الذي حددت بموجبه المناطق التي لم تستثمرها الشركات النفطية وجعلها تحت سيطرة الحكومة العراقية مما يعني سيطرة الحكومة على معظم الأراضي غير المستثمرة من قبل الشركات الاجنبية (العاني، 1988، ص20).

وبالرغم من المواقف العدائية لكل طرف تجاه الاخر إلا أن البلدين ابقيا على بعض الروابط بينهما حينما وقعا عام 1961 اتفاقية تعاون ثقافي وعلمي بينهما وسعت الحكومة العراقية إلى تجديد الروابط التجارية بين البلدين وقدم بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي عام 1965 قرضاً للعراق وتفاوض البلدان على توقيع اتفاقية للسلع الغذائية.

وقد استمرت العلاقات بين العراق وأمريكا بمستويات متدنية حتى أقدم العراق على قطعها بالكامل بعد العدوان "الإسرائيلي" على البلدان العربية عام 1967 وتهديده باستعمال النفط سلاحا في المعركة الأمر الذي دفع بالرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) إلى إرسال قواتٍ أمريكيةٍ إلى منطقة الخليج العربي من أجل استمرار تدفق النفط إلى الدول الغربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية العراقية 1968-1990

أدت سيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي ذي الفكر القومي على الحكم في العراق بانقلاب عام 1968 وإعلانه سياسةً معاديةً للغرب إلى قطيعةٍ شبه كاملةٍ بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية وفي المقابل انتهج العراق سياسةً وديةً مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية.

وشهدت العلاقات بين الجانبين بعد عام 1968 وبالرغم من قطعها دبلوماسياً بروز ملفات عدة بينهما إلى الواجهة أدت إلى التقارب حينا وإلى التنافر احياناً أخرى ولعل من أهم الملفات التي شغلت البلدين في مدة حكم البعث هي القضية الفلسطينية وتأميم النفط والقضية الكردية في شمالي العراق والقدرات النووية العراقية والعلاقات الاقتصادية والثقافية والحرب العراقية الإيرانية وهي بمجملها أدت إلى استمرار الاتصالات بين البلدين بالرغم من حالة العداء الظاهرة بينهما.

منذ وصوله إلى السلطة في العراق أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية له التي يجب أن توظف كل إمكانات الأمة من اجلها وعلى هذا الأساس رفضت حكومة البعث في العراق كل الحلول السلمية التي كانت متداولة على الساحة الفلسطينية والتي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وأهمها مشروع السفير (يارنغ) ومشروع (روجرز) اللذان عدهما العراق مشروعين لتصفية القضية الفلسطينية وحماية " إسرائيل " وفي المقابل شارك العراق بقوة في حرب عام 1973 وعلى الجبهتين السورية والمصرية ورفض كل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية ابتداءً من القرار 242 وصولاً إلى القرار 338 الذي انتهت بموجبه الحرب مؤكداً أنه لم يكن طرفا في هدنة عام 1948 ولم يوافق على قرار وقف إطلاق النار عام 1967 وعلى هذا الأساس فإنه لا يعُد نفسه طرفا في أي قرار أو إجراء أو تدبير من هذا القبيل اتخذ أو سيتخذ في المستقبل (التقرير السياسي، 1974، ص467).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد زيارة الرئيس المصري الأسبق (انور السادات) إلى "إسرائيل" عام 1977 وإعلانه الاستعداد لعقد اتفاقية سلام معها، نجح العراق في جمع الدول العربية بمؤتمر قمة بغداد وتوصل القادة العرب إلى إجماع يدعو مصر إلى العودة إلى الصف العربي ووقف كل أشكال الاتصالات مع "إسرائيل" وقرر المجتمعون تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقرها إلى تونس ونقل كل الاتحادات والمنظمات التي تعنى بالشؤون العربية إلى خارج مصر مما آثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية التي عدّت نجاح العراق في قمة بغداد استقطاباً للرأي العام العربي ضدها وإضعاف الثقة بنواياها وبمصداقيتها في عملية السلام (العاني، 1988، ص33).

استمر ثبات الموقف العراقي من القضية الفلسطينية حتى بدأ بالتغير تحت ضغط الحرب العراقية الإيرانية بما يمكن أن نلخصه بما قاله الرئيس صدام حسين "ما يقرره الفلسطينيون فنحن معه".

بقيت القضية الكردية من مجمل القضايا التي كانت الإدارة الأمريكية تستعملها إحدى الأوراق الضاغطة على العراق من اجل تشتيت جهوده واشغاله بقضايا داخلية ومنعه من تعزيز استقلاله السياسي والاقتصادي وفي هذا الإطار شرعت الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الأكراد عسكريا بعد طلب مباشر من شاه إيران للرئيس الأمريكي نيكسون ومستشاره لشؤون الأمن القومي (هنري كينسجر) عززه طلب (لغولدا مائير) رئيس الوزراء "الإسرائيلية" لمساعدة الأكراد في تمردهم ضد سلطات بغداد.

استمر الدعم العسكري الأمريكي للأكراد بصيغ مختلفة حتى وقع العراق وإيران اتفاقية الجزائر عام 1975 فسحبت كل من أمريكا وإيران دعمهما للأكراد مما مكن القوات العراقية من انهاء التمرد الكردي بوقت قياسي (السّمر، 2012)(*).

كان موضوع النفط من الموضوعات المهمة التي حاولت حكومة البعث السيطرة عليه منذ وصولها إلى سدة الحكم فأقدمت عام 1969 على توقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي بقيمة 70 مليون دولار يحصل العراق بموجبها على مساعدات تقنية روسية في مجالي الاستخراج والتنقيب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي خطوة مفاجئة أعلن العراق في 1 حزيران 1972 تأميم عمليات شركة نفط العراق وحصتي أمريكا وهولندا في شركة نفط البصرة بسبب مواقف أمريكا المؤيدة " لإسرائيل " مما عرض العراق لضغوط أمريكية هائلة وعلى مختلف المستويات اضيفت إليها عدم توفر الخبرة اللازمة لدى العراقيين لتسويق نفطهم وحاجتهم الماسة للأموال لتمويل الموازنة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على المداخيل المتأتية من النفط.

وقد توقعت الولايات المتحدة الأمريكية إخفاق قرار التأميم وسقوط الحكومة العراقية كما حصل لحكومة (مصدق) في إيران لكن العراق تمكن من سد كل الثغرات التي أدت إلى إخفاق قرار (مصدق) وادت إلى سقوطه فتمكن بفضل خبرة ملاكاته النفطية ونجاحه في تسويق نفطه من احباط جميع الضغوط التي استهدفت قرار التأميم فأعلن بعد 9 أشهر انصياع الشركات للقرار وبدء مرحلة مفاوضات معها لترتيب انسحابها (حمادي وآخرون، 1972، ص 17).

ويعد البرنامج النووي العراقي من أكثر المجالات تأثيراً في العلاقات بين البلدين والذي اقلق الولايات المتحدة الأمريكية وجعلها تمارس مختلف الضغوط عليه لثنيه عن امتلاك التقنيات النووية خوفا من تصاعد الدور الإقليمي للعراق وكذلك مخاوف من أحداث توازن مع القوة النووية الإسرائيلية أو استعمالها ضد أصدقاء أمريكا في المنطقة إيران و"إسرائيل" الأمر الذي دفع "إسرائيل" لمهاجمة المفاعل النووي العراقي مرتين الأولى لدى محاولة نقله إلى العراق في ميناء ميرسير الفرنسي والثانية تدميره بالكامل في غارة للطيران الإسرائيلي على موقع المفاعل النووي العراقي في 7 حزيران 1981 في منطقة المدائن جنوبي بغداد الأمر الذي أنهى الطموحات النووية العراقية بالكامل. والملاحظ أن الولايات المتحدة لم تدن الهجوم الإسرائيلي لكنها سوغته بأن العراق لم يوقع اتفاق سلام مع إسرائيل ولم يوقع أية هدنة معها (العاني، 1988، ص 171).

في أثناء الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 وبالرغم من أن الولايات المتحدة دعت منذ بدايتها إلى وقفها لما قد تسببه من مخاطر على استمرار تزويد الغرب بنفط الخليج العربي إلا أنها في الوقت نفسه حرصت على تقديم الدعم للطرفين عن طريق صفقات اقتصادية أو معلومات استخبارية للعراق أو عسكرية كتزويد إيران بالسلاح وهو ما عُرف في حينه بفضيحة إيران كونترا من اجل عدم خروج أي طرف منتصر في الحرب مع التركيز على العراق إذ قال كيسنجر "اذا خرج العراق منتصراً في الحرب فنحن أمام كارثة حقيقية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تداخلت في هذا الإطار ملفات عدة أهمها التمدد السوفيتي والنفط وأهمية العلاقات بين العراق بوصفه بلداً محورياً وأمريكا التي تعمل على فرض الهيمنة على منابع النفط.

وبالرغم من التقاطعات في الملفات السياسية بين البلدين إلا أن العلاقات الاقتصادية شهدت نمواً جيداً في السبعينيات والثمانينيات ووصلت ضمانات القروض الأمريكية للعراق عام 1986 إلى 800 مليون دولار مما يوضح حرص الولايات المتحدة على إدامة الصلة مع العراق وربطه اقتصادياً بها للتأثير على مواقفه السياسية تجاه القضايا المختلف عليها وهو موقف الإدارة الأمريكية فيما يرى فريق من الكونغرس أن الولايات المتحدة قدمت ما يكفي من مبادرات للعراق لإقامة علاقات متوازنة معه إلا انه لم يستجب لذلك.

كانت العلاقات الدبلوماسية مع العراق والمقطوعة منذ عام 1967 مثار جدل في الولايات المتحدة نفسها بين الإدارة الأمريكية والمشرعين وأجهزة الأمن القومي لكنها أثمرت بعد زيارات لمسؤولين أمريكان ولقاءات على مستويات عالية بين البلدين عن إعادة العلاقات بينهما بعد لقاء بين وزير الخارجية العراقي حينذاك طارق عزيز مع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان حيث صدر بيان مقتضب نص على "لقد اتفقت حكومتا العراق والولايات المتحدة على استئناف العلاقات الدبلوماسية ابتداء من 26تشرين الثاني 1984" (العاني، 1988، ص190-194).

رافق نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 معالم هدوء وترقب على مستوى النظام العالمي وبدأت الجهود تتجه للحد من التسلح النووي والبالستي وتزايد الحديث عن إمكانية تحقيق السلام والرفاهية والازدهار الاقتصادي على مستوى العالم؛ وشهدت بلدان أوربا الشرقية سلسلة تغييرات متلاحقة طالت انظمتها الموالية للاتحاد السوفيتي دون أن يحرك السوفيت ساكنا. انتهت تلك التغيرات بسقوط جدار برلين وإعادة توحيد المانيا وبات انهيار المعسكر الشيوعي جليا ومعالم التفوق الأمريكي أكثر وضوحا فكانت النهاية الفعلية للحرب الباردة ومن هنا برزت وفي العقد الأخير من القرن العشرين معالم النظام العالمي الجديد الذي يتحكم به القطب الواحد (حسين، 2009، ص32).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ظل تلك الظروف كانت المنطقة العربية عموماً ومنطقة الخليج العربي بوجه خاص بؤرة للصراعات المتنوعة الاسباب والأهداف وهي في الوقت نفسه مركزاً مهما للمصالح الأمريكية الحيوية الواجب حمايتها تحت أي ظرف وبكل الوسائل والإمكانات ومنها ضمان امن "إسرائيل" والحفاظ على علاقات قوية مع الدول المعتدلة في المنطقة من الأخطار التي حددتها الولايات المتحدة بالخطر الإسلامي المتمثل بالثورة الإسلامية في إيران ووجود أسلحة متقدمة ومنها أسلحة دمار شامل لدى بعض الدول التي تعدها أمريكا بأنها خارج سيطرتها.

خرج العراق من الحرب مع إيران بقوةٍ عسكريةٍ كبيرةٍ وبروحٍ معنويةٍ عاليةٍ لكن وضعه الاقتصادي كان مزرياً مثقلاً بالديون وتأثرت معظم القطاعات الاقتصادية بالحرب فبدأ العراق يتطلع إلى مرحلةٍ جديدةٍ من النهوض الاقتصادي وتعويض ما فاته من فرص تقدم بسبب الحرب وكان النفط سلاحه الوحيد لتجاوز المشاكل وتحقيق التطلعات.

وفي الوقت نفسه شرع العراق وبمساعدة دول غربية كالولايات المتحدة وفرنسا والمانيا بتحديث برنامجه التسليحي في جميع المجالات ومنها أسلحة الدمار الشامل ووضع برنامجاً طموحاً لتطوير وتحوير وإنتاج صواريخ بالستية متوسطة وبعيدة المدى ونجح بالفعل بتطوير وإنتاج صواريخ سكود الروسية إلى مديات تصل إلى 1000 كم.

وفي المجال النووي وضع العراق برنامجين أحدهما بعيد المدى يهدف إلى إنتاج أسلحة نووية وآخر سريع يهدف إلى إنتاج رؤوس نووية انشطارية تكتيكيةٍ صغيرةٍ لحفظ التوازن الاستراتيجي مع الأطراف الأخرى وقد دُمّرت معدات البرنامجين بالكامل في القصف الجوي عام 1991.

ونجح العلماء العراقيون بإنتاج أسلحة كيمياوية معبأة برؤوس حربية زادت عن 5 آلاف قذيفة متعددة العيار وخزين يقرب من 700 طن من الغازات والمواد اللازمة للتصنيع ونجح كذلك في تطوير أسلحة جرثوميةٍ مختبرياً لكنها لم تصل إلى مرحلة الإنتاج؛ وباعت الولايات المتحدة العراق وبعد انتهاء الحرب مع إيران مباشرة وبموافقة من إدارة الرئيس جورج بوش معدات مدنية حديثة ونظم معلوماتية وحواسيب متقدمة وبمبلغ يزيد عن مليار ونصف المليار دولار (قادر، 2012، ص29-31).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعود المطالبات العراقية بالكويت إلى العهد الملكي وتحديداً للعام 1938 حينما طالب الملك غازي (1912-1939) بضم الكويت إلى العراق على أساس أنها جزء من أراضيه يتبع ولاية البصرة؛ وطالب (توفيق السويدي) وزير الخارجية آنذاك السفير البريطاني (موريس بيترسون) بعودة الكويت إلى العراق (البزاز، 1993، ص 294).

تضاف إلى تلك المطالبات مطالبات أخرى ولكنها وردت من داخل الكويت ومن أعضاء المجلس التشريعي الكويتي ألذين طالبوا الملك غازي بضم الكويت للعراق مما حدا بشيخ الكويت احمد الجابر إلى حل المجلس وسجن عدد من أعضائه وهروب آخرين إلى البصرة فخرجت تظاهرات في الكويت عام 1939 مؤيدة للملك غازي تصفه بملك الوحدة العربية وتطالب بضم الكويت للعراق فأعتقل شيخ الكويت عددا من رؤوس التظاهرة ومنع الاستماع إلى اذاعة قصر الزهور التي كان الملك غازي يوجه كلماته عن طريقها إلى الكويتيين. ووصل الأمر بالملك غازي في العام نفسه حد إصدار أوامره للجيش بدخول الكويت وطلب من متصرف البصرة مساندة القطعات المهاجمة إلا أن الأمر لم ينفذ بسبب موقف رئيس الوزراء نوري السعيد وكذلك الانزعاج البريطاني من تصرفات الملك غازي (الغنام، 2010).

لعل اشهر المطالبات بضم الكويت للعراق هي محاولة عبدالكريم قاسم عام 1961 حينما أعلن عبر مؤتمر صحفي بوزارة الدفاع أن الكويت أرضٌ عراقيةٌ تابعةٌ لمحافظة البصرة ووصفها (بالقضاء السليب) آمراً وحدات من الجيش العراقي بالتحرك لاستعادتها لكن المحاولة اخفقت بسبب إرسال قوات عربية وأخرى بريطانية إلى الكويت مما أدى إلى انسحاب القوات العراقية واغلاق ملف الأزمة مؤقتا (الزبيدي، 1981، ص301).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل انخفاض أسعار النفط نتيجة لزيادة الكويت والإمارات طاقتهما الإنتاجية والتصديرية عاملا مؤرقا للعراق الذي يطمح إلى زيادة مداخيله المالية من تصدير نفطه تزامناً مع تحذيراتٍ غربيةٍ من خطر مزدوج أوله أن العالم قد يشهد أزمة نفطية في عقد التسعينيات من القرن العشرين وان الدول الوحيدة القادرة على تعويض النقص في الاسواق هي دول الخليج العربي التي يبلغ احتياطيها المؤكد أكثر من (500) مليار برميل وهو ما نسبته (60%) من الاحتياطي العالمي وثانيه مخاطر نمو قدرات العراق العسكرية والتقنية لتكون مؤثرة ضمن مدى زمني منظور. فبدأ العراق حملةً دبلوماسيةً عربيةً شملت الجامعة العربية والمملكة العربية السعودية تمخض عنها عقد اجتماع في جدة لمراجعة وضع أسعار النفط فحصل اتفاق على تحديد حد ادنى للأسعار عن طريق الالتزام بحصص التصدير لأعضاء اوبك لكن الكويت لم تعلن موقفها ولم تخفض من إنتاجها (العاني، 2001، ص 180-186).

وفي تشرين الأول 1989 زار وزير خارجية العراق طارق عزيز واشنطن والتقى بالرئيس جورج بوش الذي اصدر توجيهاً لإدارته بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع العراق ثم أتبعه بأمر رئاسي في 16 كانون الثاني عام 1990 ورد فيه (ان زيادة حجم التجارة مع العراق يمكن أن تكون مفيدة للمصالح الأمريكية فحصلت الشركات الأمريكية على عقود جيدة في العراق ومنها (بكتل) التي حصلت على عقد يزيد عن مليار و200 مليون دولار (هيكل، 2001، ص236).

وبالرغم من الجهود الرسمية لتطوير العلاقات مع العراق إلا أن الحملات الإعلامية الأمريكية ضد نظام حكم الرئيس (صدام حسين) وبرامج التسلح العراقية قد تزايدت يرافقها نقاش في الداخل الأمريكي حول التعامل مع العراق انصب باتجاهين الأول: يرى أنه بالإمكان التعامل مع العراق والآخر يعتقد أن عراقاً قوياً بإمكاناته الاقتصادية والعسكرية وقيادته الطموح يمكن أن يشكل خطراً على المصالح الأمريكية؛ ومن هنا يمكن أن نفهم التطور في العلاقات الاقتصادية في النصف الأول من عام 1990 لكنه لم يمنع متحدثا باسم الخارجية الأمريكية من التصريح بأن الحكومات القمعية في أوربا الشرقية قد انتهت وبقيت أخرى كالصين والعراق وليبيا الأمر الذي احتج عليه العراق فقدمت واشنطن اعتذاراً رسمياً عنه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع هذا فقد بدا التيار الثاني الذي يرى بأن العراق يشكل مصدر خطر على المصالح الأمريكية اقوى من الأول فبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية 1988 أقر الكونغرس الأمريكي في شهر أيلول من العام نفسه مشروع قرار قدمه النائب (كلايبورن) يقضي بفرض حصار على العراق وتدمير أسلحته وفرض الرقابة عليه ويتضمن ثلاث فئات: الأولى والثانية تتضمن امتناع الولايات المتحدة عن بيع المعدات العسكرية وإجازة تصدريها للعراق فيما تتضمن الثالثة ايقاف استيراد النفط وعدم تصدير السلع المدنية أو تقديم المساعدات الإنسانية إليه وكذلك معارضة أمريكا لتقديم قروض ومساعدات للمؤسسات المالية العالمية للعراق ومن ثم تخفي العلاقات الدبلوماسية أو قطعها بين البلدين. وقدم عضو مجلس النواب الأمريكي (هوارد بيرمان) في 24 نيسان 1990 لائحة أوسع لفرض عقوباتٍ جديدةٍ على العراق فوافق عليها الكونغرس في تموز وصدق عليها الرئيس بوش في الأول من آب وتضمنت ثلاثة محاور هي حقوق الإنسان والأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية (قادر، 2012، ص 35-38).

فتح موضوع أسعار النفط ورفض الكويت والإمارات تخفيض إنتاجهما مشكلة العلاقات الكويتية العراقية وبدأ تراشق إعلامي وتصريحات تصعيدية للطرفين وطفت على السطح من جديد مشكلة الحدود المزمنة بين البلدين والتي يرفض العراق حلها على الرغم من الدعوات البريطانية منذ العهد الملكي، وقام العراق بتسوية مشاكله الحدودية مع كل من السعودية والأردن إلا انه أرجأ امر تسوية حدوده مع الكويت إلى وقت غير محدد.

وشهدت المنطقة تطورات متلاحقة ومتسارعة ونقل العراق أعداداً كبيرة من قواته المسلحة إلى البصرة على الحدود الكويتية ونشطت الوساطات العربية بين البلدين لكنها لم تفلح في نزع فتيل التوتر بينهما ومما زاد الامور تعقيدا مطالبة العراق للكويت بإسقاط ديونها عليه، الذي قال أنها كانت لدرء الخطر الإيراني عن دول الخليج العربي، وفي الوقت نفسه اتهم العراق الكويت بسرقة نفطه من حقول الرميلة المشتركة مقدراً المبالغ التي حصلت عليها الكويت بأكثر من ملياري دولار مطالبا اياها بالتوقف عما وصفه بسرقة النفط وإعادة المبالغ التي حصلت عليها من جراء التصدير للعراق (الياسري، 2007، ص 220).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: العلاقات الأمريكية العراقية 1990-2003

يُعدّ لقاء الرئيس العراقي (صدام حسين) مع السفيرة الأمريكية في بغداد (ابريل غلاسبي) في 25 تموز 1990 من العلامات البارزة قبل احتلال العراق للكويت والتي استعمل فيها الرئيس العراقي لغة معتدلة لإيصال رأيه إلى الأمريكيين منوها بتأريخ العلاقات بين البلدين وحرص العراق عليها للأهمية المشتركة لكليهما موضحا للسفيرة الموقف بين العراق والكويت ودورها في خفض أسعار النفط وهو ما يلحق ضرراً بالعراق وقال صدام حسين موجها كلامه لكلاسبي (نحن لا نقبل التهديد من احد ولا نهدد احدا ونأمل بشدة إلا تقع الولايات المتحدة أسيرة الأوهام في هذا المجال وننصحها بالتفتيش عن أصدقاء جُدد لها لا أن تزيد من أعدائها) ثم تحدث عن المخاوف الأمريكية قائلاً (نحن نفهم مصلحة الولايات المتحدة في الحفاظ على تدفق النفط قائما ومستقرا ولهذه الرغبة مسوغات نأخذها بعين الاعتبار).

فردت غلاسبي أن لديها تعليمات شخصية من الرئيس بوش باعتماد أفضل السبل لتدعيم العلاقات بين البلدين؛ وحول قضية الكويت أوضحت بأنها لا تملك آراء محددة عن الصراعات العربية والرأي المتبع لدى الإدارة الأمريكية هو عدم ابداء الرأي فيها. وعن أسعار النفط قالت السفيرة (ان الكثير من الأمريكيين في الولايات المنتجة للنفط يرغبون بأعلى من الأسعار الحالية) (الهرمزي، 2014، ص39-42).

فجر يوم الثاني من آب 1990 استيقظ العالم على هول صدمة عبور قوات عراقية ضخمة الحدود العراقية الكويتية متجهة نحو العاصمة الكويت وتوغلت الآليات العسكرية المختلفة تحت غطاء جوي من المروحيات والمقاتلات في عمق الأراضي الكويتية وانتشرت في ارجاء البلاد وسيطرت على الأماكن الرئيسة والحساسة في مدينة الكويت مثل القصر الأميري ودواوين الحكومة والمقرات العسكرية والإذاعة والتلفزيون؛ وأعلن العراق أن قواته دخلت الكويت استجابة لما وصفه بدعوة من مجموعة من "ثوار الكويت" لمساندتهم بعد أن تمكنوا من قلب نظام الحكم في الإمارة.

دبلوماسياً طلبت كل من الكويت والولايات المتحدة بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي حول الغزو العراقي للكويت فصدر القرار ذي الرقم (660 في 2 آب) الذي عبر عن الشجب والاستنكار للغزو وطالب العراق بسحب قواته فوراً وشكل القرار قاعدة قوية لجميع القرارات التي صدرت ضد العراق طيلة مدة احتلاله للأراضي الكويتية. وعقدت الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً أيضاً تبنى ما ورد في قرار مجلس الأمن 660.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوم 6 آب أصدر مجلس الأمن قراره ذي الرقم 661 القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق ومطالبة جميع دول العالم بالامتناع عن أيّة مبادلات تجارية معه باستثناء الغذاء والدواء فَردّ العراق بضم الكويت وعدّها المحافظة التاسعة عشرة. وفي السابع من آب بدأت القوات الأمريكية بالوصول إلى السعودية وكانت مقدمة لتشكيل ائتلاف من 34 دولة بقوات زادت عن(600000) جندي مجهزين بأحدث أنواع الأسلحة وشكل الجنود الأمريكان منهم ما نسبته 74% (هوبير وباسكال، 2011، ص 223).

في 29 تشرين الثاني اصدر مجلس الأمن قراره ذي الرقم 687 الذي حدد منتصف كانون الثاني 1991 موعداً نهائياً للعراق لسحب قواته من الكويت والا فإن القوات المتحالفة ستستعمل كل الوسائل الضرورية لتطبيق القرار 660.

وفي منتصف ليل 16- 17 كانون الثاني عام 1991 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود تحالفاً عسكرياً دولياً هجومها على العراق بقصف مركز بالصواريخ البعيدة المدى والقنابل الضخمة الملقاة من الطائرات ضد القوات العراقية والمنشآت الحيوية ومراكز الاتصالات والقيادة والسيطرة وكان الهدف الأول للغارات هو تقطيع اوصال الجيش العراقي في واحدة من أشرس الهجمات الجوية والصاروخية على مر التأريخ وهو ما أوضحه كولن باول رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة في مؤتمر صحفي بالقول " أن استراتيجيتنا تجاه الجيش العراقي بسيطة فسنمزقه أولاً ثم نقطعه إرباً إرباً ثم نقتله" وهذا ما حصل على ارض الواقع إذ نجحت قوات التحالف في تدمير خطوط الجيش العراقي سواء داخل الكويت أو الأراضي العراقية وانتهت بطرد القوات العراقية من الكويت وإعلان تحريرها يوم 28 شباط 1991.

وكان من أهم نتائج الحرب هي قطع العلاقات العراقية الأمريكية وتدمير بنية الجيش العراقي وحصول أمريكا على وجود عسكري دائم في منطقة الخليج العربي فضلا عن اتفاقيات دفاعية وعقود مبيعات عسكرية بمليارات الدولارات مع دول الخليج العربي. ثم عملت الولايات المتحدة على استصدار قرارات أممية بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ومقاطعته اقتصادياً وفرض حصارٍ كاملٍ عليه حتى يستجيب للقرارات الدولية ويطبقها بدقة (كلارك،2001، ص 306).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استمرت الولايات المتحدة في سياستها القائمة على فرض حصار مشدد على العراق بالرغم من تعالي المطالبات العالمية الداعية إلى التخفيف من وطأة العقوبات على الشعب العراقي لكنها جوبهت برفض مطلق من معظم أركان الإدارة الأمريكية؛ اذ قالت (مادلين اولبرايت) مندوبة الولايات المتحدة لدى المنظمة الدولية " أن على العراق التخلي اولاً عن برامج التسلح النووية والموافقة على الرقابة الدولية وأن تثبت بغداد استعدادها للانضمام للمجتمع الدولي".

في المدة من 1990 إلى 2000 اصدر مجلس الأمن الدولي بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية (53) قراراً خاصاً بالقضية العراقية منها ما يتعلق بالكويت ومنها ما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وقسم منها ببرنامج النفط مقابل الغذاء الذي اقره المجلس لتخفيف المقاطعة عن العراق والسماح له ببيع قسم من نفطه لشراء الغذاء والدواء والحاجات الأساسية.

يُعد ملف تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية من أكثر الملفات تشعبا وإطالة. إذ عمدت اللجنة الخاصة بالتفتيش عن الأسلحة العراقية إلى إصدار تقارير متلاحقة تصب في مجملها لتؤكد عدم التزام العراق بتقديم المعلومات الكافية للتحري عن الأسلحة وكانت تلك التقارير تترافق مع تصريحات حادة للمسؤولين الأمريكيين تتوعد العراق في حال عدم التزامه بما فُرض عليه في القرارات الدولية، وقد شملت جولات المفتشين الدوليين كل المناطق العراقية حتى القصور الرئاسية فيما رحب العراق بأي مفتش دولي حتى لو كان أمريكيا بعد أن أوقف العراق تعاونه مع اللجان التي تضم مفتشين أمريكيين وقد أوقف العراق مرات عدة تعاونه مع اللجنة لأنها – حسب رأيه – لم تقدم موقفا حقيقيا عن مدى التزام العراق بمتطلبات اللجنة لكنه يتراجع عن قراراته بعد صدور قرارات جديدة تدينه وتطالبه بالالتزام طريقاً وحيداً لإنهاء العزلة الدولية وفك الحصار عنه (بليكس، 2005، ص46-47).

وإمعاناً في تضييق الخناق على العراق فرضت الولايات المتحدة مناطق حظر جوي عليه بين خطي عرض 32 جنوبا و36 شمالاً وبالتالي حرمان العراق من السيطرة على معظم أجوائه والاستمرار في الحصول على المعلومات بواسطة طائرات التجسس التي كانت تجوب الأجواء العراقية وكذلك "توفير الحماية" للسكان الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب كما تزعم الولايات المتحدة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد مؤتمر شرم الشيخ في مصر لمكافحة الإرهاب في آذار 1996 الذي حضره الرئيس الأمريكي بل كلنتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيرز عدّت الولايات المتحدة العراق من الدول الراعية للإرهاب في العالم ثم سنت قانونا يسمح لضحايا الإرهاب بمقاضاة الدول التي ترعى الإرهاب والتي من ضمنها العراق (كلارك، 2001، ص 307-308).

توقعت الولايات المتحدة أن سياسة العقوبات والضغط متعدد الأشكال على العراق ستؤدي إلى إسقاط النظام فيه لكنها لم تفلح في سياستها فغيرت سياستها بإعلانها السعي لإسقاط نظام الرئيس صدام حسين بالقوة؛ فأصدر الكونغرس الأمريكي قانونين لتنفيذ السياسة الجديدة تجاه العراق:

الأول: قانون تحرير العراق الذي أصدره الكونغرس الأمريكي في تشرين الثاني من عام 1998 وتضمن تخصيص ما يقرب من 100 مليون دولار لمساعدة المعارضة العراقية إعلاميا وعسكريا ودعائيا في سعيها لإسقاط نظام حكم الرئيس صدام حسين.

الثاني: موافقة الكونغرس على إصدار قانون يخول الرئيس استعمال القوة ضد العراق ضمن حملة الولايات المتحدة لمواجهته بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 (غريب، 2008، ص 186-187).

في الإطار نفسه قال دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي بعد يوم واحد من هجمات أيلول وفي اجتماع لمجلس الوزراء "ان نظام صدام حسين يجب أن يكون الهدف القادم في محاربة الإرهاب".

وبالرغم من عدم تقديم الإدارة الأمريكية لما يثبت وجود صلات بين العراق وتنظيم القاعدة (وهو ما ثبت لاحقا) إلا أن الإدارة الأمريكية وبعد أحداث أيلول استمرت في الحديث عن هذه العلاقة دون تقديم أية أدلة أو براهين على ذلك مستغلة خوف المواطن الأمريكي من خطر تنظيم القاعدة، وقد حققت سياستها تلك تأييداً واسعاً لأي قرار بالحرب ضد العراق وهذا ما أظهره استطلاع لمجلة (تايم) الأمريكية أجرته في تشرين الثاني 2001 إذ كانت نتيجته أن ما يقرب من 75% من الأمريكيين يعتقدون بان هناك صلات بين تنظيم القاعدة والرئيس العراقي صدام حسين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في سياق أحداث أيلول حاولت الولايات المتحدة الربط بين العراق وتلك الأحداث بواسطة اختلاق معلومات عن دور عراقي فيها يتمثل بصلات بين ضباط المخابرات العراقية ومنفذي هجمات أيلول التي أوجدت وضعا عالميا جديدا يأخذ بعين الاعتبار ما جاء في وثيقة "مشروع القرن الأمريكي الجديد" التي أعدها مجموعة من قادة اليمين الجمهوري المتشدد تحت عنوان "إعادة بناء قوى الدفاع في أمريكا للقرن الجديد" والتي هدفت إلى تحقيق السيطرة الأمريكية المطلقة على العالم عن طريق التفوق العسكري وإضعاف القوى المنافسة بمختلف الوسائل وردع الدول التي تعدها أمريكا مارقة (الخازن، 2005، ص105).

جاء في مضمون الوثيقة التي رفعت إلى الرئيس بل كلنتون المطالبة بإسقاط "نظام صدام حسين" ومنعه من إنتاج أسلحة الدمار الشامل أو تطويرها فانتقلت السياسة الأمريكية استنادا للوثيقة إلى مرحلة التطبيق العملي بعد وصول المحافظين الجدد إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية الذين ادخلوا تعديلات جوهرية على مفهوم الأمن القومي الأمريكي في مجالات رفع الإنفاق العسكري وإعادة بناء القوات المسلحة ودورها في تحقيق أهداف الأمن القومي وتحديد مصادر التهديد والخطر (الهرمزي، 2014، ص 56-57).

منذ مطلع العام 2002 صعّدت الولايات المتحدة الأمريكية من لهجتها تجاه العراق وقد بدا التصعيد جلياً في خطاب الرئيس الأمريكي حول حال الاتحاد في كانون الثاني من العام نفسه حينما تحدث عن ثلاث دول تمثل تهديدا لأمن الولايات المتحدة أطلق عليها اسم (محور الشر) وضمت العراق وكوريا الشمالية وإيران وتحدث في الخطاب عن تهديد مزعوم ووشيك من جانب العراق على الأمن القومي الأمريكي بإيواء بغداد "لإرهابيين".

طيلة العام 2002 شهد الخطاب الأمريكي تجاه العراق لغة من التصعيد والوعيد ضد العراق ومخاطره على الأمن الدولي وتأكيد الولايات المتحدة إصرارها على إزالة الخطر الذي يهدد العالم وكان الرئيس الأمريكي يتحدث عن العراق في معظم خطاباته لتهيئة الرأي العام الأمريكي والدولي لما ستقرره الولايات المتحدة في هذا الإطار بخصوص العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى وصل التركيز على العراق انه حتى في حال ثبت عدم صلته بتنظيم القاعدة فلابد من العمل وليس مجرد الكلام للتخلص من نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين وهو ما طالب به المحافظون الجدد في نيسان 2002 على أن تقوم وزارة الدفاع الأمريكية بإعداد خطط الحرب قبل نهاية العام. وتحدث بوش أمام طلبة الأكاديمية العسكرية (ويست بوينت) في حزيران 2002 عن أن الأساليب القديمة في الردع والاحتواء لم تعد مجدية بسبب طبيعة التهديدات التي تمثلها مجاميع إرهابية أو نظم ديكتاتورية (الهرمزي، 2014، ص59-61).

شكل خطاب الرئيس الأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2002 علامة بارزة في سلسلة الخطابات الموجهة إلى العراق وركز فيه على ضرورة تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ومنعه من امتلاك قنبلة نووية سيكون قادرا على إنتاجها في عام واحد في حال حصل على مواد انشطارية وأعاد اتهام العراق بعدم تنفيذ التزاماته تجاه المنظمة الدولية والتي وردت في القرارات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن بعد غزوه للكويت الأمر الذي عدّه بوش تهديدا لسلطة الأمم المتحدة. وتحدث بوش أيضاً في خطاب آخر في حزيران من العام نفسه عن استراتيجية العمل الوقائي عادّاً إياها البديل المناسب لعدم انتظار وقوع الأحداث الدامية.

بالرغم من إعلان الولايات المتحدة أن حربها على العراق هي حرب استباقية ضد خطر موجود ووشيك ويعرفها نعوم تشومسكي بأنها (العمل العسكري الذي يتم اللجوء إليه في حالة الخطر الداهم) إلا أنها في الحقيقة كانت حربا وقائية لاحتمال أن يفكر العراق يوما بسبب امتلاكه أسلحة الدمار الشامل أن يشكل خطرا على الولايات المتحدة وهذه الاستراتيجية وضعها اليميني المحافظ (بول وولفوتز) نائب وزير الدفاع الأمريكي (2001-2005) والتي تستند إلى فكرتين أساسيتين أولاهما: تعد حلفاء أمريكا منافسين محتملين لابد من منعهم من لعب دور أكبر مما ينبغي وثانيهما تعد التدخل العسكري علامة ملازمة للشؤون الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل مبدأ الحرب الاستباقية محركا أساس للحروب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في هايتي وكوسوفو ومن ثم العراق الذي يعد التطبيق الأهم في استراتيجية بوش القائمة على الحروب الاستباقية ضد دول أو مجموعات مسلحة تحاول تهديد الأمن والسلم الدوليين عن طريق ما تملكه من أسلحة دمار شامل الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز الانتشار النووي الأمريكي وزيادة عدد القواعد الأمريكية في العالم وهنا يشدد الرئيس الأمريكي جورج بوش على انه (يجب عدم إضاعة الوقت بانتظار وقوع التهديدات) (الهرمزي، 2003، العدد 297).

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إصدار قرار جديد من مجلس الأمن يكون أكثر حزما تجاه العراق يتضمن عودة المفتشين الدوليين بشروط قاسية على العراق فكان القرار 1441 في 8 تشرين الثاني 2002 بإجماع أعضاء مجلس الأمن والذي كان إشارة واضحة لنهاية العمل الرقابي والدبلوماسي والانتقال إلى مرحلة العمل العسكري ضده عن طريق شروط جديدة حددت توقيتات زمنية للعراق لإبداء التزامه بالقرارات الدولية ومن أهمها: إمهال العراق أسبوعاً لإعلان التزامه بالقرارات الدولية وان يعلن في شهر ينتهي قبل 8 كانون الأول عن برامجه التسليحية ذات التدمير الشامل والسماح بعودة المفتشين الدوليين قبل الثالث والعشرين من كانون الأول على أن يقدم المفتشون الدوليون تقريراً إلى مجلس الأمن عن مدى التزام العراق خلال 60 يوماً (قرار مجلس الأمن 1441 في 8 تشرين الثاني 2002).

كانت كل من روسيا وفرنسا وسوريا العضو العربي المؤقت في مجلس الأمن غير راغبتين في الحرب وكانتا تعتقدان أن القرار سيجنب المنطقة حربا جديدة لعدم نصه على قرار الحرب بصراحة وان على المفتشين الدوليين أن يقدموا تقارير إلى مجلس الأمن عن تطورات مهمتهم للنظر فيها وبمعنى اخر أن الدول المعارضة للحرب كانت تعمل على أن لا يكون شن الحرب بقرار من مجلس الأمن لأنها ستكون حرباً غير مشروعة؛ وبالمقابل شعر الأمريكيون بالارتياح لأنهم حققوا دعماً دولياً جديداً باتحاد العالم حول ملف أسلحة الدمار الشامل العراقية ورأوا أن القرار 1441 يمنحهم الحق بشن الحرب على العراق دون الحاجة لتخويل أممي، وهو ما يهيأ الأجواء أمامها لتنفيذ استراتيجيتها الجديدة في المنطقة. وقد وافق العراق على القرار وأبدى استعدادا غير مشروط للتعاون مع لجنتي التفتيش على الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية (انموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدّت الولايات المتحدة الأمريكية الصيغة التي وردت في المادة 13 من القرار 1441 والتي تنص على (ان المجلس حذر العراق مراراً وتكراراً بأنه سيواجه عواقب وخيمة نتيجة خرقه المستمر لالتزاماته) بأنها تخويل لها باستعمال القوة العسكرية في حال عدم التزام العراق بتعهداته في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل وعدم تعاونه مع المفتشين الدوليين وهو ما لم يقنع باقي الأعضاء في مجلس الأمن الذين رأوا أن عبارة (عواقب وخيمة) لا تسمح بشن الحرب وان على الولايات المتحدة العودة إلى المجلس لبحث إصدار قرارات جديدة إذ أن قرار الحرب لا يتخذ إلا بإجماع الأعضاء (ريبوار، 2006، ص 118-119).

كان الحديث عن الإرهاب وعن الخطر العراقي متلازمين في أحاديث الساسة الأمريكان حتى قبل احتلال الكويت 1990 واستمر المسؤولون الأمريكيون بإطلاق تحذيراتهم من الخطر الذي يشكله العراق على الأمن القومي الأمريكي لما يشكله العراق من أهمية استراتيجية في المنطقة لاعتبارات عدة، وبقي على الدوام حاضرا في مختلف الاستراتيجيات التي تضعها الإدارات الأمريكية لإدارة المصالح والنزاعات في المنطقة سواء كان العراق مع المصالح الأمريكية في المنطقة أو ضدها.

في أثناء الحراك الدبلوماسي والسياسي حول نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وتقدير مدى التزامه بالقرارات الدولية المتصلة باحتلال الكويت كانت وزارة الدفاع الأمريكية تستعد لتطبيق السياسة الأمريكية الجديدة بالحرب الاستباقية على العراق عن طريق وضع القوات الأمريكية الموجودة في الكويت ودول الخليج العربي بجميع صنوفها في وضع استعداد للقتال لتنفيذ الأوامر بالتحرك السريع والفعال لإنجاز مهامها القتالية عن طريق خطط حربية مستنبطة تعتمد في الأساس على كثافة القوة النارية وسرعة التحرك نحو الأهداف المحددة والسيطرة عليها.

لم تنتظر الولايات المتحدة الأمريكية بعد مهلة الستين يوما الواردة في القرار 1441 ليقدم المفتشون الدوليون تقريرهم عن مدى التزام العراق بالتعاون لنزع أسلحته التدميرية وبعد أن اخفق مجلس الأمن بجلسته حول العراق في 14 آذار في التوصل إلى اتفاق حول الخطوة التالية في التعامل مع ملف العراق أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من بريطانيا واسبانيا على نسف الجهود الدبلوماسية بدعوتها المفتشين الدوليين لمغادرة العراق وتقليص عدد موظفي السفارات الأمريكية في الكويت وسوريا و"إسرائيل"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانسحاب عناصر البعثة الدولية لمراقبة الحدود العراقية الكويتية في المنطقة المنزوعة السلاح بين الكويت والعراق في الوقت الذي قام به "تومي فرانكس" قائد القيادة المركزية للقوات الأمريكية بمراجعة نهائية مع قادته للخطط العسكرية التي ستطبق في الهجوم المنتظر والوشيك على العراق.

في الثامن عشر من آذار وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش إنذاراً أخيراً للرئيس العراقي صدام حسين وعائلته بمغادرة العراق خلال 48 ساعة من اجل تجنب الحرب؛ فرد العراق على لسان وزير خارجيته ناجي صبري " أن الخيار الوحيد لتجنب الحرب هو رحيل مهووس الحرب الأول في العالم ويقصد به جورج بوش "دون أن يسمه"(الشرق الأوسط، 2003، العدد 8876).

بعد انقضاء المهلة الأمريكية فجر يوم الأربعاء 19 آذار دوت صافرات الإنذار في بغداد والمدن العراقية معلنة بدء الحرب الأمريكية على العراق أعقبها قصف صاروخي وجوي وبمختلف أنواع أسلحة الحديثة فيما يعرف باستراتيجية "الصدمة والرعب" التي وضعها عام 1996 باحثان أمريكيان يعملان في معهد "راند" للأبحاث الذي يقدم استشاراته لجهاز المخابرات وهما: (هارلان أولمان) و(جيمس وود) وتقوم على السيطرة السريعة وتدمير أو إذهال الإرادة الإنسانية للعدو من أجل ألا يجد أمامه سوى الاستسلام وتنفيذ إرادة الطرف المنتصر (ويكيبيديا الموسوعة الحرة).

رافق القصف الجوي توغل أعداد ضخمة من الآليات العسكرية الأمريكية عبر الحدود العراقية الكويتية بدأت بالاصطدام فوراً مع القوات العراقية في مواضعها الدفاعية في البصرة وام قصر فيما تقدمت قوات أخرى سالكة الطرق السريعة من البصرة نحو شمالي العراق تحت غطاء جوي كثيف دمر سلاح المدرعات المرابطة عند مداخل المدن وفي مناطق أعدتها القيادة العسكرية العراقية لحرب طويلة الأمد فبدأت القوات بالاقتراب من العاصمة بغداد من ثلاث جهات أهمها الجهة الغربية التي يقع فيها مطار بغداد الدولي والذي دارت قربه واحدة من أشرس المعارك في الحرب استعملت فيها أسلحة متطورة جدا انتهت بتوغل القوات الأمريكية لضواحي بغداد يوم 7 نيسان من الغرب والجنوب والشرق (الشكرجي، 2004، ص،71-75).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي التاسع من نيسان فرضت القوات الأمريكية سيطرتها على كامل مدينة بغداد بعد أن دخلتها من جميع الجهات وتمكنت من الوصول إلى معسكر التاجي 20كم شمالي المدينة وسيطرت على المواقع الرئيسة المهمة في جانبي الكرخ والرصافة واسقط جنود أمريكان تمثال الرئيس العراقي صدام حسين في ساحة الفردوس وسط بغداد في إشارة رمزية لسقوط نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين وطي صفحة حكم حزب البعث العربي الاشتراكي التي استمرت 35 عاما؛ تلاه في يوم الخميس إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش من على متن حاملة الطائرات "ابراهام لنكولن" انتهاء العمليات القتالية الرئيسة في الحرب وانتصار الولايات المتحدة وحلفائها فيها.

ويرى الباحث أن الولايات المتحدة كانت مصممة من الأساس على احتلال العراق بصرف النظر عما تؤول إليه نتائج لجان الأمم المتحدة الخاصة بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية لأنها وجدت في العراق الساحة التي يمكن أن تجرّب فيها استراتيجيتها الجديدة في الحرب الوقائية أو الاستباقية وكي تجعل منه مثلا لغيره ممن يحاول امتلاك وسائل القوة؛ وبالتأكيد فإن أية حكومة عراقية أنتجت من رحم الاحتلال الذي أصبح رسميا بقرار من الأمم المتحدة لن تخرج عما يرسمه لها الاحتلال والذي أوقع البلاد - مازال- في دوامة من العنف والتفكك والمصير المجهول.

المبحث الثالث:العراق تحت الاحتلال الأمريكي

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية العراقية 2003-2005

شكل سقوط بغداد بيد القوات الأمريكية لحظة فارقة ليس على المستوى المحلي في العراق فحسب بل على المستويين الإقليمي والدولي وكانت ايذاناً ببدء مرحلة في العلاقات الدولية مليئة بالتحديات والمتغيرات وعلى جميع المستويات والصعد.

يُعدّ موضوع تشكيل حكومة عراقية من أهم الموضوعات التي يجب أن تأخذها قوات الاحتلال على عجل من قبل قوات الاحتلال فلا يمكن لبلد أن يبقى دون حكومة تتولى إعادة ترتيب شؤون الحياة وتنظيم مهام الدولة وإعادة بناء الاقتصاد والشؤون الإدارية والسياسية في بلد انهكته الحروب الخارجية والعقوبات الاقتصادية التي ضربت جذوره وحولته إلى مجرد هيكل لا حياة فيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد أن استتب الوضع لصالح القوات المحتلة بعد التاسع من نيسان 2003 شكلت قوات الاحتلال أول هيئة لإدارة شؤون العراق تحت اسم (مكتب المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار) بإشراف (جي غارنر) وهو جنرال أمريكي متقاعد سبق له العمل على مساعدة الأكراد العراقيين بعد نزوحهم عام 1991 لكنها أخفقت في تقديم ايسر الحلول للمشاكل الكبرى التي كانت تعصف بالبلد فألغي المكتب بعد مدة قصيرة وفي 12 أيار عُين السفير بول بريمر حاكماً مدنياً تحت اسم سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق التي يشرف عليها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رمسفيلد وتُمولها الولايات المتحدة الأمريكية ويساعده السفير جون غرينتسوك من المملكة المتحدة.

اصدر الحاكم المدني للعراق بعد توليه منصبه مباشرة مجموعة من اخطر القرارات التي تركت آثاراً واضحة على البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية وقد وُثّقت جميعا في جريدة الوقائع العراقية الرسمية وباللغتين العربية والإنكليزية.

وتضمنت الوقائع العراقية في عددها 3977 الصادر في 17 حزيران 2003 مجموعة من القوانين والقرارات التي أصدرها بول بريمر والتي بينت نظام سلطة الائتلاف المؤقتة والذي جاء فيه" وفقا لصلاحياتي مديراً لسلطة الائتلاف المؤقتة وانسجاما مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار 1438 (2003) وبناء على قوانين وأعراف الحرب أعلن ما يأتي:

تمارس سلطة الائتلاف المؤقتة سلطات الحكومة مؤقتا من اجل إدارة شؤون العراق بفعالية أثناء مدة الإدارة الانتقالية لاستعادة الأمن الاستقرار وإيجاد الظروف التي تمكن شعب العراق من تحديد مستقبله السياسي بحرية تامة وكذلك تعزيز الجهود المبذولة لإعادة بناء المؤسسات الوطنية والمحلية الرامية لتمثيل فئات الشعب وإنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

يُعهد إلى سلطة الائتلاف المؤقتة ممارسات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كافة لتحقيق أهدافها بموجب القرارات الدولية وقوانين وأعراف الحرب ويتولى مدير سلطة الائتلاف المؤقتة ممارسة تلك السلطات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقدم قائد القوات المركزية الأمريكية بصفته قائدا لقوات الائتلاف الدعم لسلطة الائتلاف ويقوم بردع الأعمال العدائية والحفاظ على الأمن ووحدة الأراضي العراقية والبحث عن أسلحة الدمار الشامل المحظورة وتأمينها وتدميرها وفي تنفيذ سياسات الائتلاف.

ثم اصدر بريمر سلسلة من الأوامر تضمنت أن القوانين التي كانت سارية المفعول ابتداء من تأريخ 16 نيسان 2003 تبقى سارية المفعول وقابلة للتطبيق إلا اذا قررت سلطة الائتلاف إلغاءها أو تعليقها أو استبدالها حتى تصدر المؤسسات الديمقراطية في العراق قوانين وتشريعات جديدة وانها تبقى مستمرة ونافذة مادامت لا تشكل عائقاً أمام سلطة الائتلاف لممارسة حقوقها والوفاء بالتزاماتها أو أنها لا تتعارض مع اللوائح التي تصدرها السلطة مع استمرار مدير سلطة الائتلاف بإصدار الأنظمة والتعليمات واللوائح كلما دعت الحاجة إلى ذلك من اجل تنفيذ السلطات والمسؤوليات التي تخوله اياها صلاحياته كمدير للسلطة على أن يكون النص المكتوب باللغة الإنكليزية هو الذي يعتد به في حال حصول خلاف حول تفسير النصوص القانونية عند تطبيقها.

ومنح بريمر القوانين واللوائح التي يصدرها أولوية التطبيق وتُرجّح على القوانين والمنشورات كافة الصادرة من أية جهة أخرى وأجاز لنفسه إصدار الإعلانات العامة الموجهة للجمهور وبمختلف اللغات (العلاف، 2015، ص2).

وتُعدّ سلطة الائتلاف المؤقتة أول سلطة نظامية وقانونية لإدارة شؤون العراق بعد أن أصبحت الولايات المتحدة دولة محتلة للعراق بموجب قرار مجلس الأمن ذي الرقم 1483في 2003 والذي صدر استناداً إلى قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليه في الأمم المتحدة فأصبحت بذلك المتحكمة بالسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وكان في مقدمة القرارات التي أصدرتها في 23 نيسان هو حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية ووزارتي الدفاع والإعلام (بيكر شيلينغر، 2002، المستقبل العربي، ص 6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الثالث عشر من تموز أعلن بول بريمر رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة تشكيل مجلس للحكم في العراق مؤلف من 25 عضواً يمثلون هيئة استشارية روعيَ في تشكيلها الاعتبارات الدينية والطائفية والعرقية وحسب النسب السكانية للمكونات وهم 13 عضوا من الشيعة و5 من السنة ومثلهم من الأكراد وعضو تركماني وآخر اشوري تمارس سلطة (حقيقية) وتتولى تعيين الوزراء المؤقتين والتعاون مع سلطة الائتلاف بشأن الشؤون السياسية والموازنات (عمير، 2013، ص 147).

أما المجلس الجديد فأعلن في بيان عقب أول اجتماع له تأييده لبقاء القوات الأمريكية في العراق مشددا على أن الجهود ستتركز في المقام الأول على تحقيق الاستقرار والأمن في البلاد وإعادة الخدمات العامة وتفعيل الاقتصاد وبناء علاقات متوازنة مع جميع دول العالم ولاسيما دول الجوار وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني؛ وأعلن المجلس عن تخصيص صندوق لتنمية العراق برأسمال قدره مليار دولار (قنديل، 2005، ص 29).

كان مجلس الحكم واجهة استشارية وإدارية لقوات الاحتلال وعُدّ ممثلا شرعيا للبلاد استنادا إلى الفقرة التاسعة لقرار مجلس الأمن ذي الرقم 1483 والتي تنص على "قيام شعب العراق بمساعدة سلطة الائتلاف وبالعمل مع الممثل الخاص للأمم المتحدة بتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة انتقالية يسيرها العراقيون، إلى أن ينشئ شعب العراق حكومة ممثلة له معترفاً بها دوليا تتولى مسؤوليات السلطة". وقد وصف بريمر المجلس بانه " الخطوة الأولى في رحلة ننتقل بها معا نحو هدفنا المشترك بحكومة عراقية تمثيلية وبدعم من سلطة الائتلاف" (بريمر، 2006، ص133).

حظي تشكيل المجلس باعتراف عدد من دول العالم مثل فرنسا وروسيا والمانيا وإيران وجامعة الدول العربية التي وافقت على شَغْل ممثل المجلس لمقعد العراق في الجامعة العربية وشكل المجلس أول حكومة تابعة للاحتلال في 13 تموز من العام نفسه، امتدت صلاحياتها - والتي كانت شكلية - حتى 1 حزيران عام 2004؛ وفي 29 من الشهر نفسه غادر بول بريمر العراق بعد انتهاء مهام عمله بعد حَل سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم لتحل محلهما الحكومة المؤقتة (قنديل، 2005، ص 48).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تولت الحكومة المؤقتة مقاليد الحكم في العراق بدلا من سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم بموجب قرار مجلس الأمن ذي الرقم 1546 وكانت برئاسة إياد علاوي مع تشكيلة وزارية اعتمد في اختيارها الأسس الطائفية والعرقية في توزيع المناصب بين القيادات التي تصدت للعمل السياسي في تلك المدة. وأُسند للحكومة الجديدة تشكيل جمعية وطنية مؤقتة تتولى إعداد مسودة دستور مؤقت جديد للعراق استنادا إلى قانون إدارة الدولة الانتقالية الذي اقره مجلس الحكم في آذار عام 2004 وقد احتفظت الولايات المتحدة لقواتها بصلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات وكان الملف الأمني من مسؤوليتها المطلقة فأعلنت حالة الطوارئ في جميع محافظات العراق باستثناء منطقة شمالي العراق المعروفة بإقليم كردستان (المواطن، 2012، ص5).

في الثلاثين من كانون الثاني 2005 أجريت أول انتخابات تعددية في العراق منذ العهد الملكي لانتخاب 50 عضوا في الجمعية الوطنية التي أسندت إليها مهمة إعداد مسودة الدستور الدائم للبلاد ومناقشة المبادئ العامة للحكم عن طريق لجان شكلت لهذا الغرض.

انتهت مهمة الحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي في 13 ايار عام 2005 بعد انتخاب حكومة جديدة سميت بالحكومة الانتقالية عينتها الجمعية الوطنية تولى رئاسة الجمهورية فيها جلال الطالباني ورئاسة الوزارة إبراهيم الجعفري ورئاسة البرلمان حاجم الحسني وضمت 4 نواب لرئيس الجمهورية و32 وزيرا وقد اعتمد في تقسيم المناصب على نظام المحاصصة الطائفية الذي مازال يطبع العملية السياسية حتى الان ويتكون من (رئيس كردي ورئيس وزراء شيعي ورئيس مجلس نواب سني) وكان من ضمن مهامها تشريع بعض القوانين التي تخص تسيير شؤون الحياة وديمومة عمل دوائر الدولة (سلومي، 2014، ص 333- 338)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضعت الحكومة الجديدة أهدافاً عدة تتمثل بالسعي لبناء عراق ديمقراطي اتحادي تعددي في إطار الوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان وإزالة التمييز الطائفي والعنصري والديني والسياسي والعمل على تحقيق السيادة الوطنية الكاملة واحترام الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي وتفعيل السياسة الخارجية وتعزيز الاستقلال بالحفاظ على سيادة العراق الوطنية ووحدة أراضيه وبناء علاقات متوازنة مع جميع دول العالم واحترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وكان من ضمن مهامها أيضاً دعم مؤسسات الأمن والدفاع والمخابرات لرفع مستوى جاهزيتها للوصول إلى حفظ الأمن ذاتيا.

كان الهدف الأول للحكومة الجديدة هو البناء السياسي الداخلي عن طريق استيعاب جميع مكونات الشعب العراقي في الحكومة الجديدة بعد أن قاطعت بعضها العملية الانتخابية التي جرت في 30 كانون الثاني 2005 بطرحها خطابا سياسياً يعتمد بالدرجة الأساسية على الحوار والمشاركة لجميع المكونات العرقية والدينية والطائفية وفي هذا الإطار شُكلت لجنة وزارية عليا هدفها تفعيل العملية الدستورية والإسراع في إنجاز مسودة دستور عراقي جديد وتوسيع مشاركة المرأة ومؤسسات المجتمع المدني.

وفي السياسة الخارجية عملت الحكومة الجديدة على انتهاج سياسة خارجية تهدف إلى الحفاظ على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه وتحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتسوية المشاكل المعلقة مع الدول الأخرى والتي خلفتها سياسات الحكومات السابقة قبل الاحتلال واستعادة المواقع التي خسرها العراق في المنظمات والهيئات على الساحات العربية والدولية والإقليمية والإسلامية (الشروق، العدد194، ص3).

وسعت الحكومة إلى عقد عدد من المؤتمرات الدولية لدعم العراق مثل مؤتمرات (مدريد وطوكيو والقاهرة) والتي كرست لحشد الدعم الدولي للعراق ومساعدته ماليا والتي أسفرت عن حصول العراق على مبلغ 3 مليارات دولار لدعم جهوده في مجال إعادة الإعمار وعملت الحكومة إلى إعادة تقديم الخدمات القنصلية للعراقيين ومعالجة الأزمات التي خلفها النظام السابق خصوصا مع الكويت (جميل وآخرون، 2008، ص 11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي السياسة الاقتصادية انتهجت الحكومة المؤقتة سياسة طموحاً تراعي حاجة البلاد وتنمية موارده وزيادة العوائد المالية وتجاوز المشاكل الاقتصادية التي خلفها النظام السابق وسعت في هذا الإطار إلى العمل على دول نادي باريس على إلغاء ديون العراق والتعويضات المفروضة بعد احتلال الكويت؛ والعمل على انتهاج سياسة نفطية جديدة تتماشى مع مصالح السوق العالمية وتخدم في الوقت نفسه المشاريع التنموية وإعادة الإعمار وتوفير الخدمات الأساسية كالخدمات الصحية والتعليمية وبناء شبكات الطرق والمواصلات وتحقيق الرفاهية للشعب وعلى المستويات كافة (جبار، 2010، ص58).

واجهت الحكومة الانتقالية منذ تشكيلها تحديات داخلية وخارجية؛ اما الداخلية فتتمثل بأن الائتلاف العراقي الموحد (الشيعي) الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري يضم 17 مجموعة سياسية وهي وان كانت تلتقي في إطار سياسي واحد وهو الإطار الطائفي إلا أنها تفترق في مساحات فكرية واستراتيجية وسياسية كثيرة إذ أنها وبالرغم من دخولها إلى الائتلاف لكنها لم تتنازل أو تتخلَّ عن قناعاتها مما اخر تشكيل الحكومة لنحو 3 اشهر وشكلت تحديا لرئيس الوزراء ينشط كلما تقاطعت المصالح أو اختلفت الرؤى اذ لا يمكنه تهميش القوى التي تشكل منها الائتلاف والتي كانت في أحيان كثيرة تلاحق أخطاء الحكومة وتعمل على إخفاق برنامجها الحكومي والتشكيك بأدائها السياسي وأن رئيس الوزراء نفسه لا يمكنه اتخاذ موقف دون التشاور مع حزب الدعوة الإسلامية الذي ينتمي إليه (سلومي، 2014، ص343).

وتمثلت التحديات الخارجية بكيفية مواجهة المشاكل التي تؤثر في علاقات العراق مع الدول الأخرى وخصوصا دول الجوار والتي ورثتها الحكومة من النظام السابق والناتجة في معظمها عن الحرب العراقية الإيرانية واحتلال الكويت فضلا عن تدهور العلاقات مع سوريا التي يتهمها العراق بالسماح بمرور المقاتلين الأجانب عبر أراضيها إلى الأراضي العراقية وإيواء آلاف البعثيين وأعوان النظام العراقي السابق وكذلك ملف العلاقة مع تركيا التي تحتل قضية محافظة كركوك حيزا منها بسبب رفض الحكومة التركية للرغبات الكردية بضمها إلى إقليم كردستان. وأن الحضور الدبلوماسي العربي كان قليلا مما انعكس سلباً على علاقات العراق مع المحيط العربي (شاويس، 2008، ص22).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية العراقية 2006-2014

أجرى العراق أول انتخابات بموجب الدستور الدائم في 15 كانون الأول من عام 2005 بمشاركة 19 ائتلافاً سياسياً و307 كيان سياسي لانتخاب 275 عضوا في مجلس النواب من بين 7655 مرشحا موزعين حسب الكثافة السكانية للمحافظات العراقية وشارك في الانتخابات 11 مليون و888 ألف و911 مقترعاً من بين 15 مليون و568 ألف و702 من المسجلين الذين يحق لهم الانتخاب وبنسبة مشاركة بلغت 76 بالمائة.

فاز في الانتخابات الائتلاف العراقي الموحد الذي يضم الكيانات السياسية الشيعية بـ 128 مقعداً والتحالف الكردستاني بـ 53 مقعداً وجبهة التوافق التي تمثل كيانات سياسية للعرب السنة بـ 44 مقعدا والقائمة العراقية الموحدة التي تضم قوى علمانية بـ 25 مقعداً وجبهة الحوار بـ 11 مقعداً والاتحاد الإسلامي الكردستاني بـ 5 مقاعد في حين توزعت المقاعد التسعة الباقية بين كتل دينية واثنية وعرقية (تقرير البعثة الدولية للانتخابات منشور على موقع مفوضية الانتخابات العراقية).

بعد المصادقة على نتائج الانتخابات واجه مجلس النواب المنتخب أزمة سياسية حادة تمحورت حول شخصية المرشح لرئاسة الوزارة الجديدة بسبب رفض التحالف الكردستاني وجبهة التوافق العراقية مرشح الائتلاف العراقي الموحد لمنصب رئيس الوزراء (ابراهيم الجعفري) الذي تولى رئاسة الحكومة الانتقالية المنتهية ولايتها وذلك بعد فوزه في انتخابات داخل الائتلاف ب64 صوتا مقابل 63 صوتا لمنافسه عادل عبدالمهدي مرشح المجلس الإسلامي الأعلى في العراق والذي تفضله الإدارة الأمريكية مما اضطر الائتلاف العراقي الموحد إلى خوض مفاوضات شاقة مع الكتلتين الكردية والسنية لتحديد مرشح آخر لرئاسة الحكومة رافقتها اضطرابات أمنية وسياسية عصفت بالبلد وعكست الوضع العام غير المستقر فيه (عامر عياش، 2011، ص 17-20).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت القوات الأمريكية والسفارة الأمريكية المتحكمتان بالبلاد يراقبان خطوات تشكيل الحكومة العراقية إذ كثّف السفير الأمريكي في العراق (زلماي خليل زاد) اتصالاته مع المسؤولين الأمريكيين في العراق ومن جميع الجهات الاستخبارية والدبلوماسية والعسكرية ومع الكتل السياسية العراقية وعمل في الوقت نفسه على منع الجعفري من تحقيق أغلبية برلمانية تتيح له تشكيل الحكومة ضمن المدة الدستورية المحددة، في الوقت الذي يبحث فيه عن مرشحين آخرين، فتوصل إلى تسمية (نوري المالكي) مرشحا جديد لرئاسة الوزراء بناء على إقتراح من أحد ضباط الاستخبارات الأمريكية (راديو سوا نقلاً عن مجلة نيويوركر عدد 26 نيسان 2014).

بعد ثلاث سنوات من احتلال العراق كان الوضع يسير باتجاه سيئ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت بإعادة النظر بالوضع فيه بعد التدهور الكبير في الوضع الأمني وبروز الحرب الطائفية التي باتت تهدد الكثير مما حاولت الولايات المتحدة بناءه في العراق سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الأمني وتشكل تهديدا خطيرا لقواتها المنتشرة على الأراضي العراقية الأمر الذي اضعف الدعم الشعبي للحرب داخل الولايات المتحدة بعد ازدياد عدد القتلى من الجنود الأمريكان وارتفاع كلفة الحرب اقتصاديا والتي أثقلت كاهل دافعي الضرائب الأمريكان، فضلا عن التساؤلات التي بدأت تُثار في الولايات المتحدة نفسها حول مدى مشروعية الحرب بعد أن ثبت فعليا ومن خلال المنظمات الدولية خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل ولم يثبت كذلك أية علاقة له بدعم الجماعات الإرهابية على مستوى العالم.

من هنا كانت الإدارة الأمريكية حريصة على دراسة الوضع في العراق من جميع جوانبه عن طريق مراكز الدراسات والبحوث وبمشاركة شخصيات نافذة لها باع طويل في تحليل الأحداث والسياسات والتوصل إلى توصيات وحلول تعالج الموضوعات التي كلفت بدراستها. ففي أواخر عام 2005 وافق الكونغرس على طلب قدمه (فرانك وولف) عضو لجنة التخصيصات في مجلس النواب الأمريكي إلى معهد الولايات المتحدة للسلام لتقييم الوضع في العراق عن طريق لجنة تضم الحزبين الجمهوري والديمقراطي بمعاونة معهد جميس بيكر للسياسات العامة في جامعة رايس ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأسندت رئاسة اللجنة إلى كل من الجمهوري (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأسبق والمستشار السياسي للرئيس الأسبق (جورج بوش) والديمقراطي (لي هاملتون) عضو الكونغرس السابق ورئيس لجنة الشؤون الخارجية فيه والذي شارك بلجان عديدة منذ حرب فيتنام وضمت في عضويتها أربعة أعضاء من كل حزب من ارفع المناصب السياسية والعسكرية والاستخبارية والقضائية.(تقرير لجنة بيكر – هاملتون 2007 ص 127-128).

بدأت اللجنة أعمالها عن طريق أربع لجان فرعية ضمت 44 محللا من كبار المختصين بالشؤون الخارجية وقامت بإجراء سلسلة موسعة من اللقاءات مع مسؤولين في الإدارة الأمريكية والزعماء العراقيين وأعضاء في الكونغرس وعلماء وباحثين وعناصر من القوات المسلحة وركزت على الحلول المستقبلية لا على المشاكل الماضية.

ونظرت اللجنة في الوضع في العراق وتوصلت إلى انه يزداد سوءاً في بغداد وعدد من المحافظات منذ إسقاط نظام حكم الرئيس صدام حسين ولم تتمكن الحكومة من إنجاز مشروع المصالحة الوطنية وتوفير الأمن والخدمات وتصاعدت حدة الهجمات على القوات الأمريكية والعراقية حتى وصلت إلى 180 هجوماً يومياً وفقدت القوات الأمريكية(102) من جنودها في شهر واحد وبلغ مجموع قتلاها (2900) والجرحى (21000) في نهاية عام 2006 وبلغ حجم الإنفاق (400) مليار دولار في المدة نفسها ووصل عدد القتلى المدنيين العراقيين إلى (3000) مدني شهرياً؛ وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة إلا أن الاستقرار كان بعيد المنال في العراق والوضع يسير نحو التدهور وكانت دول مثل إيران تريد وتعمل على أن يبقى الوضع في العراق كما هو عليه ويزداد سوءا للحد من قدرة أمريكا على معالجة البرنامج النووي الإيراني. ولم تعد الولايات المتحدة متحكمة بالنتائج التي ستكون قاسية على العراق والولايات المتحدة والمنطقة والعالم مما قد يؤثر على المركز العالمي للولايات المتحدة ويؤدي إلى انقسامات داخل الولايات المتحدة نفسها وزيادة فرص إخفاقها في افغانستان أيضاً مع تصاعد الرأي العام المناوئ لأسلوب إدارة الحكومة الأمريكية للحرب (تقرير لجنة بيكر – هاملتون، ص 20-21-58).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن استعراض الأفكار والمقترحات للحلول تبين أن لكل حل أو مقترح سلبيات وإيجابيات يجب أن تؤخذ على محمل الجد في حال اختيار أي منها وكانت تتمحور حول الأفكار الآتية:

الانسحاب السريع: وتعتقد اللجنة انه من الخطأ إجراء انسحاب سريع للقوات الأمريكية لأنه سيتسبب بالمزيد من العنف الطائفي وفراغ في السلطة وعدم استقرار إقليمي وتهديد للاقتصاد العالمي وربما سيؤدي إلى عودة لاحقة للقوات الأمريكية إلى العراق مجدداً.

إبقاء عدد القوات كما هو عليه: ويرى المسؤولون العسكريون في اللجنة أن مغادرة القوات الأمريكية للعراق ستجعل الأوضاع أكثر سوءاً ولابد من إجراء تعديل لتحسين الوضع والا فسيكون الثمن باهظاً يفاقم من خسائر الولايات المتحدة التي باتت تزيد عن 100 قتيل شهريا و2 مليار دولار أسبوعياً مما سيؤدي إلى إضعاف قدرة القوات الأمريكية على الاستجابة لأية أزمة دولية فضلا عن أنها لن تتحمل طويلا في العراق.

زيادة عدد القوات: وهذه الفكرة لا يمكن أن تنهي السبب الرئيس للاقتتال والعنف لأن هناك أسباب داخلية تتمثل في أن الحكومة العراقية لم تحرز تقدما في ملف المصالحة الوطنية وعموم الملف السياسي ويمكن للزيادة أن تحقق تقدما في عدد من المناطق ولكن ليس كلها لأن القوات الغازية قليلة نسبيا ولا تتجاوز 150 الف جندي وهي مناقضة لفلسفة كولن باول رئيس الأركان الأسبق في حرب الخليج الثانية الذي أصر على أن تكون القوات بحجم نصف مليون مقاتل وأن الظروف مختلفة بالكامل عن حرب الخليج الثانية.

تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم إدارية: ومن الممكن أن يؤدي إلى نزاعات بين المحافظات العراقية الثماني عشرة بسبب تداخل الحدود الإدارية بينها ويمكن أن يؤدي كذلك إلى تغيير ديموغرافي قد يؤدي إلى تقوية المليشيات والى تطهير عرقي واثني وطائفي خصوصا في ظل عدم وجود حكومة مركزية مستقرة وقد يؤثر على استقرار دول الجوار التي ستسعى للسيطرة على أقاليم عراقية مما يوجب على الولايات المتحدة تدبر الوضع ومعالجة القضايا الإنسانية وتدعم الحكومة المركزية خصوصا في مجال تأمين تدفق المنتوجات النفطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت مجموعة الدراسة حول العراق إلى أنها تدعم إعادة انتشار القوات الأمريكية وزيادتها لمدة محدودة لدعم الاستقرار خصوصا في مدينة بغداد والإسراع في تدريب القوات العراقية وتجهيزها لإنجاز مجموعة من الأهداف وتتمثل بـدعم الحكومة العراقية وتقويتها لتجنب انهيارها وتجنب تفكك البلاد ومحاربة التنظيمات الإرهابية ومنع تدخل سوريا وإيران بشؤون العراق. وبالمقابل على الولايات المتحدة إلا تعطي التزاما مفتوحا ببقاء قوات كبيرة في العراق لأسباب عدة أهمها المخاطر الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة في أماكن أخرى من العالم مع قلة وجود القوات الاحتياطية بسبب الالتزام في العراق وأن الالتزام الطويل يمكن أن يؤثر على جاهزية القوات الأمريكية ويكون عائقا أمام الحكومة العراقية يثبط من عزيمتها على اتخاذ خطوات سياسية تمكنها من القضاء على العنف (تقرير لجنة بيكر – هاملتون، ص 97-89).

وأوصت اللجنة بأن على حكومة العراق أن تحسن من أداء جهازها الاستخباري بدعم الاستخبارات الأمريكية وتدريب عناصر الاستخبارات العراقية وإنشاء مركز استخباري لمكافحة الإرهاب داخل العراق يعتمد على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها مما يسهل عمل قوات الأمن العراقية واقترحت اللجنة مبادرات وخطوات إقليمية ودولية لمساعدة العراق لتحقيق إنجازات مؤثرة في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد وتشجيع جهود المصالحة الوطنية وبتشجيع الولايات المتحدة الأمريكية الكامل (تقرير لجنة بيكر – هاملتون، ص 120).

في 11 أيلول 2007 اصدر الجنرال (ديفيد بترايوس) قائد القوات الأمريكية في العراق و(رايان كروكر) السفير الأمريكي في العراق للمدة نفسها تقريراً آخر حول الوضع في العراق نوه بالنجاح الذي حققته زيادة القوات الأمريكية في العراق ورفضه لتحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق واصفا أية عملية انسحاب غير مدروسة أنها ستكون كارثة على العراق مع التوصية بسحب 30 الف جندي من الأراضي العراقية؛ وقد أثارت توصيات (كروكر بترايوس) انتقادات حادة بين صفوف أعضاء الكونغرس من الديمقراطيين لاسيما وأنها لم تحدد جدولاً زمنياً للانسحاب من العراق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك تقييمها الإيجابي لحكومة نوري المالكي الذي لا يرى بعض أركان الإدارة الأمريكية انه يستحق هذا التقييم وتعرض التقرير إلى انتقاد عنيف من جانب إيران لتحذيره من قوة تغلغلها في العراق وتلقته بعض القوى العراقية بحذر لتقييمه الإيجابي لحكومة)نوري المالكي(في حين تلقته الحكومة العراقية بترحاب ورات فيه دعما من الحكومة الأمريكية لعملها.(محمد كاظم 2012 ص147-148).

ولعل مشروع (جوزيف بايدن) نائب الرئيس الأمريكي لتقسيم العراق يعد من اخطر المشاريع التي طرحت لتسهيل خروج الجيش الأمريكي من العراق والذي كان محاولة لبلورة رأي عام أمريكي يفضي إلى خروج الولايات المتحدة من البلاد بتقسيمه إلى كيانات عرقية وطائفية أسوة بما حصل في منطقة البوسنة والهرسك باتفاق دايتون للسلام.

ففي 26 أيلول عام 2007 اصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قرارا قدم مشروعه السناتور جوزيف بايدن بأغلبية 75 صوتا مقابل 23 صوتا يقضي بتقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات على أسس عرقية وطائفية واحدة للأكراد في الشمال وأخرى للعرب السنة في الوسط وثالثة للشيعة في الجنوب. وبالرغم من أن قرار مجلس الشيوخ غير ملزم للإدارة الأمريكية إلا أنها رفضته منذ البداية وعدته أمراً صعباً ما لم يوافق عليه الشعب العراقي ويمكن هنا رصد المواقف التي صدرت من المشروع وكالآتي:

في الولايات المتحدة كان هناك اتجاهان متعارضان الأول مؤيد للمشروع ويتبناه السيناتور الديمقراطي هاري ريد ويقوم على أساس أن إخفاق الأطراف السياسية العراقية بتحقيق المصالحة يجعل من الصعب الاستمرار في دعمها والثاني رافض للقرار لاعتبارات براغماتية تتعلق بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويتقدم المعارضين للقرار الرئيس الأمريكي جورج بوش لما للقرار من خلق تناحر بين المتطرفين السنة والشيعة ويخلق الكيان الكردي مشاكل مع تركيا وسوريا ورفضته كذلك كوندليزا رايس التي رأت انه يخالف هدف الولايات المتحدة برؤية عراق ديمقراطي فيدرالي موحد. ورفضت كل من سوريا وتركيا وإيران مشروع تقسيم العراق وعدته الدول الثلاث بداية لتقسيمه وإعادة رسم لخريطة المنطقة وتحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد (المعيني 2012، ص 151 – 152).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي العراق اتفقت معظم الاتجاهات العراقية على رفض المشروع ووصفه رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه كارثة حقيقة على العراق وعدّه البرلمان تدخلاً سافراً في الشأن العراقي ويتعارض مع أحكام الدستور ورفضته المرجعيات الدينية والوطنية وحسبته تدخلاً سافرا بشؤون العراق الداخلية وخرقا لسيادته الوطنية ولم يؤيد المشروع سوى التحالف الكردستاني الذي عده القرار المناسب لوضع حد للعنف المستشري في البلاد.

وسوّغ الرافضون لمشروع القرار رفضهم للمشروع لتناقضه مع المادة 116 من الدستور العراقي التي نصت على إقامة فيدراليات جغرافية وليس طائفية أو عرقية وبأنه مخالف لمواثيق وأحكام قرارات الأمم المتحدة وانه يخلط بين مفهومي القومية والطائفية بشكل يؤدي إلى تفتيت وحدة العراق أرضاً وشعباً ويؤدي إلى قيام حكومة اتحادية ضعيفة مجردة من الصلاحيات فيكون ارتباط الأطراف بالمركز ضعيفا مما يؤدي إلى الانفصال حتماً (المعيني، 2012، ص 150-154).

حققت زيادة القوات الأمريكية في العراق والتي تزامنت مع انطلاق خطة فرض القانون التي أقرتها الحكومة العراقية تحسنا في الوضع الأمني في العراق في مختلف الجبهات بعد أن أصبحت القوات العراقية أكثر استعدادا لتولي بعض المهام القتالية ومواجهة ما وصف في حينه الإرهابيون من السنة والخارجون على القانون من الشيعة وصار الحديث يتزايد عن مرحلة جديدة من العلاقات الأمنية والعسكرية بين العراق والولايات المتحدة وعن خفض محتمل في عديد القوات الأمريكية في العراق وتطور في التسليح والتجهيز للقوات العراقية.

مع وصول الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) عام 2009 انطلقت عقيدة جديدة اسمها عقيدة اوباما المرتكزة على مبدأ العلاقات الدولية متعددة الأطراف في التصدي للأزمات والصراعات الدولية وإعادة تعزيز دور المنظمات الدولية والنظام الدولي في العلاقات الدولية واتجه اوباما في تحديد سياسته الخارجية ورسمها وكيفية التعامل مع المشكلات الدولية في ضوء ما يمكن أن تلقي بظلالها على المصالح القومية والأمنية للولايات المتحدة وتميزت إدارته بعدم اللجوء إلى القوة في فض النزاعات والأزمات الدولية وفضل اوباما عدم زج بلاده في حروب وصراعات لا تشكل خطراً مباشراً على أمن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكان موضوع تنفيذ وعوده الانتخابية بسحب القوات الأمريكية من العراق من الأمور التي حرص على العمل على تنفيذها بسرعة وجعل هذا الهدف من الأهداف التي تعامل معها بجدية وواقعية لتنفيذ انسحاب نهائي من الأراضي العراقية وسخر اوباما أدواته المؤسساتية والدبلوماسية من اجل التوصل إلى صيغة انسحاب آمن من العراق وبالتنسيق مع الحكومة العراقية بسلسلة مطولة من الاجتماعات بين الطرفين وعلى مختلف المستويات للتوصل إلى صيغة مقبولة ورصينة يتفق عليها الطرفان تزامنت مع حملة شعبية ورسمية عراقية تطالب بوضع حد للوجود العسكري الأمريكي في العراق (كبه، 2015، ص 40 – 41).

وشهدت مدة رئاسة اوباما الأولى انسحابا جزئيا من العراق في 30 حزيران 2009 استنادا إلى ما ورد في نصوص الاتفاقية الأمنية بين الطرفين ومن ثم الانسحاب النهائي من الأراضي العراقية في 31 كانون الأول 2011 وبذلك نفذ اوباما وعده بسحب كامل للجنود الأمريكان من العراق (كبة، 2015، ص 68-70).

ربط الأمريكان توقيع الاتفاقية الأمنية التي تقضي بانسحابهم من العراق بموضوع خروج العراق من الفصل السابع إذ تعهدوا بمساعدة العراق للخروج من أحكام هذا الفصل من ميثاق الأمم المتحدة والذي وُضع تحت طائلته بموجب قرار مجلس الأمن رقم 661 في 6 آب 1990 مما أفقد العراق أهليته وسيادته وذلك بسبب اجتياح القوات العراقية للكويت في الثاني من الشهر نفسه؛ ويذكّر الربط الأمريكي لتوقيع الاتفاقية بخروج العراق من الفصل السابع بمقايضة بريطانيا للعراق لتوقيع اتفاقية الانتداب عام 1930 مقابل دخول العراق إلى عصبة الأمم والاحتفاظ بمدينة الموصل. ومن شأن خروج العراق من الفصل السابع أن يمكنه من مواجهة التحديات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛ ولعل موضوع الأموال العراقية سواء المخصصة لإعادة الإعمال وطريقة وحجم الإنفاق من صندوق إعادة الإعمار أو الأموال العراقية المودعة لدى البنك الفيدرالي الأمريكي وكيفية السيطرة عليها والتصرف بها من الموضوعات المهمة التي يسعى العراق إلى معرفتها وإخضاعها لسيادته الوطنية وكلها تقع ضمن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية إذا بقي العراق تحت طائلة البند السابع (الانباري، 2007، ص 180).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عملت على استصدار مجموعة واسعة من القرارات ضد العراق بعد اجتياحه للكويت في الثاني من آب عام 1990 في وقت غاب فيه القطب الآخر أي الاتحاد السوفيتي نهائيا عن المنافسة أو المشاكسة على الساحة الدولية مما مكن الولايات المتحدة من التفرد في زعامة العالم واتخذت من اجتياح العراق ذريعة لها لتجعله أمثولة لدول أخرى اذا حاولت أن تسير في طريق مغاير لما تطمح إليه الإدارة الأمريكية. وقد اصدر مجلس الأمن الدولي 12 قراراً في 4 اشهر ضد العراق أغلبها بموجب أحكام الفصل السابع وقد صدرت جميعها حتى قبل أن تستنفد الوسائل السلمية والدبلوماسية لحل الأزمة التي نتجت عن اجتياح العراق للكويت مما يؤشر نيات سيئة ومبيتة ضد العراق لدى الولايات المتحدة التي تقف خلف تلك القرارات بدعم منقطع النظير من بريطانيا (المعيني، 2012، ص 181).

بعد طرد قوات التحالف الدولي الذي قادته أمريكا للقوات العراقية من الكويت في 26 شباط 1991 وموافقة الحكومة العراقية على تنفيذ القرارات الأممية الخاصة بأزمة الخليج وعودة حكومة الكويت الشرعية لمزاولة أعمالها وسلطاتها فقد زالت المسوغات القانونية والشرعية التي صدرت القرارات الأممية استناداً إليها وصار من حق العراق المطالبة بإصدار قرارات جديدة تعيده إلى وضعه الطبيعي عضواً في المجتمع الدولي لكن مجلس الأمن لم يقم بواجباته في هذا المضمار وبتوجيه أمريكي واضح مما جعل العراق وكأنه بلد يقع تحت الوصاية الأمريكية مما يوجب عليه إيجاد تفاهمات مع الولايات المتحدة تضمن بها مصالحها فيه بعد انسحاب قواتها من العراق والأخذ بنظر الاعتبار مستقبل الوجود الأمريكي وفي المقابل تسمح بخروج العراق من طائلة البند السابع (المعيني، 2012، ص 182).

في السابع والعشرين من حزيران 2013 اصدر مجلس الأمن بالإجماع قراره المرقم 2017 والقاضي بخروج العراق من طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي يخول الدول استعمال القوة المسلحة ضد أية دولة تهدد الأمن والسلم الدوليين وتتمتع القرارات التي تصدر تحت هذا الفصل بالصفة الإلزامية الأمر الذي عدّه هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقية بانه يوم تأريخي استكمل فيه العراق سيادته وتحرر من نظام العقوبات والعزلة وعاد لدوره الطبيعي في ممارسة أنشطته المالية والمصرفية (موقع قناة العربية 27 حزيران 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكلت الانتخابات البرلمانية العراقية الثانية انعطافة جديدة في العملية السياسية في العراق بعد فوز القائمة العراقية التي تضم ائتلافا من القوى العلمانية برئاسة (إياد علاوي) الذي شغل رئاسة أول وزارة عراقية بعد الاحتلال بـ 91 مقعدا متقدما على قائمة رئيس الوزراء)نوري المالكي(بفارق صوتين بعد أن حصل على 89 مقعدا فيما حصل ائتلاف الصدر والحكيم على 70 مقعدا التحالف والكردستاني على 43 مقعداً (موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات).

واجه العراقيون صعوبة كبيرة في تشكيل حكومة جديدة بعد أن شكك رئيس الوزراء بنتائج الانتخابات وطلب إعادة فرزها يدويا ولكن النتائج كانت مطابقة لما تم الإعلان عنه ومرة أخرى يقف المسؤولون العراقيون أمام تفسير نصوص الدستور القابلة للتفسير بأكثر من وجه حول المادة 76 من الدستور الخاصة بالكتلة الأكبر التي يحق لها تشكيل الحكومة والتي نصت على (يكلف رئيس الجمهورية رئيس الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من انتخاب رئيس الجمهورية) وهنا حصل الاختلاف حيث فسر ائتلاف علاوي النص على انه يعني الكتلة الفائزة في الانتخابات في حين فسرته القوى الشيعية على انه يعني الكتلة التي يتم تشكيلها قبل الدخول إلى الجلسة الأولى للبرلمان بصرف النظر عن عدد كل قائمة أو ائتلاف وحصلت على قرار من المحكمة الاتحادية بصحة تفسيرها للنص وتمكنت بعد 3 اشهر من الانتخابات من تشكيل كتلة التحالف الوطني التي تضم القوى الشيعية الثلاث ائتلاف دولة القانون والمجلس الإسلامي الأعلى والتيار الصدري وبلغ عدد أعضائها 159 من مجموعة أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 325 نائباً أي ما نسبته (51%) من العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب (الحوار المتمدن، 4535-2014).

في أيلول عام 2010 دُعي قادة التحالف الوطني العراقي إلى اجتماع في مدينة قم الإيرانية حضره (قاسم سيماني) قائد فيلق القدس الإيراني المسؤول عن الملف العراقي وأبلغ القادة الشيعة بوجوب الاتفاق على مرشح واحد وهو (نوري المالكي) وان تكون رئاسة الجمهورية (لجلال الطالباني) الموالي لطهران أيضاً وإعطاء عدد من الوزارات للصدريين مع إبقاء المخابرات العراقية محايدة وتعهد المالكي لقاسم سليماني بإخراج القوات الأمريكية من العراق نهاية العام 2011 وكان سليماني يعمل على توطيد الحكم في أيدي حلفائه من الأحزاب الشيعية وزيادة النزيف الأمريكي في العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حصلت الولايات المتحدة على نسخة من الاتفاق لكنها لم تعترض عليه واحدث عم اعتراضها ردود أفعال لدي العديد من المسؤولين الأمريكان في الملف العراقي وكان السؤال الوحيد كيف للولايات المتحدة أن تخسر ما يقرب من 5000 جندي في العراق ثم تسلم شؤونه إلى إيران ؟ وقال (إياد علاوي) " إن الأمريكان يريدون الرحيل بسلام فسلموا العراق للإيرانيين، العراق دولة فاشلة، انه مستعمرة إيرانية ". وطلب (جيمس جيفري) من المالكي أن يطلق سراح الآلاف من المعتقلين السنة الذين اعتقلوا دون تهم تذكر والكشف عن السجون السرية وتوقيع اتفاقية تسمح ببقاء القوات الأمريكية في العراق (الغارديان 18 /2010/10).

المطلب الثالث: العلاقات الأمريكية العراقية 2014-2016

في الثلاثين من نيسان عام 2014 جرت أول انتخابات نيابية عراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية وقد بلغت نسبة المشاركة فيها 60% وشارك فيها 277 تياراً وحزباً سياسياً لانتخاب 328 عضوا في مجلس النواب من بين 9039 مرشحا وأعلنت النتائج يوم 19 أيار بفوز ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي بـ 92 مقعدا والتيار الصدري بـ 33 مقعدا والمجلس الإسلامي الأعلى بـ30 مقعدا وائتلاف متحدون بـ23 مقعدا والقائمة الوطنية بـ21 مقعدا والكتل الكردية بـ52 مقعدا فيما فازت تيارات أخرى بباقي مقاعد البرلمان. (موقع المفوضية العليا للانتخابات في العراق).

لم يجرِ تشكيل الحكومات العراقية في الانتخابات السابقة بطريقة سلسة بسبب الاختلافات العميقة بين مختلف التيارات العرقية والدينية والطائفية والاثنية في البلاد، والتي وصلت حد الاختلاف داخل الكيان السياسي الواحد مما جعل ولادة أية حكومة عراقية تكون بصعوبة بالغة وبعد استنفاد أو تجاوز كل المهل الزمنية الدستورية لتشكيل الحكومة ومساومات وتنازلات تقدمها جميع الكتل السياسية ثم أن أية انتخابات لم تفرز كتلة سياسية لها القدرة على تشكيل الحكومة دون الاستعانة بباقي الكتل والأحزاب والتيارات السياسية وهي حالة طبيعية للمجتمعات المتعددة عموماً والتي تمر بمرحلة انقسام حادة كالتي يمر بها العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من حصول ائتلاف دولة القانون الذي يضم مجموعة من التيارات والأحزاب الشيعية ويتزعمه رئيس الوزراء (نوري المالكي) على المركز الأول في الانتخابات إلا أن المقاعد التي حصل عليها لا تؤهله لتشكيل الحكومة إلا بعد التحالف مع أكثر من كيان سياسي في الوقت الذي يلاقي رفضاً قوياً حتى من القوتين الرئيستين في التحالف الوطني الشيعي وهما التيار الصدري والمجلس الإسلامي الأعلى فضلاً عن العديد من التقاطعات والمشاكل التي يعاني منها ائتلاف دولة القانون مع الشركاء الآخرين في العملية السياسية سواء من العرب السنة أو التحالف الكردستاني؛ وأن تشكيل الحكومة العراقية لم يعد أمراً داخلياً عراقياً صرفاً بل له أبعاد إقليمية ودولية لابد من أخذها على محمل الجد عند تشكيل أية حكومة عراقية وعلى هذا الأساس فإن إيران وتركيا والسعودية لا يمكن تجاهلها في تشكيل الحكومة العراقية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي ستظل لاعبا أساساً ربما لعقود مقبلة (القدس العربي،11 حزيران 2014).

في العاشر من حزيران 2014 وفي خضم التنازع والصراع على تسمية رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة العراقية فاجأ تشكيل مسلح يطلق على نفسه "الدولة الإسلامية في العراق والشام" العراقيين والعالم بغزو مدينة الموصل ثاني كبرى مدن العراق والسيطرة عليها في يومين ومن ثم الانطلاق نحو محافظات صلاح الدين والانبار وكركوك وديالى ومناطق حزام بغداد وبعض المناطق جنوبيها وسيطر على اجزاء واسعة منها حتى بلغت المساحات التي سيطر عليها في مدة أسبوعين بحوالي ثلث مساحة العراق رافقه انكسار حاد وهزيمة منكرة للقوات العراقية في جميع المناطق التي سيطر عليها عناصر التنظيم وغنم فيها نحو(2300 عجلة مدرعة ودبابة ومدفع من افضل الأسلحة فضلا عن كميات من الأسلحة المتوسطة والاعتدة والتجهيزات القتالية (مما وضع الجميع أمام خيارات صعبة وعمل شاق لتجاوز آثار الصدمة التي أحدثها تنظيم "الدولة الإسلامية" بسيطرته على تلك المناطق وسط تبادل للاتهامات بين مختلف الفعاليات العراقية عن الجهات التي تسببت بسقوط الموصل (موقع بيزنز انسيدر الأمريكي (http://www.masrawy.com/News/News_Press/details/2015/6/3/593937).

دخل العراق في ازمتين خانقتين تتمثل الأولى بسيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" على ثلث مساحة البلاد والثانية أزمة تشكيل الحكومة العراقية التي ستتولى إعادة تنظيم القوات الأمنية لمواجهة الخطر المحدق بالبلاد الذي وصل إلى أطراف العاصمة بغداد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت القوتان المؤثرتان في تشكيل الحكومات العراقية على اختلاف في المواقف حول هوية رئيس الوزراء المقبل وبرنامجه الحكومي؛ ففي الوقت الذي دعمت فيه إيران علانية رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي للبقاء في منصبه كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بضرورة إسناد تشكيل الحكومة إلى شخصية قادرة على جمع العراقيين ومواجهة الأزمات التي تحدق بالبلاد وذهبت بعض الأصوات الأمريكية بعيدا ودعت صراحة إلى تنحية المالكي وقال وزير الدفاع تشاك هيغل في جلسة للكونغرس " أن هذه الحكومة لم تنجز مطلقا الالتزامات التي وعدت بها لتشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل السنة والأكراد " وأن المرجعية الدينية الشيعية العليا في النجف أصرت على ضرورة اختيار زعامة حزب الدعوة الفائز في الانتخابات شخصية تحظى بالإجماع لقيادة البلاد.

كلف الرئيس العراقي (فؤاد معصوم) نائب رئيس حزب الدعوة (حيدر العبادي) يوم 11 آب بتشكيل الحكومة العراقية بعد أن رشّحه أغلبية ائتلاف دولة القانون للمنصب مما آثار حفيظة المالكي الذي اصدر بيانا قال فيه "ان الرئيس معصوم قد خرق الدستور وهدد بمقاضاته أمام المحكمة الاتحادية"؛ لكن الولايات المتحدة حذرت على لسان وزير خارجيتها (جون كيري) من التسبب بأية متاعب للرئيس معصوم معلنة دعمها له ووصفته بانه يضطلع بحماية الدستور، وقال املنا كبير إلا يحرك المالكي هذه المياه الراكدة (بي بي سي 11 آب 2014).

وغيرت إيران موقفها وأرسلت على الفور الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شامخاني وهو من أصول عربية من الاحواز إلى العراق لتهنئة العبادي بتكليفه بتشكيل الحكومة وشدد محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني على الحاجة لتشكيل حكومة عراقية فورا لحماية المدنيين من هجمات مقاتلي " الدولة الإسلامية" (فرزين نديمي معهد واشنطن. متاح على الرابط)

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irans-expanding-military-role-in-iraq

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحدثت سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق والشام على ثلث مساحة العراق اهتماما منقطع النظير في الرأي العام الإقليمي والدولي لخطورتها في المشهد السياسي في تاريخ العراق المعاصر ومهدت لظهور تيار رسمي وشعبي عراقي لمواجهتها وإيقاف تمددها بالوسائل كافة لخطورتها على مجمل الوضع بما قد يؤدي إلى انهيار المنظومة الأمنية العراقية الهشة وقد يمتد تأثيرها ليشمل دولا إقليمية اذا لم يتم التحرك لتطويقها والقضاء عليها، وهذا لن يتم إلا بتعاون داخلي وإقليمي ودولي وكانت الأنظار الشعبية والرسمية العراقية تتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة العراق في ازمته لارتباط العراق معها باتفاقية أمنية وتعاون استراتيجي. لكن الموقف الأمريكي لم يكن بمستوى ما ينتظره المسؤولون العراقيون والشعب العراقي واتسم بالبرود وبدأ الرئيس اوباما غير متحمس للتدخل ومساعدة العراق عسكريا في أزمته مما آثار موجة من الانتقادات في وسائل الإعلام الأمريكية ومن بعض الشخصيات البارزة في الكونغرس وعدّوا موقف الرئيس ابتعادا عن مبادئ السياسية الخارجية الأمريكية وأصولها والتي تجسد القيادة الكونية التي يُتطلع إليها وقت الأزمات والحروب بالحصول على الدعم والمساندة (كبة، 2015، ص72-73).

وبالرغم من الاتفاقية الأمنية التي تربط العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها لم تتخذ موقفا مباشرا بالتدخل عسكريا في الأزمة حتى بعد أن طلب العراق منها رسميا مساعدته لوقف تقدم مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، وجاء موقف الرئيس الأمريكي باراك اوباما بعد عشرة ايام من سقوط محافظة نينوى ليعلن وبعد مشاورات مع الكونغرس أن بلاده لن تتدخل عسكريا في العراق وانه لا ينوي إرسال قوات عسكرية قتالية إلى العراق وهو ما يتطابق مع فلسفته في إدارة الصراع والأزمات الدولية الخارجية بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية والتعويض عنها بوسائل الضغط عبر أطراف ومنظمات دولية والعقوبات الاقتصادية، لكن اوباما قال في خطاب له بان " الولايات المتحدة سوف تمد يد المساعدة للعراقيين في حربهم ضد الإرهابيين الذين يهددون الشعب العراقي والمنطقة والمصالح الأمريكية على حد سواء". وأن أمريكا لن تقدم تضحيات دموية كما فعلت في السابق وأن على العراقيين حل الأزمة بأنفسهم" (سي ان ان، 19 حزيران 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في سياق الأزمة اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات فاعلة لحماية السفارة الأمريكية والعاملين فيها وقال اوباما انه " لا أولوية لديه سوى توفير الحماية للرجال والنساء الذين يخدمون فيما وراء البحار" ونوه إلى أن بلاده لا تنوي التدخل في الشؤون الداخلية العراقية إلا انه يرى أن لا حل في العراق إلا بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع مكونات الشعب العراقي وأطيافه وأهمية وجود قوات أمنية عراقية قوية وقادرة على تعزيز جهود الحكومة في مواجهة الإرهاب وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية (تعليق البيت الأبيض 19 حزيران 2014).

تداخلت في العراق أزمتان الأولى أمنية والثانية حكومية وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر من العراقيين تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة وهو ما أكده الرئيس الأمريكي وكبار المسؤولين الأمريكيين في أكثر من مناسبة ليتسنى للولايات المتحدة تعزيز دعمها للعراق في موجهة التداعيات الأمنية التي أحدثها تنظيم "الدولة الإسلامية"؛ وفي هذا الوقت قرر الرئيس الأمريكي في 12 آب 2014 إرسال المزيد من المستشارين إلى العراق حيث وصل العراق 130 مستشارا عسكريا ليصبح العدد الكلي للمستشارين 1600 مستشار موزعين بين عدد من المناطق في بغداد وغربيها وشماليها وتركز قسم منهم بالقرب من اربيل لتقييم المهمة الإنسانية التي يجب تقديمها على عجل للنازحين والمحاصرين في جبل سنجار غربي الموصل وعدم الاكتفاء بإسقاط المساعدات الغذائية والإنسانية من الطائرات بواسطة المظلات وتطوير العملية إلى إنشاء ممرات آمنة على الأرض تتيح نقل المهجرين والنازحين المحاصرين بالمروحيات إلى مناطق أكثر أمناً وكل هذه الأعمال ليست أعمالا عسكرية.

الرئيس الأمريكي باراك اوباما والعديد من المسؤولين الأمريكيين وصفوا تلك المهام وغيرها من مهام القوات الأمريكية بأنها غير قتالية وقال وزير الدفاع تشاك هيغل بأن إرسال المزيد من المستشارين الإضافيين لا يعني إرسال قوات أمريكية قتالية ولكنها فقط لمساعدة العراق في تدريب قواته وتقديم المشورة ودعم مهارات القوات العراقية وتطويرها (خطاب اوباما 7 آب 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في 7 آب 2014 وفي إطار سياسته إدامة التواصل مع مجلس النواب واطلاعه على آخر المواقف والقرارات بخصوص العراق؛ استدعى اوباما كبير موظفي البيت الأبيض دينيس ماكدانو ورئيس مجلس النواب جون بوينر لمناقشة قرار مرتقب لتوجيه ضربات جوية إلى عدد من مواقع تنظيم الدولة الإسلامية في شمالي العراق أو أية مناطق أخرى تستوجبها تطورات الموقف واحاطتهم علما بما يمكن أن يتخذ من إجراءات مستقبلا فأعلن اوباما في اليوم التالي انه أجاز استعمال القوة العسكرية وتنفيذ ضربات جوية ضد مواقع تنظيم الدولة الإسلامية دون أن يحدد جدولا زمنيا لإنهاء تلك الضربات. ومع تطور الأحداث على الأرض وبدء القوات العراقية هجمات جديدة لاستعادة الأراضي التي سيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية أمر الرئيس باراك اوباما في 7 تشرين الثاني بإرسال 1500 مستشار اخر ليبلغ العدد الكلي للمستشارين 3100 مستشار لا يمارسون أية أعمال قتالية على الأرض بل سيتركز عملهم على التدريب والاستشارة ودعم القوات الأمنية. وفي 7 تشرين الثاني ابلغ (اوباما) رئيس مجلس النواب (بوينر) وعدد من قيادات الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي انه سيقدم طلبا للكونغرس لإصدار قرار جديد يخوله استعمال القوة العسكرية ومنحه تخصيصات إضافية تصل إلى أكثر من 5 مليار ونصف المليار من الدولارات لتغطية نفقات القوات الأمريكية في الخارج وابلغ بوينر اوباما انه سيعمل على إصدار الموافقة الرسمية بذلك (اسوشييتد برس، 7 تشرين الثاني 2014).

في 8 أيلول نالت التشكيلة الوزارية التي قدمها رئيس الوزراء المكلف (حيدر العبادي) إلى مجلس النواب العراقي والتي تتضمن 32 وزيراً ثقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة بعد أن تقاسمت الكتل السياسية الوزارات العراقية والمناصب العليا في الحكومة واحتفظت المكونات الرئيسة الثلاثة بمواقعها مع تغير الأشخاص الذين يشغلونها فاحتفظ التحالف الشيعي بمنصب رئيس الوزراء والذي شغله (حيدر العبادي) من حزب الدعوة وشغل رئاسة مجلس النواب (سليم الجبوري) عن تحالف اتحاد القوى السنية وهو من الحزب الإسلامي العراقي جناح الإخوان المسلمين في العراق وشغل منصب رئيس الجمهورية (فؤاد معصوم) عن التحالف الكردستاني. وأعلن العبادي أمام مجلس النواب برنامج حكومته الذي يتركز على دعم العمليات العسكرية ضد قوى الإرهاب والعصابات المسلحة وتطهير الأراضي العراقية منهم وحصر السلاح بيد الدولة ومنع أي سلاح غير شرعي ودعم الحشد الشعبي وحل المشاكل العالقة مع إقليم كردستان وتطوير الخدمات وتحويل ملف المساءلة والعدالة إلى ملف قضائي ومعالجة قضايا المعتقلين بإصدار قانون العفو العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي ملفات عالقة تشكل جزءا من عملية المصالحة التي تؤكد عليها الولايات المتحدة الأمريكية وتعتقد أنها مهمة لتعزيز الوحدة الوطنية (قناة العربية، 9 أيلول 2014).

وبالرغم من تأييد رئيس مجلس النواب الأمريكي (بوينر) لقرار الرئيس اوباما توجيه ضربات جوية لمواقع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق إلا انه وصف تفكير البيت الأبيض بالمتشتت والضيق والمتردد لعدم اتخاذه مواقف أسرع وأكثر شدة في العراق مما شجع "العدو" على التمادي وبدد تضحيات الجنود الأمريكان الأمر الذي بات يهدد مصالح الولايات المتحدة التي أصبحت في خطر مما يستوجب على الرئيس إعداد استراتيجية طويلة الأمد لمواجهة تلك التحديات والأخذ بنظر الاعتبار تحذيرات القادة العراقيين وقادة الكونغرس وحتى بعض أركان الإدارة الأمريكية نفسها؛ وعدّ الأعضاء الجمهوريون في الكونغرس وبعض الأعضاء الديمقراطيين مسألة عدم الاستجابة السريعة والحاسمة والقوية من جانب الرئيس لتطورات الأوضاع في العراق وسوريا بانها " أفضت إلى التقليل من تأثير الدور الأمريكي على الساحة السياسية الدولية" وعدّ السيناتور الجمهوري جون ماكين والسيناتور ليندي كراهام بأن "سياسة طول الانتظار التي يمارسها اوباما ستفضي إلى استفحال الخطر في العراق مستقبلا " وانتقد النائبان بوب كوركر ومايك روجرز رئيس لجنة استخبارات في مجلس النواب الأمريكي اوباما لعدم موافقته على " توجيه ضربات عسكرية ضد النظام السوري" (كبة، 2015، ص89-99).

في 11 أيلول 2014 عقد وزراء خارجية أمريكا والسعودية ومصر والبحرين والأردن وقطر وعمان والعراق ولبنان والكويت اجتماعا في مدينة جدة السعودية أسفر عن توقيع وثيقة ختامية لمحاربة التنظيم ووقف تدفق الأموال والمقاتلين إلى صفوفه وإعادة بناء المجتمعات التي روعها بأفعاله الوحشية (الوثيقة) لكن تركيا التي حضرت الاجتماع لم توقع عليها. أعقبه اجتماع آخر في قاعدة اندروز الجوية الأمريكية لممثلي الدول الأوربية والعربية واستراليا المشارِكة في التحالف لتنسيق المواقف لمقاتلة التنظيم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في التاسع عشر من أيلول دخلت فرنسا في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية وأرسلت عددا من طائرتها لتنفيذ مهام قتالية في العراق اعقبتها العديد من الدول الغربية والعربية حتى وصل العدد الإجمالي لها إلى أكثر من 59 دولة (فورن بوليسي 14 تشرين الأول(تشارك معظمها بطائرات حربية ومستشارين ومساعدات إنسانية وأموال لمئات الآلاف من العراقيين والسوريين الذين شردهم التنظيم من ديارهم؛ لكن جميع الدول أجمعت على عدم إرسالها قوات مقاتلة على الأرض بل خدمات لوجستية واستطلاعية وتقديم أسلحة وتجهيزات ومهام تدريبية وعدم اشتراكها في الحرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" مباشرة؛ ونفذت طائرات رافال الفرنسية أولى طلعاتها القتالية ضد مواقع لتنظيم "الدولة الإسلامية" بالقرب من الموصل شمالي العراق انطلاقا من قواعد لها في الإمارات العربية المتحدة وأرسلت أسلحة ومستشارين إلى محافظة اربيل بإقليم كردستان العراق لتدريب عناصر البيشمركه عليها أعقبتها في 23 أيلول غارات ضد مواقع التنظيم في سوريا نفذتها طائرات أمريكية وسعودية وقطرية وأردنية وإماراتية وبحرينية (الجزيرة نت، 6 حزيران 2015).

بقي العراق على الدوام في دائرة الاهتمام الأمريكي سواء بقرار احتلاله وإسقاط حكومته عام 2003 أو أثناء العودة إليه بعد سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" ولكن هذه المرة بطلب من الحكومة العراقية التي وصلت إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع مما يعطي للوجود الأمريكي الجديد شرعية أكبر داخل الولايات المتحدة وأمام الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية. وترجع عودة القوات الأمريكية إلى العراق إلى دوافع عدة يأتي في مقدمتها:

1- تزايد النفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي وتعاظمه بعد انسحاب القوات الأمريكية منه.

2- الوجود الروسي المتزايد في سوريا والسعي لإيجاد نفوذ جديد على الساحة العراقية.

3- يعتقد الكثير من الباحثين في السياسة الأمريكية أن الولايات المتحدة تسرعت بسحب قواتها من العراق مما أدى إلى عودة الجماعات الإرهابية وان مسار الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية يستوجب التدخل الأمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- يبقى العراق بلدا مهما في الاستراتيجية الأمريكية اقتصاديا وسياسيا وأمنيا وعسكرياً (العبيدي، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2906/).

تزايدت إعداد القوات الأمريكية بشكل مضطرد في الأعوام 2014 حتى 2016 حتى بلغت 6000 عسكري فضلا عن 1800 آخرين موجودين بشكل دائم في السفارة الأمريكية ببغداد لتوفير الحماية لها وغالباً ما يكلفون بمهام سرية وخاصة.ويتركز وجودها في قاعدتي التاجي شمال ومطار بغداد غربي العاصمة وقاعدتي عين الأسد في أعالي الفرات والحبانية غربي بغداد وقاعدة بلد الجوية التي تعد حالياً أكبر القواعد وجرى تخصيصها لطائرات اف 16 وقاعة القيارة جنوبي الموصل وتضم عناصر الفرقة 101 المجوقلة وكذلك في مطار اربيل.

وتمارس القوات الأمريكية مهامً عدة يمكن إجمالها في الاتي:

1- التدريب: أشرفت القوات الأمريكية على تدريب الآلاف من المتطوعين العراقيين في قوات الأمن العراقية لزيادة كفاءتهم القتالية وتدريب رجال العشائر في الانبار ونينوى لمساعدتهم في مسك الأرض بعد تحريرها وتقوية قدرات قوات الأمن العراقية وتعزيزها وتطوير أساليبها لمنع ظهور الجماعات الإرهابية مستقبلا. وإعداد برامج تدريب القوات المتهيكلة من الموصل وتأهيلها وإعادتها للخدمة.

2- الإسناد والدعم اللوجستي: منذ وصولها إلى العراق شرعت القوات الأمريكية بتقديم المشورة العسكرية والمعلومات الاستخبارية ووضع الخطط العسكرية بالتنسيق مع العسكريين العراقيين في الحرب ضد عناصر تنظيم الدولة من غرف عمليات مشتركة لإدارة المعارك وتهيئة الدعم اللوجستي قبل المعارك وأثناءها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- المشاركة في الدعم الجوي بالطائرات المروحية الأمريكية وقصف أهداف منتخبة للتنظيم قبل الهجوم عليها أو تدمير بعض المقرات والنقاط العسكرية المهمة التي تشكل عقد مواصلات لعناصر التنظيم وشاركت كتائب المدفعية الأمريكية والفرنسية في عمليات قصف بعض الأهداف في عملية تحرير الموصل فضلاً عن مساعدة القوات العراقية بإزالة العبوات الناسفة وتنفيذ عدد من عمليات الإنزال في أماكن سيطرة عناصر تنظيم الدولة ولمختلف الأهداف سواء كانت جمع معلومات أو تحرير رهائن.

4- العمل على إعادة الأمن والاستقرار إلى المناطق المحررة.

5- العمل على ضمان عدم عودة الجماعات الإرهابية إلى العراق مستقبلا بصرف النظر عن مسمياتها.

بالرغم من أن الوجود العسكري الأمريكي جاء بطلب رسمي من الحكومة العراقية ويلقى ترحيبا من الأكراد وقبولا من السنة الذين قاتلوا القوات نفسها بعد الاحتلال إلا أن الوجود الأمريكي الجديد لم يلقَ قبولاً من جانب الأطراف الشيعية المسلحة التي عدته عودة للاحتلال من جديد فضلا عن أن إيران ربما ستثير متاعب للقوات الأمريكية التي ترى أنها في تزايد مما سيؤثر حتما على نفوذها الواسع في العراق خصوصا بعد انتهاء الحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية " (العبيدي، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2906/).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الآثار السياسية والأمنية للعلاقات الأمريكية العراقية

سنتناول في هذا الفصل آثار العلاقات الأمريكية العراقية على الوضع الداخلي في العراق في المجالين السياسي والأمني واستشراف مستقبل العلاقات بينهما.

إذ سيتناول المبحث الأول الآثار السياسية للعلاقات بينهما بعد احتلال العراق وتطورات العملية السياسية وشكل الدولة في العراق بعد وتغيير نوع الحكم فيه وسنتطرق إلى شكل الدولة وتحويلها بموجب الدستور إلى دولة اتحادية بدلاً من دولة مركزية.

وسيكون موضوع الدستور في مقدمة الحديث عن الآثار السياسية بوصفه الأساس التي تقوم عليه أية دولة أو عملية سياسية وسيجري شرح أهم الخطوات التي أتبعت لإقرار الدستور بعد صياغته والمشاكل والمعوقات التي اعترضت عملية إقراره والحلول التي تم التوصل إليها وأهم الآراء التي تناولت الدستور بالنقد أو بإظهار مواطن القوة والضعف والخلل فيه.

ويتناول أيضاً المشاركة السياسية بعد الاحتلال والقوانين التي تنظمها استنادا إلى المحاصصة الطائفية والسياسية التي أصبحت من أهم الظواهر التي قامت عليها مجمل العملية السياسية والتي أدت إلى إفراغها من محتواها وأهدافها وأدت إلى شلل تام في مفاصلها كافة الأمر الذي أدى إلى الإخلال بمبدأ التداول السلمي للسلطة وأدى إلى وصول سياسيين إلى الحكم بسبب خلفياتهم الطائفية والقومية وليس بسبب كفاءتهم.

وسيتناول المبحث الثاني الاثار الأمنية التي ترتبت على الاحتلال والتي كانت نتيجتها الفوضى الأمنية والحرب الطائفية عامي 2006 و 2007 والتي أدت إلى مقتل آلاف العراقيين وهجرة مئات الآلاف إلى مناطق أخرى أكثر أمناً، وهي النتيجة الحتمية لغياب أجهزة الأمن العراقية والجيش العراقي بعد قرار الحاكم المدني بول بريمر بحلها أو سيجري استعراض جهود إعادة بناء القوات الأمنية ومستوى تسليحها وتجهيزها والمشاكل التي اعترضت بناءها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسيجري عرض تفاصيل اتفاقيتي الإطار الإستراتيجي الاتفاقية الأمنية بين البلدين والذي جرى بموجبهما الانسحاب من العراق وإمكانية تطوير وتعزيز العلاقات بين البلدين استناداً لهما؛ ومن الموضوعات التي ستعرض أيضاً إسهام الشركات الأمنية الخاصة في حرب احتلال العراق ودورها في عمليات عسكرية جرت في بعض المدن العراقية فضلا عن حمايات المسؤولين الأمريكيين ووجهة نظر القانون الدولي والاتفاقيات الدولية في موضوع مقاتلي الشركات الخاصة والذي بدأ يأخذ حيزاً واسعاً في الحروب.

واستناداً إلى كل المعطيات آنفة الذكر سيجري استشراف مستقبل العلاقات بين البلدين وما ستؤول اليه في ضوء المؤثرات التي تتحكم فيها ومصلحة كل طرف في ما يرتأي من العلاقات.

المبحث الأول الآثار السياسية للعلاقات الأمريكية العراقية

المطلب الأول: ملامح النظام السياسي بعد الاحتلال

تعددت تعريفات النظام السياسي واختلفت بحسب الباحثين لأنه حالة متطورة مع تطور الحياة الإنسانية واختلاف النظم فيها وخلفية الباحث الأيدلوجية والفكرية وقد فرّق علماء السياسة والقانون بين مفهومين للنظام السياسي الأول ويراد به مفهوم السلطة ومذهبها السياسي وايدلوجيتها كالأنظمة (الشمولية أو الثيوقراطية أو الديمقراطية) والثاني هو أسلوب ممارسة السلطة وشكل الحكم مثال (البرلماني، المجلسي، الرئاسي، المختلط) وعرفه (جبرائيل الموند) بأنه "نظام التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة " و(ديفيد استن) بأنه " تلك التفاعلات التي توزع نظام القيم سلطويا أي أن النظام السياسي هو التوزيع السلطوي للقيم" (البهادلي، 2016، ص 4-7).

ويعرف النظام السياسي على وفق المدرسة الدستورية بأنه مجموع المؤسسات السياسية والحكومية الموجودة في المجتمع بسلطاتها الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) وقد اتخذ المفهوم أبعاداً جديدة وأصبح يشير إلى شبكة من التفاعلات والعلاقات والأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح بوصفها جزءا من النظام السياسي لا جزءا من الحكومة؛ وحسب (صادق الأسود) وهو عالم اجتماع سياسي عراقي فانه "جزء خاص من النظام الاجتماعي يقوم بمهمة الحفاظ على التماسك الداخلي لعموم المجتمع بالدفاع ودرء الأخطار عنه فهو القوة المحركة للمجتمع" (عمير، 2013، ص138).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد السلطة التشريعية في أي بلد من الأدوات المهمة التي تستعملها النظم السياسية لتدعيم الديمقراطية والحكم وهي التي ترقى بالدول سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بحزم من القوانين والإجراءات الواضحة والمحددة حتى يتحقق الرقي الإنساني ومن هنا تأتي أهمية وجود مؤسسة تختص بتشريع القوانين تكون ممثلة في أغلب الأحيان لقطاعات الشعب وتعكس التحول الديمقراطي في أي بلد من العالم. وأجمعت مختلف التعريفات التي تناولت السلطة التشريعية على أنها تمثل السلطة التي لها الحق في اقتراح ومناقشة وإقرار القوانين التي تدعم النظام السياسي وتستجيب للمطالب الشعبية وهي من " أهم الهيئات الرسمية الحكومية التي تشرّع القوانين واللوائح وتضع القواعد التي تنظم مختلف اوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي تجسيد حي لمبدأ "الأمة مصدر التشريع والسلطات " وهي لا توصف بالشرعية إلا اذا كانت منبثقة من إرادة الأمة (الصالحي، 2004، ص9).

لم يعرف النظام السياسي في العراق الاستقرار منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة عام 1921 وصدور أول دستور فيها عام 1925 والذي عرف باسم القانون الأساسي العراقي والذي حدد شكل الدولة والنظام السياسي فيها ونص على أن العراق دولة ذات سيادة مستقلة وحكومته ملكية وشكلها نيابي وراثي والسلطة التشريعية منوطة بمجلس الأمة والملك ويتألف مجلس الأمة من مجلسين (النواب والأعيان) وله صلاحية وضع القوانين وتعديلها وإلغائها مع مراعاة أحكام القانون (العطية، 1985، ص 75). واستمر العمل فيه مع إجراء بعض التعديلات عليه حتى سقوط الحكم الملكي عام 1958 وإعلان قيام النظام الجمهوري فدخل العراق مرحلة جديدة من مراحل تطوره السياسي والدستوري وتوالت على الحكم فيه خمسة أنظمة سياسية مختلف وهي الجمهورية الأولى 1958 التي أنيطت مهمة التشريع فيها بمجلس الوزراء (دستور 1958 المادة 20) والجمهورية الثانية 1963 أنيطت المهمة بمجلس الأمة (الدستور المؤقت المادة 61) والجمهورية الثالثة 1963 أصبحت السلطة التشريعية من مهام المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء (الدستور المؤقت المادة 63 فق ،ج) والجمهورية الرابعة 1968 أنيطت المهمة التشريعية بمجلس قيادة الثورة الذي تولى صلاحيات رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة، وآخرها الدستور الحالي الذي صدر عام 2005 (الوقائع العراقية، 1602 آب 1968).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نصّ الدستور العراقي الدائم لعام 2005 على تنظيم سلطات الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية في الباب الثالث منه تحت عنوان (السلطات الاتحادية) إذ جاء في المادة (47) منه (تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمارس اختصاصاتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات) (الدستور).

وسنتناول السلطات الثلاث كما نص عليها الدستور:

أولاً: السلطة التشريعية:- تعد مهمة سن القوانين التي تنظم الأداء المجتمعي والسياسي وتشريعها من المهام الأساس للمجالس التشريعية لأن الحكومات بحاجة إلى القواعد الملزمة والقوانين النافذة لممارسة سلطاتها التنفيذية وهنا تكمن أهمية التشريعات التي تعد من اقدم الوظائف في إطار المجالس التشريعية لأن التشريع الصادر منها يعبر عن إرادة الشعب (جعفر، 1997، ص83-84).

مرت التجربة البرلمانية العراقية بعد احتلال العراق بثلاث مراحل وهي المجلس الوطني العراقي المؤقت والذي ضم 100 عضو وتشكل بناء على ما جاء في قانون إدارة الدولة الانتقالي ووصف بأنه سلطة تشريعية مؤقتة هدفها الإعداد لإجراء انتخابات عامة في البلاد لـتأسيس المؤسسات الدستورية الدائمة (دانيال بيمان، 2004، ص 35) أعقبته الجمعية الوطنية الانتقالية والتي انتخب أعضاؤها الـ 275 انتخاباً مباشراً في 30 كانون الثاني 2005 وكانت مهمتها الرئيسة تشريع القوانين والرقابة على عمل السلطة التنفيذية (قانون إدارة المرحلة الانتقالية، المادة 30) وكان آخر الحلقات التشريعية مجلس النواب العراقي الذي انتخب أعضاؤه بموجب الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ويتكون من مجلسي النواب والاتحاد إذ يمثل مجلس النواب عامة الشعب ويكون انتخابه بالاقتراع الحر المباشر اما مجلس الاتحاد فهو يمثل المحافظات والأقاليم التي من المنتظر صدور قانون جديد عن مجلس النواب وبموافقة ثلث أعضاء المجلس لتنظيم عملها (الدستور العراقي، 2005، مادة 65).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بموجب المادة (65) من الدستور فانه (يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى مجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته ، وكل ما يتعلق فيه بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب).وكان من المؤمل أن يقوم المجلس بدور في عملية بناء الدولة العراقية الاتحادية الحديثة لكن قانونه المنتظر تشريعه من مجلس النواب بأغلبية ثلثي الأعضاء لم يشرع حتى الآن مما يشكل خللا في تنفيذ المواد الدستورية ويحرم مجلس النواب من الدور التشريعي والاستشاري الذي يقوم به مجلس الاتحاد لأن من المفترض أن يتساوى المجلسان في السلطة التشريعية بوصفهما ذراعي السلطة التشريعية الاتحادية في العراق (الفتلاوي، 2008، ص 95).

وتتفق معظم النظم الدستورية على سيادة البرلمان في مجال التشريع لكنها تختلف حول حدود سيادته أهي مطلقة يمكن أن تمارس في جميع المجالات التشريعية كما ذهبت إليه بعض الدساتير التي جعلتها مطلقة إلا ما يتم تقييده بالمحكمة الدستورية التي تراقب دستورية القوانين ام أنها مقيدة في مجالات محددة وتمنح بعض الصلاحيات التشريعية للسلطة التنفيذية في بعض الأوقات فيصبح من حق السلطة التنفيذية اتخاذ قرارات لها قوة القانون (لطيف، 1976، ص195).

وتمارس السلطات التشريعية الاختصاص المالي أيضاً وتعد من أولويات اختصاصاتها فتقوم بتحديد أعمال السلطة التنفيذية من الناحية المالية ومراقبة أبواب صرف الموازنة ومناقلتها وتقييد ذلك إلا بموافقة السلطة التشريعية (عبداللطيف، د.ت، ص 245).

من القواعد المهمة في النظام الديمقراطي هي فكرة التوازن بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث لا تستأثر أحدهما بالسلطة وتتجاوز على صلاحيات الأخرى مما يعطي نتائج سلبية على نظام الحكم برمته وهناك ثلاث صور مهمة للرقابة المتبادلة بين السلطات وهي رقابة البرلمان على الحكومة ورقابة الحكومة على البرلمان ورقابة الرأي على البرلمان (عثمان، 2007، ص 250).

وبالعودة إلى مهام الهيئات التشريعية العراقية الثلاث بعد الاحتلال يتبين أن المجلس الوطني المؤقت قد أوكلت إليه المهام الآتية بموجب قانون إدارة الدولة الانتقالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تشجيع الحوار البناء وتكوين إجماع وطني وتقديم المشورة لرئيس الدولة ولنائبيه ورؤساء مجلس الوزراء.

2- متابعة أعمال الهيئات التنفيذية ومراقبة تنفيذ القوانين.

3- تعيين رئيس الجمهورية أو نائبيه في حال شغور أي منصب منها.

4- استجواب رئيس مجلس الوزراء وأعضائه ونقض الأوامر الصادرة عنه بتصويت ثلثي الأعضاء.

5- تصديق الموازنة العامة للدولة بعد أن يقدمها مجلس الوزراء.

ويجمع أغلب المختصين بالشان الدستوري والسياسي على أن دور المجلس كان استشاريا إداريا فقط وليس تشريعيا ولم يمارس عملية اقتراح القوانين وتشريعها لأن قانون إدارة الدولة الانتقالي أناط تلك المهمة بمجلس الوزراء بموافقة مجلس الرئاسة وان قراراته كانت خاضعة للإدارة الأمريكية الممثلة بالسفارة الأمريكية وقيادة القوات الأمريكية ببغداد فضلا عن التداعيات الأمنية التي حصلت في العراق حينذاك (خالد، 2005، ص 425، 437).

نصّ قانون إدارة الدولة الانتقالي في بابه الرابع على "ان يكون لدولة العراق خلال المرحلة الانتقالية سلطة تشريعية تعرف باسم الجمعية الوطنية ومهمتها الرئيسة هي تشريع القوانين والرقابة على عمل السلطة التنفيذية" (النظام الداخلي للجمعية، 2005، ص 4).

أسندت للجمعية الوطنية المستحدثة ثلاثة اختصاصات تناولت:

1- تعديل قانون إدارة الدولة بأكثر من ثلاثة أرباع الأعضاء وإجماع مجلس الرئاسة على أن لا يؤدي التعديل إلى الانتقاص من حقوق الشعب وحرياته أو أن يقلل من سلطات الأقاليم والمحافظات أو من شانه أن يؤثر في الإسلام وغيره من الأديان والطوائف وشعائرها (النظام الداخلي، 2005، ت 1).

2-كتابة مسودة الدستور الدائم في موعد أقصاه (15 آب 2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 انتخاب رئيس الجمهورية ونائبيه ومنح الثقة لرئيس الوزراء المختارين من مجلس الرئاسة وبالأغلبية المطلقة وللجمعية حق سحب الثقة من رئيس الوزراء أو الوزراء مجتمعين أو منفردين (المادتان 36 و38 من قانون إدارة الدولة).

4- إصدار التشريعات الخاصة بتكوين الأقاليم بعد إقرارها بأغلبية ثلثي الأعضاء فيما عدا بغداد وكركوك.

5- إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية وإصدار قوانين الموافقة عليها بعد توصية مجلس الرئاسة وإرسال قوات مسلحة إلى خارج العراق بطلب من مجلس الرئاسة (المادتان 40 و53 من قانون إدارة الدولة الانتقالي).

وخول القانون أيضاً الجمعية الوطنية بتشريع القوانين والأنظمة الداخلية التي تسهل عملها ومعالجة استبدال الأعضاء والموازنة الخاصة بالجمعية وكل ما له علاقة بإدارتها الداخلية (المواد 33 و37 و43).

تعد الجمعية الوطنية العراقية أول سلطة تمارس دورا تشريعيا تمكنت في مدة (9) اشهر من تشريع (57) قانوناً وتصديقها من ضمنها الدستور العراقي الدائم (صادق، 2009، ص 43-45).

ومع تحقيقها لبعض النجاحات في مجال التشريع إلا أنها واجهت انتقادات عدة لتأخر انعقادها بسبب عدم تحديد القانون لوقت محدد لانعقاد الجلسة الأولى بعد انتخاب الجمعية وأنها كرست الانقسام الطائفي والاستقطابات العرقية والاثنية خصوصا في وقت كتابة الدستور؛ فضلا عن إخفاقها في مجال الوظيفة الرقابية وكان دورها شكليا ينحصر في عمليتي الاستجواب والتحقيق فقط ، وبالرغم من تلك الانتقادات إلا أنها نجحت في كتابة الدستور الدائم والاستفتاء عليه وكانت أول مؤسسة تشريعية عراقية منتخبة وضعت العراق على طريق التحول الديمقراطي وبناء الدولة الدستورية والديمقراطية.

بعد خطوتين متتاليتين لتشكيل مجالس تشريعية تمكن العراق من انتخاب أول مجلس تشريعي كامل الصلاحية سمي باسم مجلس النواب العراقي وقد أنيطت به جميع المهام التشريعية والرقابية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد نصت المادة (61) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 على اختصاص مجلس النواب في (تشريع القوانين الاتحادية والرقابة على أداء السلطة التنفيذية والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والموافقة على تعيين رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي وتعيين السفراء وأصحاب الدرجات الخاصة ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق ورئيس جهاز المخابرات ومساءلة رئيس الجمهورية وإعفائه من منصبه عند أدانته من قبل المحكمة الاتحادية العليا وإقرار مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي الذي يتقدم به مجلس الوزراء إلى مجلس النواب). وتمر عملية تشريع القوانين بمراحل عدة تبدأ بتقديم القوانين التي يقترحها رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو اللجان البرلمانية ومناقشتها وإجراء التعديل وتصديقها سواء بالأغلبية البسيطة أو بالأغلبية الخاصة لبعض القوانين المهمة وتنتهي بنشرها في الجريدة الرسمية.

بالرغم من الصلاحية الواسعة التي أعطيت للمجلس في تشريع القوانين إلا انه اخفق ولثلاث دورات انتخابية من تشريع القوانين المهمة مثل قانون الأحزاب وقانون النفط والغاز وقانون المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى بسبب التخندق الطائفي والعرقي وانعدام الثقة بين المكونات وعمليات الابتزاز والمساومات والمقايضات وتغليب المصالح الخاصة والفئوية على المصلحة العامة (عايد، 2015، ص 130).

وقد أدت الحالة التوافقية في إصدار القوانين والتي تنشأ في المجتمعات المتعددة عرقيا وطائفيا ومجتمعيا وتعاني من انقسام الهوية الوطنية دوراً في إضعاف مجلس النواب وأدى إلى ما يمكن تسميته بمعكوسية البرلمان وهي تحكم الحكومة بالبرلمان فيصبح غير قادر على محاسبتها عند تقصيرها وعدم استطاعته سحب الثقة عن أي وزير لأن كل وزير يمثل حزبه أو الكتلة السياسية التي اختارته فتكون الحكومة والحال هذه هي حاصل إرادة الأحزاب وليس البرلمان (عبدالله، 2006، ص25).

ثانيا: السلطة التنفيذية: تمثل السلطة التنفيذية المؤسسة الأهم في إدارة شؤون الدولة نظراً للدور الذي تلعبه في النظام السياسي الذي تنتمي إليه كونها المسؤولة عن رسم السياسات العامة للدولة ومتابعة تنفيذها (مجموعة باحثين، 1988، ص48). وتقع على عاتقها مسؤولية تسيير شؤون الدولة فهي التي تضع القواعد القانونية التي يشرعها البرلمان موضع التطبيق وتصدر القرارات واللوائح والأنظمة التنفيذية لتسهيل عمل الوزارات ومؤسسات الدولة (شكر، 1992، ص 175).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ نشوء الدولة العراقية فقد تباينت الجهات التي تمثل السلطة التنفيذية بحسب المدة الزمنية ولكنها في العموم كانت في المستويات العليا من الدولة مع اختلاف الصلاحيات التنفيذية ففي العهد الملكي كانت السلطة التنفيذية منوطة بالملك والوزارة وفي العهد الجمهوري الأول أنيطت بمجلس الوزراء وفي العهد الثاني كانت بيد الهيئة التنفيذية والإدارية العليا وتتكون من رئيس الوزراء والوزراء وفي العهد الثالث أسندت إلى رئيس الجمهورية وفي العهد الرابع أنيطت المهمة برئيس الجمهورية بصفته رئيساً للدولة والقائد العام للقوات المسلحة ويتولى ممارسة السلطة التنفيذية مباشرة أو بمساعدة نوابه ووزرائه على وفق أحكام الدستور.

وبعد احتلال القوات الأمريكية للعراق وإسقاط نظامه السياسي الغي العمل بدستور 1970 وعدد كبير من القوانين والأنظمة وتولت السلطة السياسية في العراق القوات الأمريكية عن طريق مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية برئاسة الجنرال جي غارنر الذي ما لبث أن استبدل بسلطة ائتلاف المؤقتة بإدارة السفير بول بريمر ليصبح مديرا إداريا لها بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (1483) الذي خول القوات الأمريكية الصلاحيات التشريعية والتنفيذية كقوة احتلال بموجب قوانين الحرب ومارس سلطة مطلقة تنفيذية وتشريعية وقضائية وشكل مجلسا لحكم العراق أعقبته حكومة عراقية مؤقتة ثم انتقالية تتولى مهمة إصدار دستور جديد للعراق وتعيين الوزراء وإجراء انتخابات للوصول إلى سلطة شرعية ذات سيادة تعبر عن طموحات الشعب العراقي (البهادلي، 2016، ص 90-94).

بالرغم من تشكيل الحكومتين المؤقتة والانتقالية بإشراف الأمم المتحدة والقوات الأمريكية إلا أن صلاحياتهما كانت محدود وكان القرار النهائي بيد القوات الأمريكية والسفارة الأمريكية ومن أهم المآخذ على الحكومتين انهما أسساً لنظام المحاصصة الطائفية والعرقية في توزيع المناصب وجرى تشكيلهما استنادا إلى الرغبات الحزبية لقادة الأحزاب ولم تضما نخبا مهنية لتسيير شؤون البلد مما اشر ضعفهما في إدارة البلاد وتنوعت المشاكل التي عصفت بهما منذ البداية فاختلف التحالف الشيعي مع التحالف الكردي حول ضم كركوك إلى إقليم كردستان وعلى حصة الأكراد في الموازنة وعلى العديد من المناصب ومن بينها منصب رئيس الجمهورية وكذلك اختيار الوزراء (الجعفري، 2009، ص14).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نص الدستور العراقي الدائم لعام 2005 في المادة الأولى على أن العراق "دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق " أي أن السلطة التنفيذية فيه ثنائية الجهاز تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والوزارة تمارس صلاحياتها على وفق الدستور والقانون "فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن ويمثل سيادة البلاد ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه على وفق أحكام الدستور (الدستور، المادتان 66 و67).

وعلى هذا الأساس فإن صلاحيات رئيس الجمهورية جاءت متطابقة للقواعد الرئيسة في النظام البرلماني الذي تكون فيه اختصاصات رئيس الدولة رمزية وتتركز في دوره الأدبي رئيساً للبلاد وجامعاً للحمة الوطنية وتمثيل الدولة واختيار رئيس الوزراء وإصدار قرار تعيين الوزراء الذين يصادق عليهم رئيس الوزراء ومجلس النواب وله حق الاعتراض الموقت على القوانين وليس النقض (البهادلي، 2016، ص128).

ركز الدستور العراقي الدائم لعام 2005 السلطات التنفيذية بمجلس الوزراء ورئيس الوزراء إذ نصت المادة 80 من الدستور على صلاحيات مجلس الوزراء في:

1- تخطيط السياسة العامة للدولة وتنفيذها.

2- الإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

3 – اقتراح مشروعات القوانين وإصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات لتنفيذ القوانين.

4- إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية وخطط التنمية.

5- توصية مجلس النواب بتعيين مختلف الدرجات الخاصة المدنية منها والعسكرية والأمنية.

6- التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: السلطة القضائية:- هي سلطة الفصل في المنازعات المعروضة أمامها وهي ثالث سلطات الدولة بعد السلطتين التشريعية والتنفيذية وهي فرع الدولة المسؤول عن تفسير القوانين التي يسنها البرلمان وتنفذها الحكومة وهي المسؤولة عن القضاء والمحاكم في الدولة ومسؤولة عن تحقيق العدالة كما أنها مسؤولة عن مسيرة وتقاليد القضاء في الدولة ومصداقية القوانين التي تطبقها (ويكيبيديا الموسوعة الحرة).

تعد وظيفة الفصل بين السلطات والرقابة على السلطة التشريعية فيما يتعلق بدستورية القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية بخصوص مشروعية أعمال الإدارة من أهم وظائف السلطة القضائية فضلاً عن أنها هي المكلفة بمنع تعدي الأفراد على القوانين أو الفصل في المنازعات بينهم (الدبس، 2011، ص54).

أنشئت السلطة القضائية في العراق بموجب القانون الأساسي العراقي لعام 1925 والذي نصّ على وجود سلطة ثالثة إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية وهي السلطة القضائية وحدد الباب الخامس من القانون أن الحكام يعينون بإرادة ملكية ولا يجوز عزلهم إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون الخاص بهم وكذلك نص على إنشاء محكمة عليا لمحاكمة الوزراء وأعضاء مجلس الأمة والمتهمين بجرائم سياسية أو بجرائم تتعلق بالوظيفة العامة وتختص محكمة التمييز بمحاكمة القضاة عن الجرائم الناجمة عن وظائفهم وللبت في أمور المتعلقة بتفسير هذا القانون بموافقة القوانين الأخرى لأحكامه.(القانون الأساسي المادتان 68 و81). وقد نص القانون الأساسي لعام 1925 ودستور العهد الجمهوري الرابع 1968-2003 على الأخذ بالرقابة الدستورية على القوانين التي تشرعها السلطتان التنفيذية والتشريعية (عزيز، 1984، ص293-294).

بعد احتلال العراق في العام 2003 أطلق قانون إدارة الدولة الانتقالي لعام 2004 تعبير السلطة القضائية بعدما كان يطلق عليها اسم القضاء في دستور عام 1970 وجاء في المادة 43 من القانون (ان القضاء مستقل ولا يدار بأي شكل من الأشكال من السلطة التنفيذية وبضمنها وزارة العدل، ويتمتع القضاة بالصلاحيات التامة حصرا ببراءة المتهم أو أدانته وفقا للقانون كما تختص المحكمة الاتحادية العليا برقابة دستورية القوانين (خالد، 2005، ص 325-326).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الدستور العراقي الدائم لعام 2005 فقد خصص الباب الثالث للسلطة القضائية وعدّها "مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها على وفق القانون وكذلك استقلال القضاة ولا سلطان عليهم بقضائهم لغير القانون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في شؤون القضاء والعدالة" (الدستور، المادة 87).

تتكون السلطة القضائية في العراق من مجلس القضاء الأعلى، المحكمة الاتحادية العليا، محكمة التمييز الاتحادية، جهاز الادعاء العام، هيئة الإشراف القضائي، المحاكم الاتحادية الأخرى التي تنظم القوانين ويعد مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا من أهم الهيئات القضائية في العراق.

يمارس مجلس القضاء الأعلى صلاحيات إدارة شؤون القضاء والإشراف على القضاء الاتحادي وترشيح رئيس محكمة التمييز الاتحادية وأعضائها ورئيس هيئة الادعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي وعرضها على مجلس النواب للموافقة على تعيينهم وكذلك اقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها (الدستور، 2005، المادة 91).

حدد القانون الأساسي العراقي لعام 1925 صلاحيات المحكمة الاتحادية العليا بالبت في الأمور التي تتعلق بتفسير أحكام القانون الأساسي وموافقة القوانين الأخرى لأحكامه اما اختصاصات المحكمة بموجب دستور 1968 فهي تفسير أحكام الدستور والبت في دستورية القوانين وتفسير القوانين الإدارية والمالية والبت بمخالفة الأنظمة للقوانين الصادرة بمقتضاها والبت بمخالفة القوانين لسندها القانوني (الوقائع العراقية، 1969، العدد 1960).

وبعد احتلال العراق عام 2003 مر إنشاء المحكمة الاتحادية بمرحلتين الأولى كانت بموجب قانون إدارة الدولة الانتقالي والثانية بصدور دستور 2005 والذي جعلها المحكمة الأعلى في النظام القضائي العراقي (عبود، 2011، ص 27).

لم تكن اختصاصات المحكمة الاتحادية واسعة بموجب قانون إدارة الدولة لعام 2004 وحصرت بالرقابة على القوانين ودستوريتها وفض النزاعات بين المركز والأقاليم ولكنه في دستور 2005 كانت واسعة وشملت اختصاصات كثيرة، فقد نصت المادة (93) من الدستور الدائم على:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة.

2- تفسير نصوص الدستور.

3- الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية ويكفل القانون حق كل من مجلس الوزراء وذوي الشأن من الأفراد وغيرهم الطعن المباشر لدى المحكمة.

4- الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم أو المحافظات أو البلديات والإدارات العامة.

5- الفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء (نظمت بقانون).

6- المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب.

7- الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية للأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة بإقليم.

8- قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة.

كما أنشئت في العراق بموجب دستور 2005 هيئات مستقلة حيث جاء في المادة (102) "تعد الهيئة العليا لحقوق الإنسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب على أن ينظم عملها بقانون".

ويرى الباحث أن السلطات الثلاث في العراق لم تنجح حتى الآن في تطوير عملها ولم تتمكن السلطة التشريعية من تشريع القوانين المهمة التي لها مساس بحياة المواطنين والاقتصاد العراقي والحياة السياسية وبقيت رهينة مساومات بين الأحزاب والكتل الطائفية والقومية وأحياناً داخل الحزب الواحد نفسه.

وأن السلطة التنفيذية ما زالت تتخبط في إدارة البلاد وهناك فوضى إدارية وتعارض بين العديد من القوانين والأنظمة والتعليمات وتداخل في الصلاحيات بين الدوائر الحكومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما السلطة القضائية التي شدد الدستور على استقلاليتها فبدت وكأنها تابعة للسلطة التنفيذية في بعض الأحيان إذ فسرت بعض النصوص الدستورية بناء على طلب السلطة التنفيذية مثال على ذلك منعت المحكمة الاتحادية - بناء على طلب من رئيس الوزراء - مجلس النواب من تشريع القوانين إلا ما يأتيه من مجلس الوزراء بالرغم من أن الدستور اقرّ بحق 25 عضواً من المجلس أو أحد لجانه تقديم مقترحات القوانين؛ وأن دورها كان ضعيفا في مواجهة ظاهرة انتشار الفساد حتى أصبح العراق من الدول الأكثر فساداً في العالم.

المطلب الثاني: صياغة الدستور والاستفتاء عليه

يُعد الدستور الوثيقة الأهم في حياة الأمم والشعوب ليس لأنه ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فقط وإنما لأنه يضم منظومة القيم السياسية والاجتماعية التي تعبر عن هوية الشعب الجمعية وهو حاجة أساسية لقيام نظام ديمقراطي يضمن الحقوق الشخصية والحماية القانونية اللازمة لترسيخها وصيانتها.

صدرت أول وثيقة دستورية في العراق عام 1925 تحت اسم القانون الأساسي العراقي وضعت مسودته وزارة "المستعمرات" البريطانية وأجرت لجنة عراقية ضمت ناجي السويدي وزير العدلية وساسون بن حسقيل وزير المالية ورستم حيدر سكرتير الملك تعديلات عليه ثم عرض على المجلس التأسيسي الذي ضم ممثلي الولايات العراقية واقر بعد موافقة جميع أعضاء المجلس عليه.

بعد سقوط الحكم الملكي في 14 تموز عُدّ القانون الأساسي باطلا وكلفت لجنة من محمد صديق شنشل وزير الإرشاد ومحمد حديد وزير المالية والمحامي حسين جميل بصياغة دستور جديد للعراق وقد جرت صياغته في يومين فقط استنادا إلى الدستور المصري لعام 1953 ودستور الجمهورية العربية المتحدة ونوقش في مجلس الوزراء وجرى اعتماده دستوراً مؤقتا ونشر في جريدة الوقائع العراقية يوم 28 تموز وأصبح نافذاً (المؤتمر، 2014، العدد 2983).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد الانقلاب على حكم عبدالكريم قاسم في 8 شباط اصدر الانقلابيون في 4 نيسان من العام نفسه قانوناً أسموه قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة ونشر في جريدة الوقائع العراقية في 25 نيسان 1963؛ وبعد 9 اشهر وتحديدا في 18 تشرين الثاني قام نظام جديد فاصدر قانونا جديدا باسم المجلس الوطني لقيادة الثورة المرقم 61 لسنة 1964 وقد تضمن فقط تنظيم المؤسسة الدستورية وتركت المواد الأخرى استناداً إلى المبادئ الدستورية السابقة.

وفي عام 1968 وبعد وصول حزب البعث إلى السلطة كلف الانقلابيون هيئة من محكمة التمييز وبعض كبار موظفي رئاسة الجمهورية بإعداد مسودة دستور جديد صدر عن مجلس قيادة الثورة بعد 65 يوماً من تأريخ الانقلاب. وبعد عامين صدر الدستور المؤقت الجديد عن مجلس قيادة الثورة بعد أن كلف لجنة من كبار أساتذة القانون والسياسة بجامعة بغداد بكتابته وصدر تحت رقم 792 في 16 تموز 1970 وبقي نافذا حتى احتلال العراق وسقوط نظام الحكم فيه في 9 نيسان 2003 (المؤتمر، 2014، العدد 2983).

كانت مهمة إعداد دستور جديد للعراق بعد الاحتلال من أكثر المهمات إلحاحاً لمجلس الحكم الانتقالي فشكل المجلس بوصفه أول سلطة عراقية بعد الاحتلال لجنة دستورية تتكون من مجموعة من السياسيين ورجال الدين والقانونيين تعمل على دراسة افضل الآليات لصياغة دستور دائم للدولة بوصفه الشغل الشاغل لجميع أفراد الشعب العراقي بأطيافه وألوانه كافة والهَم الأكبر لجميع القوى السياسية والدينية بتنوع توجهاتها الفكرية والآيديولوجية لما يتضمنه من مبادئ وأسس تنظم شكل الدولة ونظام الحكم فيها وكذلك ما يتضمنه من حقوق المواطنين وحرياتهم وعلاقتهم مع السلطة الحاكمة وتوفير الغطاء القانوني السياسي السليم لبناء دولة القانون والمؤسسات لضمان تحول سلس للبلاد نحو الديمقراطية يضمن ازدهاراً اقتصادياً وسياسياً وانسجاماً اجتماعياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت الخطوة الأولى في طريق بناء مؤسسات دستورية في العراق هي تشكيل المجلس الوطني العراقي المؤقت في 1 أيلول عام 2004 استناداً إلى القسم الثالث من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي صدر في 8 آذار عام 2004 وبدا العمل به في 28 حزيران من العام نفسه وجرى بموجبه انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية في 30 كانون الثاني 2005 تنفيذاً للمادة 30 من القانون والتي تنص على (يكون لدولة العراق خلال المرحلة الانتقالية سلطة تشريعية تعرف باسم الجمعية الوطنية ومهمتها الرئيسة هي إعداد وصياغة الدستور وتشريع القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية (ناجي، 2010، ص 26).

كانت مهمة إعداد دستور جديد للعراق وصياغته في تلك المرحلة من الأمور الصعبة إذ شهدت البلاد انتقالاً من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي في ظل صراعات عنيفة ومعقدة بين أطراف عدة وتغير في المعادلات التي حكمت العراق منذ نشوء دولته الحديثة وتأتي في مقدمة تلك الصعوبات ضرورة إقناع جميع مكونات الشعب العراقي بالمشاركة في وضع الدستور الجديد الذي سيكون الحجر الأساسي لنظام الحكم في المرحلة المقبلة فضلا عن تنظيم العلاقة بين مختلف مكونات الشعب العراقي ودعم الوحدة الوطنية بعملية واسعة تعكس التنوع الديني والطائفي والعرقي والشعور بهوية واحدة. لا سيما وان قانون إدارة الدولة الانتقالي قد وفّر إطارا هيكليا مختصرا لصياغة الدستور وحدد مجموعة القيم التي يقوم عليها الدستور الجديد وهي التخلص من الطغيان والاستبداد والاضطهاد وحكم القانون والوحدة الوطنية التي تستند إلى الاخوة والتعاون وإزالة آثار السياسات الطائفية والعنصرية السابقة وفصل السلطات والاشتراك في السلطة وحقوق الإنسان ودور الدين في الدولة؛ تاركاً للجمعية الوطنية مهمة إعداد مسودة الدستور وعرضه للنقاش على المواطنين ومن ثم الاستفتاء عليه بموجب التوقيتات التي وضعها القانون وفي حالة الإخفاق في تنفيذها فإنه يؤدي إلى حل الجمعية الوطنية وانتخاب جمعية جديدة تتولى تنفيذ المهام نفسها (التحول نحو الديمقراطية، 2005، ص 7،9).

منذ البداية اختلف العراقيون والأمريكيون حول كتابة الدستور، ففي الوقت الذي يرى فيه العراقيون ضرورة تشكيل لجان من الخبراء والقضاة ورجال القانون وعلماء الشريعة تتولى صياغة الدستور فإن الحاكم المدني للعراق السفير (بول بريمر) يعتقد بتكليف مكتب محاماة وقانون في الولايات المتحدة الأمريكية بصياغة الدستور استنادا إلى دساتير بلدان مشابهة للعراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول السفير غسان سلامة نائب رئيس بعثة الأمم لمساعدة العراق (يونامي) في حديث لـ (بي بي سي) باللغة العربية أن بريمر كان مصراً على إسناد مهمة صياغة الدستور إلى مكتب قانوني أمريكي في نيويورك يديره رجل قانون يهودي من اصل عراقي يدعى (نوح فيلدمان) لولا تدخل المرجع الديني آية الله علي السستاني.

ويروي سلامة ما حصل في لقائه مع السستاني برفقة رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق السفير سيرجيو ديمللو أن السستاني ابلغهم انه "في حال إصرار السفير (بريمر) على صياغة الدستور في مكتب أمريكي فأنه سيصدر فتوى بالتصويت ضده وإسقاطه"؛ ويضيف سلامه انه نقل وجهة نظر المرجع الأعلى إلى بريمرفرد عليه "ما علاقة السستاني بكتابة الدستور وهو رجل دين إيراني وليس عراقياً"؟ وبعد جهد كبير اقتنع بريمر بقيام لجنة عراقية مختارة بكتابة الدستور (لقاء مع قناة بي بي سي عربية متاح على الرابط

(https://www.youtube.com/watch?v=9oiGf3XeWxo)

أفرزت انتخابات الثلاثين من كانون الثاني 2005 سيطرة قوتين أساسيتين على المشهد السياسي في العراق بشقيه التشريعي والتنفيذي وهما الكتلة الشيعية المعروفة باسم الائتلاف العراقي الموحد والكتلة الكردية المعروفة باسم التحالف الكردستاني فيما غاب القطب الثالث من المكونات العراقية الرئيسة وهم العرب السنة لمقاطعتهم للانتخابات بسبب ما يرونه استهدافهم بمجموعة من القوانين التي تعمّد مصدروها إقصاءهم عن المشهد السياسي في العراق لأسباب تأريخية وفي مقدمتها قانون اجتثاث البعث.

لم تتمكن الأطراف العراقية الفائزة في الانتخابات من تشكيل حكومة إلا بعد مرور ثلاثة اشهر وتحديدا في 28 نيسان بسبب خلافات الطرفين الرئيسين على الصلاحيات وتوزيع الحقائب الوزارية بين الكتلتين الأمر الذي انعكس على سير عمل الجمعية الوطنية التي كان من المفترض أن تشكل لجنة مُحكمة لصياغة الدستور قادرة على إيجاد حلول للعديد من القضايا الحساسة مما ادخل العملية السياسية كلها في وقت حرج خصوصا وان الدستور الانتقالي قد حدد الخامس عشر من آب موعدا للانتهاء من مسودة الدستور (موقع الجزيرة الإلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكلت لجنة صياغة الدستور في البدء من 55 عضوا منهم:28 عضواً من قائمة الائتلاف العراقي الموحد المدعومة من المرجع الأعلى آية الله السستاني و15 عضوا من قائمة التحالف الكردستاني و8 أعضاء يمثلون القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي و4 أعضاء يمثلون التركمان والمسيحيين والايزيديين والاشوريين ولم يكن من بين الأعضاء الخمسة والخمسين سوى عضوين من العرب السنة ضمن القائمة العراقية مما آثار قلقا ليس في المحافظات ذات الأغلبية العربية السنية بل لدى الدول العربية كمصر والسعودية ولدى تركيا ومنظمة الأمم المتحدة وعدد من مراكز الدراسات والبحوث الأمريكية المقربة من صناعة القرار في البيت الأبيض والتي أطلقت تحذيرات من أن استبعاد العرب السنة سيؤدي إلى مزيد من الفوضى الأمنية مما حدا بالرئيس الأمريكي حينها (جوروج بوش) إلى الدعوة إلى زيادة عدد ممثلي العرب السنة وأرسل وزيرة خارجيته كونداليزا رايس إلى بغداد لهذا الغرض (كريستيان ساينس مونيتور، 11 آب 2005).

استقرت الآراء في العراق وخارجه على أهمية مشاركة العرب السنة في لجنة كتابة الدستور فعقدوا مؤتمرا موسعا لهم في بغداد ضم مختلف الفئات السنية السياسية والدينية واستُبعد منه البعثيون وكل من له علاقة بالنظام السابق، أسفر عن اختيار خمسة وعشرين عضوا منهم 15 عضوا يشاركون في لجان الصياغة فيما يعد الباقون وهم 10 كمستشارين ليس لهم الحق في المشاركة بالمداولات.

بدأت لجان الدستور الفرعية - وهي 6 لجان جلساتها في 15 تموز ووزعت بينها أبواب الدستور المقترحة – أعمالها في أجواء مشحونة بالضغط والتحالفات السياسية ولغة التهديد باستعمال السلاح والقتل والاغتيالات السياسية والتصفيات الجسدية التي تستهدف رموزاً تشارك في كتابة الدستور وتحديدا من العرب السنة وصفها مكتب دعم الدستور التابع للأمم المتحدة بعمليات "تهديد وقتل متعمد" وتجسدت بالفعل بمقتل اثنين من الخبراء القانونيين من العرب السنة وهما الدكتور ضامن حسين العبيدي عميد كلية القانون بجامعة تكريت وهو خبير بالقانون الإداري والدكتور مجبل الشيخ عيسى وهو خبير قانوني مستقل بعد خروجهما في وضح النهار من أحد المطاعم وسط بغداد (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 7 أيلول 2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ردا على حادثة الاغتيال علق العرب السنة مشاركتهم في لجان كتابة الدستور حتى الاستجابة لمطالبهم والمتمثلة بإجراء تحقيق دولي في الحادث ومعاقبة من يقف وراءه وتوفير الحماية اللازمة للأعضاء السنة أسوة بالأعضاء الآخرين من الكتل الأخرى مما أدى إلى تدخل العديد من الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية ومنظمة الأمم المتحدة حتى تمكنت من إقناع العرب السنة بالعودة إلى المشاركة في المداولات يوم 25 تموز بعد وعود بالاستجابة لمطالبهم كافة.

أنجزت لجان الصياغة جميع المواد المتعلقة بالحقوق والحريات والواجبات دون خلافات تذكر لكن قضايا أخرى أخذت وقتاً طويلاً من المناقشات والمداولات والاختلافات والتجاذبات وهي القضايا الأساسية التي تخص نظام الحكم والأقاليم وعلاقتها بالمركز وهوية العراق السياسية والدينية وتوزيع الثروات بين العراقيين وسادت أجواء متشنجة ومتوترة بين الأعضاء وتذكير بالمظلومية الحاضرة وخصوصا من قبل الكتلتين الرئيستين الشيعية والكردية.

وكان الحوار منصباً حول رؤيتين متعارضتين لفلسفة الحكم في العراق الأولى يتبناها الشيعة والأكراد وتقوم على مبدأ توزيع السلطات والصلاحيات والثروات بين الأقاليم بشكل اتحادي لمنع تكرار تجربة الحكم الشمولي الاستبدادي فيما كان العرب السنة يميلون إلى فكرة اللامركزية في الحكم خشية من أن يؤدي توزيع الثروات والصلاحيات إلى تقسيم العراق أو نشوب صراعات بين المحافظات حول الثروات والسلطات (واللافت أن العرب السنة الذين رفضوا الدستور لهذا السبب باتوا يطالبون بإلحاح للحصول على كيانات اتحادية ويقابلون برفض الحكومة المركزية). ولم يتمكن أعضاء لجان الصياغة من حسم المسائل الخلافية مع اقتراب انتهاء موعد كتابة الدستور في 15 آب بالرغم من جهود قادة الكتل السياسية الشيعية والكردية المخولين باتخاذ قرارات مصيرية والتدخلات الفاعلة للسفير الأمريكي زلماي خليل زاد في الوقت الذي اشتكى فيه ممثلو العرب السنة من تجاهلهم في الكثير من القضايا المصيرية وسط مطالبات شيعية تزعمها عبدالعزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بإقامة فيدرالية لتسع محافظات في الوسط والجنوب قابله مطالبات كردية بتضمين الدستور حق تقرير المصير للشعب الكردي (موقع الجزيرة الإلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتهت المدة القانونية لكتابة الدستور دون التوصل إلى اتفاق نهائي حول النقاط الخلافية الأساسية وهي شكل الحكم وهوية العراق وتوزيع الثروات واجتثاث البعث الأمر الذي استدعى قيام الجمعية الوطنية بتعديل قانون إدارة الدولة الانتقالي وتمديد مدة كتابة الدستور أسبوعاً آخر على أمل التوصل إلى اتفاق حول القضايا العالقة بين الأطراف النافذة ولكن المدة الجديدة انتهت دون التوصل إلى صياغات نهائية للدستور. وفي منتصف ليل 22 آب أعلن حاجم الحسني رئيس الجمعية الوطنية أن الجمعية تسلمت من لجنة الدستور المسودة النهائية مع إعطاء اللجنة ثلاثة أيام إضافية للتوافق بشأن القضايا الخلافية التي لم تحسم بعد ومنحت مثلها بعد انتهائها لكنها لم تتوصل إلى صيغة نهائية مما اخرج مسودة الدستور دون توافق تام على بعض بنودها وخصوصا المتعلقة بالفيدرالية وهوية العراق التي آثار النص المتعلق بها اعتراض العرب السنة والذي يشير إلى أن العرب جزء من الأمة العربية فجرى تعديله إلى أن العراق عضو مؤسس وفعال في الجامعة العربية وأجري تعديل آخر حول آلية رفض الدستور واستبدل النص الذي أدخلته الجمعية الوطنية والقاضي برفض الدستور اذا صوت ضده ثلثا الناخبين المسجلين في ثلاث محافظات إلى ثلثي المقترعين في ثلاث محافظات بعد انتقاد الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة للنص الأول (موقع الجزيرة الإلكتروني).

واستمر مسلسل التعديل حتى قبل 48 ساعة من الاستفتاء فقد أعلن الحزب الإسلامي العراقي وهو أكبر الكتل السنية المشاركة في صياغة الدستور في بيان "انه اتفق مع الكتلتين الشيعية والكردية على نص يتعلق باستعمال اللغة العربية في المناطق الكردية وعلى نص يتعلق بوحدة العراق وآخر حول اجتثاث البعث وترحيل القضايا العالقة إلى الجمعية الوطنية المنتخبة وعدّها الحزب مكسبا ودعا أنصاره إلى التعامل بإيجابية مع مسودة الدستور حين الاستفتاء عليه" وهو ما عدته هيئة علماء المسلمين ومؤتمر اهل العراق تمزيقا للصف السني وتشتيتا للأصوات مقابل وعود دون ضمانات يمكن أن تؤدي بالنتيجة إلى إقرار أمر واقع يصعب تغييره لأن الحق المخول لثلاث محافظات برفض أي تعديل يجعل الأمر مخاطرة كان الصف العربي السني في غنى عنها (بيان الحزب الإسلامي العراقي في 13 تشرين الأول 2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في 11 تشرين الأول 2005 شرع مجلس الرئاسة القانون رقم 11 الذي حدد يوم الاستفتاء وشروط المشاركة فيه والكيفية التي تتم فيها احتساب نتائجه بان يكون بطريقة الاقتراع العام السري المباشر للعراقيين المسجلين لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي ستتولى تنفيذ الاستفتاء بموجب التعليمات التي تصدرها ويشمل العراقيين ممن أتموا الثامنة عشرة من العمر ويكون الاستفتاء ناجحاً إذا صوتت له أكثرية الناخبين في العراق وإذا لم يرفضه ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر (القوانين والتشريعات العراقية:http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/

أظهرت الإحصاءات التي أعلنت عن حجم المشاركة في الاستفتاء مشاركة واسعة للجماعات السنية وفي مختلف مناطق العراق حتى مع استمرار الحملة العسكرية الأمريكية في تلك المناطق كاد أن يؤدي إلى نجاح المعارضة السنية للدستور وإسقاطه بعد أن صوت معظم المصوتين السنة ضد مشروع الدستور

كان الاستفتاء ناجحا إذ وافقت عليه أغلبية الناخبين ولم يرفضه ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر؛ ووفقاً للنتائج التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في 25 تشرين الأول فقد شارك فيه (6 ،64%) من مجموع الناخبين الذين يحق لهم التصويت فصوت (79%) منهم مؤيدا لمشروع الدستور و(21%) منهم عارضوا الدستور وشارك في التصويت (9ملايين و852 و291) مقترعاً في (6235) مركز اقتراع وأكثر من (32000) مكتب اقتراع وصوتت محافظتان بأكثر من ثلثي ناخبيها لرفض الدستور وهما محافظة الانبار إذ أيّد الدستور(3%) من الناخبين ورفضه(97%) منهم ومحافظة صلاح الدين حيث أيّد الدستور(18%) من الناخبين وعارضه(82%) منهم ورفضه أغلبية الناخبين في محافظة نينوى وبنسبة (55%) فيما أيده

(45%) منهم وهذه النتيجة تعد دون أغلبية الثلثين التي تمثل الحد الأدنى لعدّ التصويت رافضا للدستور وبهذا تعد أغلبية الناخبين قد صوتت لصالح الدستور ولم يصوت ضده سوى محافظتين وبهذا أصبح مشروع الدستور معتمدا (الفقرة 10 من تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن S-2005-677 في 7 كانون الأول 2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد آثار مشروع الدستور منذ مراحل كتابته الأولى تساؤلات حول مدى مشروعيته في ضوء كتابته والبلاد تقع تحت الاحتلال وبظروف من الانقسام المجتمعي والسياسي ومحاولة كل طرف الحصول على امتيازات وإضعاف حقوق الأطراف الأخرى. وتتفق معظم آراء فقهاء القانون المحايدين على أن الدستور وليد غير شرعي للاحتلال الذي رسم معظم اتجاهات المرحلة التي فرضها على العراقيين بالقوة.

ويعتقد (محمد الدوري) الخبير في القانون الدولي ومندوب العراق الأسبق لدى الأمم المتحدة أن العراق بعد عام 2003 أصبح بلداً محتلاً وبالتالي فهو ناقص للسيادة القانونية والسياسية وكونه كذلك فإن جميع التصرفات التي تجري تحت ظل الاحتلال وفي زمنه تفتقد إلى الشرعية ولا يمكن أن تصب في مصلحة العراق وشعبه ومستقبله بل أنها تصب في مصلحة دولة الاحتلال كلا أو جزءا ومنها مشروع الدستور الذي يحتاج توافقاً اجتماعياً على الأهداف الأساسية وسلماً اهلياً بما يعنيه من امن ومصالحة ومصارحة ورؤية موحدة مستقبلية والا فإن الدستور سيكون مجرد فرصة تقتنصها بعض الأطراف المتنفذة والمستقوية بالاحتلال والقوى الإقليمية للحصول على مكاسب ظرفية وسيكون معلما "استعماريا" بالرغم مما قد يحمله من رؤى متقدمة وسيكون عرضة للتلاشي أو الإلغاء أو التعديل في حال حصل اختلال ظرفي في موازين القوى.فضلا عن أن مشروع الدستور كان محل انتقاد حاد في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها فقد انتقده خبراء قانونيين وسياسيون أمريكان وأوربيون لأن الولايات المتحدة وضعت نموذج الدستور على أساس قانون إدارة الدولة الانتقالي الذي صيغَ من قبل قانونيين وسياسيين أمريكان في عهد السفير (بول بريمر) وتحاول تقديم إنجاز ما حتى وان كان مشوها يكون طوق نجاة للرئيس الأمريكي جورج بوش بعد أن تبين للشعب الأمريكي والعالم عدم صحة الأسباب التي قدمها لتسويغ الحرب على العراق (جريدة الرياض السعودية، ع 13757، 2005/8/24).

ويرى (نديم الجابري) استاذ العلوم السياسية بجامعة بغداد وعضو لجنة كتابة الدستور أن أكبر خطأ وقع فيه كاتبو الدستور انهم عدّوه دستورا دائما لأنه قد يمهد لحكم استبدادي في بلد ينتج الاستبداد وكان من الأفضل أن يكون لدورتين كحد أقصى ثم يعاد النظر به بالتطبيق الفعلي لأنه كتب بغياب المكون السني وتحفظه ورفضه له والدستور ليس كبقية القوانين يمكن أن يمرر بالأغلبية البسيطة ويجب أن يحظى بقبول كل المكونات فضلا عن أن الدستور ركز على الهويات الفرعية ولم يركز على بناء الهوية الوطنية لأن الموروث السياسي العراقي ينطلق من مبدأ الغلبة والمعادلة الصفرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما أدى إلى ترجيح دور الأقاليم على حساب المركز وكرس النزعة الانفصالية لدى الأكراد خصوصاً. وعدّ (القاضي حسين الموسوي) الدستور بانه "غير شرعي لأنه رُفض من أكثر من ثلثي سكان ثلاث محافظات وهي نينوى وديالى وكركوك فضلاً عن نسبة عالية في محافظتي بابل وبغداد والأغلبية الساحقة في محافظتي صلاح الدين والانبار" (حلقة نقاشية المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 19 تشرين الثاني 2015: https://www.facebook.com/iraqicss).

ولم يسلم الدستور من انتقادات حتى الأوساط التي أقرته بعد أن دخل حيز التطبيق العملي وبدأت تظهر فيه إشكالات متعددة، وكان رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) من أكثر الذين تحدثوا حول الدستور ونقاط الضعف فيه وشخص في مؤتمر النخب والكفاءات العراقية أهم الإشكالات التي ظهرت فيه والتي يجب أن يُعدّل على أساسها كما يعتقد وأهمها:

كتابة الدستور على عجل في وقت كانت المحاصصة الطائفية على اشدها.

تقييد سلطات المركز في الحاضر والمستقبل بسبب نصوص وضعت في الدستور جاءت نتيجة مخاوف الماضي.

هناك مخاوف من أن تصادر الفيدرالية الدولة.

في الدستور نصوص عائمة وغائمة وغير واضحة.

اضعف الدستور حكومة المركز بسبب النصوص الفيدرالية مما أدى إلى تجاوزات للإقليم والمحافظات على صلاحيات المركز لأن الأقاليم أعطيت صلاحيات تفوق صلاحيات حكومة المركز.

يجب أن يكون الأمن مركزيا وان تكون السيادة من صلاحيات الحكومة الاتحادية فقط (الفضل، 2010، ص6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى ايليانا غوردن نائبة رئيس مؤسسة الدفاع عن الحريات ومقرها واشنطن أن الدستور الجديد لم يؤسس لدولة إسلامية شبيهة بالجمهورية الإسلامية في إيران لكنه لم يعترف صراحة بالتنوع الاثني والديني والعرقي والحريات الفردية في العراق فقد نصت المادة 36 من الدستور على أن "الدولة تضمن حرية التعبير وحرية الرأي والتجمع والتظاهر السلمي " بما لا يخل بالآداب العامة وهي عبارة تجعل من السهل على المحكمة الاتحادية أو البرلمان التضييق على الحرية السياسية لمنافسيهم تحت غطاء الآداب . ويعتقد عالم الاجتماع العراقي (فالح عبدالجبار) من معهد العراق للدراسات الاستراتيجية أن "الدستور يتضمن موادَّ حضارية بالغة الرقي لكن في المقابل ثمة بنود متخلفة تقليدية تدفع باتجاه اسلمة النظام السياسي عن طريق إعطاء المرجعيات الدينية دور الفصل في تحديد معنى الإسلام لأن الدستور حظر تشريع أي قانون يتعارض مع "أحكام الإسلام وثوابته " واذا تسلل رجال الدين إلى المحكمة الدستورية فإن البرلمان سيخضع لسلطتهم".(أوراق ديمقراطية، 2005، ص10-45).

المطلب الثالث: الاستقرار السياسي وتداول السلطة

عرّف باحثون في حقل الاجتماع السياسي الاستقرار السياسي بأنه "قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف والتعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع - دون اللجوء إلى العنف - وهو هدف تسعى إليه الأمم والشعوب لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار (الشاهر، 2016، ص2).

ويأتي الاستقرار الداخلي في الدولة في مرتبة مهمة من مراتب الاستقرار السياسي لأنه يتيح للدولة التفرغ لمشاريعها الاستراتيجية ومصالحها الأساسية والى لعب دور مهم في السياسية الخارجية وللاستقرار الداخلي معايير يجب توافرها ليتحقق الاستقرار وأهمها:-

أولاً- المعيار المجتمعي: ويتجسد بمستوى التعاون والاندماج الفعلي بين مكونات أي مجتمع ضمن الأطر المتاحة للتفاعل بين المكونات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- المعيار السياسي: وهو مدى تمثيل المؤسسات العامة لفئات المجتمع وإيجابية العلاقة في عمل تلك المؤسسات.

وكما أن للاستقرار السياسي معايير يمكن من بواسطتها قياس مدى استقرار الدولة سياسيا فإن له مؤشرات تعد من مسببات عدم الاستقرار السياسي حتى في المجتمعات العريقة ديمقراطياً. ومن أهم تلك المؤشرات هي:-

1- نمط انتقال السلطة: وهو انتقال السلطة في رئاسة الدولة وتختلف حسب النظام السياسي

2 المؤسساتية: وهي صناعة القرار السياسي في مجتمع تحكمه الآليات المؤسساتية ويأخذ بنظام الفصل بين السلطات.

3- قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة: وهي امتلاك عناصر القوة لحماية المجتمع والدولة.

4- شرعية النظام السياسي: ويكتسبها عن طريق تحقيق مصالح الشعب وتطلعاته وصيانة استقلال البلاد وحماية حقوق الشعب.

5- محدودية التغيير في المناصب القيادية التنفيذية: وهو استقرار القادة السياسيين في مناصبهم لمدة تجعلهم قادرين على تنفيذ برامجهم لتطوير المجتمع وتحقيق تقدمه وازدهاره.

6- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمرد: يعد العنف هو العنصر الرئيس لعدم الاستقرار السياسي.

7- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية: وهي الحالة التي يتوافر فيها الحق للمواطنين للتعبير عن آرائهم واختيار ممثليهم في المجالس النيابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- الوحدة الوطنية وغياب الانتماءات الفرعية: وتظهر أهمية الوحدة الوطنية في المجتمعات ذات التنوع العرقي والديني والطائفي في حين تكون المجتمعات المتجانسة اقرب إلى الاستقرار السياسي.

9- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام السياسي: حينما يتوجه النظام السياسي نحو سياسات اقتصادية هادفة تحقق النمو والتقدم فانه يعد مؤشرا على استقرار النظام السياسي.

10- كفاءة استجابة النظام السياسي للمتطلبات الداخلية والخارجية: وهي حسن استخدام النظام لموارده في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تعترضه.

11- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية. واهم أسبابهما الوضع الاقتصادي والوضع الأمني فكلما كانا مستقرَّين قلت الهجرة (الشاهر، 2016، ص 3-6).

وكما أن للاستقرار السياسي مؤشرات فإن عدم الاستقرار له مؤشرات أيضاً ومن أهمها:

أ- عدد الاغتيالات السياسية

ب- عدد الأزمات الحكومية داخل النظام السياسي

ج- وجود حرب عصابات

د- عدد الإضرابات

هـ- عدد عمليات التطهير التي تجري في أجهزة الدولة.

و- أعمال الشغب داخل الدولة.

ز- عدد الثورات في الدولة.

ح- إعداد القتلى نتيجة العنف.

ط- المظاهرات المعادية للحكومة (خليفة، ص 211 – 212)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الحالة العراقية فإن النظام السياسي لم يشهد استقرارا منذ احتلال العراق عام (2003) وعصفت به أزمات متلاحقة كادت أن تطيح أحياناً ليس بالحكومة فقط بل بالدولة كلها؛ وان كل مؤشرات الاستقرار السياسي تجد في تطبيقها مثالب عدة وشابتها مشاكل ومعوقات لم يجرِ تجاوزها إلى يومنا هذا فيما كانت مؤشرات عدم الاستقرار السياسي على اشدها في الحالة العراقية وكانت من أكثر الحالات عمقاً والأمر السيئ في هذا الإطار أن محاولات علاجها كانت قاصرة ولم ترتقِ إلى معالجات حقيقية تأخذ بنظر الاعتبار الأسباب التي أدت إليها.

أولا: المجال السياسي: بالعودة إلى مؤشرات الاستقرار وعدمه فإن أهم ما وجهه النظام السياسي ووقف عائقا أمام الاستقرار هو نشوء الطائفية السياسية التي يعرفها حسين العادلي وهو أستاذ في الاجتماع السياسي في العراق بأنها " منهج يقوم على تسييس الانتماء الطائفي للمواطن وأدلجته في الحياة السياسية وهي فكرة ظهرت بعد الاحتلال وامتلكت وسائل البقاء والقوة وتتعارض مع العقد الاجتماعي الذي يفترض وجود مواطنين أحرار متساوين متكافئين بصرف النظر عن هوياتهم الاجتماعية " (الموقع الإلكتروني: www.almowatennews.com/pdf.php?id=38098).

انتعشت ظاهرة الإسلام السياسي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وبعض بلدان المنطقة وهو نتاج للموجة الإسلام السياسي التي ابتدأت بالثورة الإسلامية الإيرانية (1979) والحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) والتي ساعدت في إنتاج الطائفية وتعمقها في السنوات اللاحقة ونشوء تيارات دينية طائفية سياسية وقد تجسدت في أوضح صورها بصيغة مجلس الحكم التي أسسها عن قصد وإصرار الحاكم المدني للعراق السفير (بول بريمر 2003-2004) على وفق المحاصصات الطائفية والاثنية متجاوزاً بذلك على الهوية الجامعة للشعب العراقي المتعايش والموحد (شعبان، 2012، ص 6 – 7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هنا دخل معيار جديد في إدارة السلطة السياسية في العراق وهو التوافق القائم على توزيع السلطات وتقاسمها في النظام السياسي العراقي نتج عنه العديد من الأزمات التي عصفت بالنظام السياسي وعكست اشد حالات عدم الاستقرار عندما تحول إلى استعمال العنف وسيلة لإدارة الصراع الاجتماعي بعيدا عن المؤسسات الدستورية التي يفترض اللجوء إليها في الاختلافات التي تحصل على المسرح السياسي. أفرزت الطائفية السياسية في العراق وجود متغيرات وفواعل ساكنة تهدد بإشاعة عدم الاستقرار السياسي وحتى الاجتماعي وهي الإجراءات التي تتخذ بالتوافق بين التيارات القومية والمذهبية من اجل ضمان تمثيل نسبي لها في الحكومة وهو ما يتناقض مع المادة (1) من الدستور التي تشير إلى أن "جمهورية العراق دولة اتحادية ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي" (الزمان، 2014).

كان للطائفية السياسية آثار وانعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الاستقرار السياسي في العراق انسحب بشكل أو بآخر إلى تحديد قدرة النظام السياسي على الفعل المؤثر وصياغة القرارات الاستراتيجية المتعلقة بعملية التنمية والاستقرار مما انعكس سلباً على الوحدة الوطنية والأمن الوطني وشهدت تنافسا محموما على السلطة وأدواتها من اجل إعادة توزيع المنافع الاقتصادية، كما أدت المحاصصة الطائفية السياسية إلى تراجع عملية النمو والتنمية نتيجة لغياب التخطيط الواضح لمواجهة مشاكل كالبطالة وإيجاد فرص عمل وتوظيف عائدات النفط بما يخدم عملية التنمية مما اضعف قدرة الحكومة على إرساء الاستقرار الأمر الذي جعل العديد من الفئات الاجتماعية والدينية تتورط بالعنف وتتخذه منهجا لتحقيق طموحاتها.؛ مما كان له آثار وانعكاسات متعددة طالت الاستقرار السياسي في العراق أدت إلى أن يعيش العراق في ظل أزمات متلاحقة مثل ضعف قدرة النظام على الفعل وتعثر قضية التنمية الاقتصادية مما أدى إلى انتشار ظواهر أخرى منها عدم الاستقرار المجتمعي وتدهور نظام الخدمات (الزمان، 2014).

عانى العراق من مظاهر الاستقرار السياسي التي قادت المجتمع نحو مراحل انقسام خطرة وصلت بالنتيجة إلى عدم الرضا عن النظام السياسي وعن الدولة وتزايدت المظاهرات والاعتصامات ضد الحكومة وانتشرت لغة العنف السياسي وضعفت المشاركة السياسية إلى ادنى مستوى لها وغابت الأغلبية عن التشكيلات الحكومية وساد عدم الاستقرار الحكومي بسبب تشكيل حكومات ائتلافية سادتها لغة الاستئثار والتفرد بالحكم وبقاء وزارات عدة شاغرة عام 2012 وأخرى لم يُتفق عليها في حكومة (2010-2014)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم تتمكن أنظمة الانتخاب التي طُبقت من تبديد عدم الثقة المتولد بسبب هذا النهج وفي جميع أنظمة الانتخاب عام (2004 و2005 و2010 و2014) ولم تتمكن أنظمة الانتخاب من تخطي مسالة سياسية في غاية الأهمية وهي أن القوى السياسية سعت في كل الأوقات للوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها والاستحواذ على هوية الدولة دون الاكتراث لمبدأ التعايش السلمي ويتمثل هذا الأمر بعدد من النقاط التي يمكن إجمالها بما يأتي:

1 – توجه القوى السياسية إلى إثارة مسألة الانتماءات الفرعية وجعلها قضية أساسية

2- تعطل التجربة الديمقراطية لأنها قامت أساسا على مبدأ الإقصاء ونفذتها قوى تعيش حالة صراع مما ادخل النظام السياسي بأزمة شاملة وصارت العملية السياسية غير قادرة على استيعاب جميع مكونات الشعب العراقي.

3- وضع سقف محدد لنسب المصوتين وهو (15%) من لا يصل إليها ليس من حقه الوصول إلى البرلمان ويجري منح أصوات القوائم الصغيرة للقوائم الكبيرة مما يضطرها للتحالف والاندماج مع القوائم الكبيرة من اجل الدخول للبرلمان مما يعني وصول عدد محدد من القوى السياسية إلى البرلمان وهي تلك التي تعتمد على الولاءات الفرعية في عملها للوصول إلى الحكم الأمر الذي ضيق نسبة المشاركة في الحكم وهو عكس ما تسعى إليه النظم الديمقراطية ونتج عن هذا الأمر عدم تحقيق أغلبية برلمانية قادرة على تشكيل حكومة مستقرة فعمق الخلاف بين القوى السياسية واجبرها على اعتماد مبدأ التوافق والمحاصصة لضمان وجود الوجوه نفسها في الحكومات المتلاحقة (القره غولي، 2015، ص39-40).

ثانيا: المجال الأمني: شكل الاحتلال الأمريكي للعراق مصدراً رئيساً لحالة غياب الأمن في العراق فتفاعلت ترسبات الماضي وما فيها من تناقضات مع الواقع المجتمعي وما يضم من صراعات فأنتج حالة واسعة من التوتر والعنف واستعمال القوة المسلحة تناغم مع الرغبة الأمريكية والإقليمية لمزيد من التوتر والعنف المسلح في الأعوام (2005 2008) فتسبب بتفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية والاجتماعية وترافق مع اخفاق القوات الأمريكية بضبط الأمن في العراق (سبع، 2015، ص 65).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) ولحد الان بقيت إشكالية الأمن حاضرة أمام صانع القرار السياسي وفي تفكير المواطن العراقي الذي يعاني من الأزمات الأمنية لكن المنعطف الخطير تمثل بسقوط مدينة الموصل وأجزاء من محافظات صلاح الدين والانبار وديالى وبابل وكركوك في (10 حزيران 2014) على ايدي ما يعرف "بتنظيم الدولة الإسلامية " فتسبب بارتفاع عدد المهجرين والنازحين إلى أعداد تفوق ما حصل في عامي (2006و2007) وفقدان السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي العراقية وتدمير كبير في البنى التحتية مما ادخل العراق في حرب على الإرهاب أثرت بشكل واضح على مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية فضلا عن استنزاف موارد الدولة التي صارت توجه نحو الأمن والدفاع بدلاً عن صرفها في مجالات الإعمار وبناء البنى التحتية والخدمية.(سبع، 2015، ص71-72).

ثالثا: المجال الاقتصادي: على الرغم من أن العراق يعد من البلدان الغنية اقتصاديا لتنوع مصادر النشاط الاقتصادي فيه إلا أن البلاد بقيت ضمن دائرة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة لعوامل عدة من أبرزها الحروب وعدم إدارة النشاط الاقتصادي بمهنية وعلمية وعلى وفق النظريات والدراسات الحديثة . ومع ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى أرقام كبيرة وزيادة العراق لصادراته النفطية إلا أن الموارد المالية الهائلة التي حصل عليها العراق من جراء تصدير النفط لم توظف بشكل صحيح مما ولد أزمات اقتصادية كبيرة بمجرد انخفاض الأسعار انعكست على وضعه السياسي وواقعه الاجتماعي نتيجة لغياب الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المدروسة حاضراً ومستقبلاً ولأسباب عدة من أهمها:

عدم وضوح الفلسفة الاقتصادية للدولة في المرجعيات القانونية وتناقض التشريعات الاقتصادية لعدم وجود توجه اقتصادي واضح للدولة وكان الاعتماد على العوائد النفطية فقط مع تراجع كبير في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الزراعي الذي شهد انتكاسات حادة حولت العراق إلى بلد مستورد لأبسط المنتجات الزراعية رافقه غياب شبه تام للقطاع الصناعي وانعدام السياحة وتخلف نظام الضرائب أي أن الاقتصاد العراقي كان اقتصادا ريعياً في تعامله مع نفقات الدولة كالنفقات التشغيلية والاستثمارية والأمن والدفاع فضلا عن غياب الرؤى والسياسات الاقتصادية المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية رافقها غياب الرؤية السياسية الاقتصادية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية على وفق خطط مدروسة خمسية أو عشرية لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب تنعكس إيجابياً على معدل الدخل القومي ومنه إلى الدخل الفردي للمواطنين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالعكس فقد أدت تلك السياسات إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل وانتشار البطالة بين فئات المجتمع وخصوصا من الخريجين الشباب أوصلت البلاد إلى حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وأفرزت ظواهر جديدة غزت المجتمع العراقي بقوة مثل انتشار الجريمة وغسيل الأموال وتهريب المخدرات وتعاطيها وإدمانها بنسب كبيرة بين أوساط الشباب وتهريب السلاح والخطف والابتزاز وعمليات السطو المسلح التي تنامت بشكل واضح مع انتشار العصابات المسلحة في عموم العراق رافقها ضعف الأجهزة الأمنية والرقابية وانتشار الفساد والرشوة في جميع مفاصل الدولة الرسمية فضلا عن تردي الخدمات العامة كالماء والكهرباء والصرف الصحي والتعليم وانتشار الفقر بين فئات لا بأس بها من العراقيين وتدهور في النظام الصحي مما أصبح يهدد بفقدان الهوية الإنسانية للكثير من أبناء الشعب العراقي بعد أن فقدوا هويتهم الوطنية ووصل العديد من العراقيين إلى حالة اليأس من تحسن الأوضاع في العراق (داود، 2014، ص 10 – 13).

واجه العراق تحديات خارجية إقليمية ودولية أسهمت في عدم الاستقرار وعلى جميع الصعد بما فيها الاستقرار السياسي وتمثلت بتدخلات دول الجوار والتدخلات الدولية والتي حصلت بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق فوقعت البلاد تحت تأثير ثلاثة محاور من التأثير الإقليمي وهي: المحور العربي والمحور الإيراني والمحور التركي والتي تنافست فيما بينها لأحداث تأثير كبير في الساحة العراقية يصب في مصلحة كل محور وكلها على حساب الشعب العراقي؛ فإيران مارست دوراً إقليمياً بارزاً على الساحة العراقية وتدخلت في شأنه الداخلي وكان لها الدور البارز في التأثير على استقرار العراق من عدمه ولا سيما في الاستقرار السياسي لأنها كانت تخشى من نجاح المشروع الأمريكي في العراق خوفا من أن تكون هي المرحلة الثانية في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب فاستعملت العراق ورقة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما فيما يتعلق ببرنامجها النووي وكانت في حالة صراع مع جميع القوى المؤثرة على الساحة العراقية وهي الولايات المتحدة وتركيا والسعودية. اما تركيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد سعت إلى تقديم الدعم والمساعدة للأطراف العراقية الموالية لها بالتنافس مع إيران وهو ما اضر بالمجتمع العراقي واستقراره ودفعه للانشقاق بين محورين مختلفين على أساس ديني طائفي شوه البعد الثقافي للمجتمع العراقي كمجتمع متنوع يرفض النعرات الطائفية والمذهبية. وأسهمت العوامل الدولية في عدم الاستقرار السياسي في العراق فالولايات المتحدة وهي صاحبة المشروع العراقي طبقت تجربة سيئة في العراق بواسطة دستور لم يؤد إلى عملية سياسية ناجحة بل افرز عملية متعثرة ومتعبة ولا تمت للديمقراطية بصلة وسادت فيها التجاذبات السياسية والصراعات الإقليمية لأنها قامت على تقسيم البلاد عرقيا وطائفيا منذ إعلان السفير (بول بريمر) عن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي وما تلاه من خطوات كانت تستند إلى تقسيم المجتمع طوائف وملل واديان وكل ذلك لأن الديمقراطية مفصلة حسب المواصفات الأمريكية وليست العراقية فيما نأت الأطراف الدولية الأخرى بنفسها بعيدا عن الأوضاع العراقية وخصوصا روسيا والصين ولم تقدما أي جهد أو تحرك لمعالجة الحالة العراقية (داود، 2014، ص 14).

أخذت مسألة تداول السلطة أهمية سياسية في النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال؛ اذا أن المجتمع العراقي مجتمع متنوع ومتعدد ولا يمكن أن يحكم قسريا على وفق إرادة واحدة لحزب أو طائفة أو مذهب أو قومية لذاتها لصعوبة تمثيل جميع مصالح الشعب في تنظيم سياسي واحد فمن هنا تأتي أهمية تداول السلطة سلمياً منهجا وممارسةً في أي تطور سياسي واجتماعي يكفل الاستقرار والتقدم لأن الديمقراطية الحقيقية هي القائمة على التنوع والتعدد بطريق تسمح بالمنافسة وتمنع الصراع والاحتراب الداخلي بين المكونات والأحزاب وتضمن تداول السلطة بطريق دستورية شرعية (والي، 2017، ص 77-78).

كان الاحتلال هو المسبب الخارجي بانتقال السلطة في عام 2003 بصورة ليست سلمية ولا ديمقراطية وهو الذي بدأ بتشريع العملية الديمقراطية ولم تستطع القوى الموجودة على الساحة العراقية من ممارسة الحكم بطريقة ديمقراطية لأنها اما أن الاحتلال قد أوجدها وإما جاءت بطريقة المحاصصة الطائفية والعرقية التي جاء بها الاحتلال فهي بهذا وليدٌ له مهما اختلفت أسباب وجودها اعتمد النهج التوافقي للحصول على المنافع والمكاسب السياسية والمادية التي أنتجت أزمات سياسية وأمنية واجتماعية متلاحقة وأبعدتها عن الإطار الوطني المنشود. وعلى الرغم من أن دستور 2005 جاء بنصوص تضمن التداول السلمي للسلطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا انه لم يكتب بصورة طبيعية اشتركت فيها جميع القوى السياسية حتى وان كان الشعب هو الذي أقره عن طريق الاستفتاء فهو بهذا لم يؤسس لمنهج متكامل لرؤية التبادل السلمي للسلطة وحمل الكثير من التناقضات التي أربكت العملية السياسية برمتها؛ فالقيمة المؤسسية لمبدأ تداول السلطة لا تكمن في تهيئة إمكانيات العمل السياسي المرخص دستوريا وقانونيا فقط وانما في توفير آليات ومستلزمات ناضجة للتداول بين الأحزاب والكتل السياسية أيضاً ومن تلك الآليات هي وجود المعارضة البرلمانية الرسمية بالمفهوم الذي تتجسد كقوة سياسية وطنية قادرة على مراقبة أعمال الحكومة والبرلمان وسياستهما وطرح المعالجات والبدائل للسياسات المتبعة في الشأن العام والرجوع إليها والتشاور معها في الأزمات التي تواجهها الدولة مثلما يجري في النظم العريقة ديمقراطيا مثل بريطانيا ويوفر لها فرصة طرح مواقفها من سياسة الحكومة والدفاع عن حظوظها بالوصول إلى السلطة لكنها أظهرت معارضة كسيحة من داخل النظام والحكومة نفسها حسب الانتماءات الطائفية والعرقية ومعارضة خارجية لم تعترف أصلاً بالعملية السياسية كهيئة علماء المسلمين وأخرى مسلحة استعملت القوة لتغيير النظام السياسي برمته؛ وهذا يعكس أن المعارضة البرلمانية لم تتشكل في النظام الجديد على وفق المعادلة الصحيحة أن يفوز بالأغلبية يشكل الحكومة فيما تذهب الأقلية للمعارضة وهو ما لم تلتزم به كل القوى السياسية منذ (2005 حتى 2014) على الرغم من أن الدستور وصف النظام السياسي بأنه نظام برلماني يقضي بقبول الأقلية بحق الأغلبية بتشكيل الحكومة وإدارة شؤون الحكم وبالمقابل اعتراف الأغلبية بحق الأقلية أن يكون لها رأي ومواقف إزاء سياسات الأغلبية وما تتخذه من قرارات حكومية أو برلمانية (والي، 2017، ص 83-86).

في حقيقة الأمر ومن متابعة تطورات العملية السياسية الديمقراطية في العراق بعد الاحتلال توضح أن النظام السياسي البرلماني لم يكن يمثل في الواقع إلا واجهة لسلطة سياسية – اجتماعية قامت مرتكزات حكمها الحقيقية في ظل سيطرة قوات الاحتلال أكثر من كونه قد حصل بتكوّن قوى سياسية – اجتماعية فرضتها أصول الفكرة الديمقراطية لأنها مرتبطة أصلاً بعامل تغيير خارجي وليس داخلياً يتصل بعوامل تغيير نوعية في القيم السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع أو لدى الأحزاب والكتل السياسية نفسها. أن ترسيخ المنهج الديمقراطي في العراق يعد ضرورة لبناء نظام ديمقراطي يهيئ الشروط اللازمة لنشوء سلطة مستقرة وعقلانية قادرة على ضمان مشاركة القوى السياسية كافة حسب مبدأ التداول في السلطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دون احتكار طرف واحد لها بذريعة الأغلبية الاجتماعية لمواجهة المشاكل التي تعصف بالدولة سواء كانت إرهابية أو مذهبية سياسية أو طائفية وتستفيد من الأخطاء التي وقع بها النظام السياسي قبل الاحتلال والذي لم يسمح بمشاركة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الاختيارات السياسية الوطنية عن طريق مؤسسات فاعلة في الحياة السياسية. أن توظيف المؤسسات الدستورية والسياسية والقانونية للنظام السياسي لصالح قوى وأحزاب سياسية خلق حالة عدم توازن سياسي واجتماعي بين الكتل والأحزاب انعكس على العملية السياسية نفسها باعتماده على المحاصصة الطائفية والعرقية أبعدها عن نظام المؤسسة مما أدى إلى ظهور قيادات كتلية وحزبية استندت إلى القيم التقليدية غير الديمقراطية في تداول السلطة وممارستها وكشفت عن ميولها الطائفية والتفردية في الحكم وفرضت أسبقيتها وتوجهاتها التوافقية وسخرت مؤسسات الدولة والنظام لخدمة ذلك والحصول على منافع مادية وأصبحت مصلحة الدولة تتمثل بمصلحة قيادات الكتل والأحزاب بعدما تحولت إلى قوى سلطوية وليست قوى سياسية للدولة؛ الأمر الذي قاد بالنتيجة إلى عدم الاستقرار السياسي واتباع الأسلوب الخارجي لاحتكار السلطة وحصر تداولها - بعيدا عن نظام المؤسسة – بطائفة ضيقة لا تسمح لأية طائفة أخرى أو جماعة تختلف معها أو تنافسها بالتناوب معها في السلطة بشكل فاعل ومؤثر على القرار السياسي إلا بالقدر الذي تمليه عليه مصالحها (والي، 2017، ص 92 – 95).

المطلب الرابع: المشاركة السياسية بعد الاحتلال

ارتبط مفهوم المشاركة السياسية ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية وعُدّ التعبير العملي عنها، فلا يمكن تصور مشاركة سياسيةٍ فاعلةٍ ذات أثر في القرار السياسي، لأي بلد، ما لم تكن فيه ديمقراطية راسخة يوفر لها النظام السياسي أنظمة وآليات تجري فيها المشاركة السياسية لتتحول إلى أنظمة لاختيار الحكم والتداول السلمي للسلطة، وإن عجز النظام عن توفير تلك الآلية فإنه يمكن أن يُعد نظاماً استبدادياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هذا المنطلق فإن المشاركة السياسية تُعدّ بأنها النشاط السياسي الذي يرمز إلى إسهام المواطنين ودورهم في النظام السياسي وهي بحسب (صموئيل هنتغتون) و(جون نلسون) تعني النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون للتأثير في عملية صنع القرار الحكومي بصرف النظر عن أن يكون هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنفياً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال (البيج، 1997، ص 64).

وتختلف المشاركة السياسية للمواطنين تبعا للنظام السياسي في الدولة وتتوقف مستوياتها على طبيعة النسق السياسي في البلاد وتتخذ أشكالا تلائم نمطه لاختلاف الأدوار التي يؤديها الفرد في ذلك النسق ، كالمواطن الذي يتوقف دوره على الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة والسياسيين وأعضاء الحزب النشطين إذ تكون العلاقة بينهم على أساس الترتيب الهرمي في لعب الأدوار وفقا لشكل المشاركة ومداها (ربيع، 1971، ص 217-218).

وفي هذا السياق نجد أن الحياة السياسية في العراق قد اتسمت قبل احتلال قوات الولايات المتحدة الأمريكية له وإسقاط نظامه السياسي، بسيطرة الحزب الواحد على الدولة، وكان زعيم الحزب هو رئيس الدولة وهو السلطة التنفيذية ومجلس محدود يشكل السلطة التشريعية ولا يسمح بتشكيل الأحزاب داخل البلاد مما اضطر عناصرها إلى اللجوء إلى الخارج لتشكيلها. اما منظمات المجتمع المدني فلم تشكل حضورا واضحا في بنية النظام السياسي إلا بما يريده النظام نفسه ويسخرها لأجله وغلبت عليها التبعية للنظام وكان يعتمد عليها في دعمه في الاستفتاءات وتجديد الولاء لرئيس النظام ومساندته بالتظاهرات والاحتفالات التي تظهره بمظهر النظام الشعبي الديمقراطي المستند إلى دعم طبقات الشعب المختلفة؛ وبعد سقوط النظام السياسي في 9 نيسان 2003 تغير الحال بالكامل وانقلب انقلاباً تاماً فشُكلت الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها الدينية والعلمانية والقومية وظهرت في الساحة السياسية العشرات من مؤسسات المجتمع المدني مجهولة الارتباط وانتشرت حرية الصحافة والنشر وبطريق اقرب إلى الفوضى منها إلى الطرق المنظمة على وفق القوانين المرعية وكان لكل تلك التطورات آثار واضحة على طبيعة المشاركة السياسية في البلاد وحجمها (نعمة، 2009، ص 118).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما أسلفنا فإن التغيير الذي حصل في العراق لم يكن بفعل قوى داخلية عراقية أو نتيجة طبيعة لعملية ديمقراطية متفق عليها بموجب القوانين النافذة بل جاء بقوة الاحتلال الخارجي الذي اسقط كيان الدولة وأركانها ومنها السلطة السياسية وجرى احتلال الأرض وأصبح الشعب خارجاً عن نطاق التأثير إلى حين؛ أي اننا أصبحنا أمام محو كامل لكيان الدولة ومقوماتها وهويتها أيضاً (راشد، 2006، ص 136).

وبعد صدور قرار مجلس الأمن المرقم (1483 في 22 أيار 2003) الذي عدّ الولايات المتحدة وبريطانيا قوتي احتلال شُكّل مجلس الحكم – وكما أسلفنا في صفحات سابقة - بطريقة روعيت فيها الاصطفافات القومية والطائفية الأمر الذي أسس للولاء للانتماءات الفرعية بدلا عن الانتماء للهوية الوطنية وهو ما لم يعرفه العراق في تأريخه الحديث وكان الهدف منه ضرب الوحدة الوطنية وتدميرها، ولم يكن للشعب العراقي أي رأي في ذلك التقسيم الذي طبع الحياة السياسية وما زال إلى الان بالرغم من رحيل الاحتلال وقواته؛ والادهى أن مجلس الحكم الذي شكله "بريمر " لم تكن له صلاحيات اتخاذ أي قرار إلا بالرجوع إلى سلطة الائتلاف ومصادقتها، مما حدا ببعض الأطراف الحزبية المُؤسسة سابقا إلى رفض صيغة مجلس الحكم ورأت انه لا يمثل الخريطة السياسية الحقيقية في العراق؛ فقد جاء في بيان للحزب الإسلامي العراقي " أن هذه التشكيلة لا تمثل مكونات المجتمع العراقي بدقة لكنها تعبر عن حقيقة المكونات الأساسية له"؛ أما حزب التحرر فقد وصف المجلس بأنه "مسرحية أمريكية يراد منها تفتيت الشارع العراقي ويشكل مقتلا للعراقيين" (الربيعي، 2005، ص 41- 71).

أعقب مجلس الحكم تشكيل حكومة عراقية مؤقتة في(30حزيران 2004) بموجب خطة وضعها "الاخضر الابراهيمي" مبعوث الأمم المتحدة وقد روعي فيها الابتعاد قليلا عن المحاصصة الطائفية والعرقية وضمت أعضاء من التكنوقراط، وكانت برئاسة "إياد علاوي " الذي تسلم من "بريمر " وثيقة انهاء الاحتلال وتسليم السيادة للعراقيين، وضمت (25) وزارة لكل عضو من أعضاء مجلس الحكم أن يعين وزيرا من الموالين له أو من عائلته أو أقربائه وجرى أيضاً تقسيم الوزارات السيادية (الداخلية والدفاع والنفط والخارجية والمالية) إلى ثلاثة للشيعة وواحدة للسنة وأخرى للأكراد). لكن الإبراهيمي أعرب في مؤتمر صحفي عن عدم ارتياحه لتلك النتيجة لكنه فسرها بالقول " كان الأمريكان يحكمون البلاد وقد أخذنا بالاعتبار وجهة نظرهم" (نعمة، 2009، ص 123).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبموجب قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية انتخب المجلس النيابي في (30كانون الثاني 2005) وتولى المجلس الإعداد لكتابة الدستور وأقرّ في 22آب 2005) وعرض للاستفتاء في (15 تشرين الأول 2005) وحصل على نسبة تأييد (63%) من مجموع المقترعين (جاسم، 2006، ص 78).

أفرزت نتائج انتخابات (30كانون الثاني 2005) ثلاثة اتجاهات من بين الذين قاطعوا العملية السياسية من العرب السنة:

الأول: رفض العملية السياسية برمتها واستمر بالعمل المسلح.

الثاني: أعلن معارضته السياسية للعملية السياسية وسوغ سبب المعارضة من أنها غير شرعية لأنها تحت ظل الاحتلال.

الثالث: قرر المشاركة واغتنام الفرصة لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ويتمثل بتيار الإخوان المسلمين ممثلا بالحزب الإسلامي العراقي.

لكن التيار الثاني وهما جبهة الحوار الوطني والمؤتمر العام لأهل العراق عادا وانضما إلى العملية السياسية وكونا مع الحزب الإسلامي ما يعرف بجبهة التوافق العراقية ودخلت الانتخابات مجتمعة ممثلاً للعرب السنة في العملية السياسية.

أما في الجانب الشيعي فقد ظهر التيار الصدري الذي عدّ ظهوره نتيجة لغياب المشروع الوطني والعمل بنظام المحاصصة الطائفية والقومية وكذلك الخلافات التي تواجه المكون الشيعي سواء على صعيد تعدد المرجعيات الدينية ومدارسها أو لاعتبارات اجتماعية أو مناطقية أو عشائرية؛ وظهر تيار الفضيلة الأمر الذي عكس التنوع في المحيط وعدم استئثار كيان واحد بالحكم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يخص الأكراد، وبالرغم من الخلافات حول توزيع السلطة والثروة في مناطق النفوذ فقد استمر التحالف بين الحزبين الرئيسين من اجل تحقيق أهداف متفق عليها وهي الفيدرالية وتقاسم الثروة وإعادة رسم الخريطة الكردية والعمل على ضم كركوك وبعض المناطق إليها (النصراوي، 2007، ص 154-156).

أعقب سقوط النظام السياسي في العراق على ايدي القوات الأمريكية ظهور أحزاب وتيارات سياسية عدة طرحت نفسها مدافعة عن حقوق وامتيازات مذهب أو طائفة أو قومية أو طبقة اجتماعية ولم يطرح أي كيان سياسي جديد نفسه مدافعاً عن عموم الشعب العراقي ويسعى من اجل بناء دولة برلمانية تعددية ديمقراطية تمثل جميع العراقيين على اختلاف انتماءاتهم وأطيافهم وتنظر إليهم بمسافة متساوية واشتركت في المرحلة الأولى ستة تنظيمات حزبية اعتمدتها قوات الاحتلال وجميعها كانت في جانب معارضة النظام السياسي الذي أسقطه الاحتلال وهي: الحزبان الكرديان، الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة الإسلامية ممثلين عن الشيعة والحزب الإسلامي العراقي ممثلا عن العرب السنة والحزب الشيوعي العراقي ممثلا عن المنهج الليبرالي ثم دخلت قوى ليبرالية أخرى كحركة الوفاق الوطني والمؤتمر الوطني فأدى إلى هيمنتها على المشهد السياسي منذ بدايته وحتى الان (النصراوي، 2007، ص 145-155).

بعد تشكيل حكومة (إياد علاوي) عقد مؤتمر وطني ضم (1000) شخصية انتخب منهم (548) عضوا يمثلون المحافظات على أساس عضو لكل (50000) نسمة و(100) هم أعضاء الهيئة العليا و(140) للأحزاب والتيارات السياسية ومثلهم للشخصيات العلمية والفنية والثقافية والعشائر و(70) يمثلون منظمات المجتمع المدني و(300) اختارهم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة وكانت مهمة أعضاء المؤتمر على مدى ثلاثة أيام هي اختيار (100) عضو بينهم (22) امرأة توزعوا بين (19) عضوا حصة أعضاء مجلس الحكم و(21) للأحزاب السياسية و(21) للقادة المحليين و(11) مقعدا لممثلي الأقليات و(10) لزعماء العشائر و(10) لممثلي المجتمع المدني و(8) للمستقلين يمثلون المجلس الوطني المؤقت.(البيان العدد 120 تموز 2004).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظم العراق أول انتخابات نيابية في (30 كانون الثاني 2005) لانتخاب (275) عضواً للجمعية الوطنية وانتخاب أعضاء مجالس المحافظات حسب الكثافة السكانية لكل محافظة وانتخاب المجلس الوطني الكردستاني لتصبح الجمعية الوطنية أعلى سلطة أو هيئة تشريعية في البلاد للمرحلة الانتقالية التي تمتد لعام كامل ولها حق ممارسة مجموعة من المهام ابرزها كتابة مسودة الدستور والإعداد للاستفتاء عليه ومن ثم إجراء انتخابات نيابية فضلا عن المصادقة على مشروع الموازنة وتشريع القوانين (قانون إدارة الدولة الانتقالي، المادتان 30 و31).

أجريت الانتخابات في العراق بطريقة الاقتراع السري المباشر لجميع المواطنين ممن بلغ الثامنة عشر من العمر وشارك فيها (8,456,266) ناخبا من مجموع من يحق لهم التصويت والبالغ عددهم (14,200000) ناخب وبلغت نسبة المشاركة فيها 58% وسجلت محافظة الانبار اقل مشاركة بنسبة (2%) تلتها محافظة نينوى (17%) وصلاح الدين (25%) وسجلت محافظات الوسط والجنوب نسبة مشاركة تقدر بـ (71%) والمحافظات الشمالية ذات الأغلبية الكردية فقد بلغت نسبة المشاركة فيها (80%). وعلى صعيد الكيانات السياسية فقد شارك فيها
(223) كياناً سياسياً و(35) ائتلافاً سياسياً و(48) مرشحا مستقلاً؛ وبلغ عدد المرشحين للانتخابات الثلاثة (الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات والبرلمان الكردستاني) حوالي (17) ألف مرشح منهم (7761) تنافسوا على مقاعد الجمعية الوطنية الـ (275).(موقع المفوضية المستقلة العليا للانتخابات).

حصلت القوى الرئيسة على الأغلبية الساحقة من المقاعد إذ حصل الائتلاف العراقي الموحد (الشيعي) على (140) والتحالف الكردستاني على (75) مقعداً والقائمة العراقية على
(40) مقعدا وتوزعت المقاعد الباقية وعددها (19) بين قوائم مختلفة. وبعد إعلان النتائج شكل الائتلاف العراقي الموحد الحكومة الانتقالية برئاسة (ابراهيم الجعفري) وضمت (32) حقيبة وزارية و(4) نواب لرئيس الوزراء وروعي في تقسيم الحقائب الوزارية عدد المقاعد التي حصل عليها كل كيان أو ائتلاف (قانون إدارة الدولة الانتقالي، المادتان 30 و31).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان من ضمن مهام الجمعية الوطنية الانتقالية والحكومة الانتقالية كتابة الدستور فضلا عن مهام أخرى إذ أنجزت مسودة الدستور ومن ثم الاستفتاء عليه في (15تشرين الأول 2005) والملاحظ أن عدد المشاركين في الاستفتاء قد ارتفع إلى (63%) قياسا إلى نسبة المشاركين في الانتخابات النيابية الأولى وصوت بالموافقة على الدستور (78%) من المشاركين وقد رفضت الدستور محافظتان هما الانبار وصلاح الدين إذ كانت محافظة الانبار في المرتبة الأولى من الرافضين وبنسبة (96%) تلتها محافظة صلاح الدين بنسبة (81%) ثم نينوى بنسبة (55%) وديالى بنسبة (48%) وكركوك (37%) وبغداد (22%)؛ وكانت أعلى نسبة تأييد للدستور في محافظة دهوك إذ بلغت (99%) تلتها العديد من المحافظات وبنسب متقاربة؛ وبما أن الدستور لم يرفضه ثلثا المواطنين في ثلاث محافظات كما ينص قانون إدارة الدولة الانتقالي فقد عُدّ نافذاً (موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق 15 تشرين الأول 2005).

والملاحظ هنا أن المحافظات التي قاطعت انتخابات 30 كانون الثاني 2005 بنسب متفاوتة قد شاركت بنسب أكبر في الاستفتاء على الدستور ظناً من مواطنيها أن بإمكانهم إسقاط مشروع الدستور لأنه يضم فقرات تتحدث عن إنشاء أقاليم فضلا عن أن مشاركة أبنائها في كتابة الدستور كانت ضعيفة واسند إلى ممثليها دور المراقب في أغلب لجان كتابة الدستور.

شهد العراق أول انتخابات لأعضاء البرلمان الذي سمي في الدستور الجديد بـ (مجلس النواب) في 15(كانون الأول 2005) وتميزت عن سابقاتها بازدياد عدد الأحزاب والكيانات السياسية المشاركة فيها ونسب أكبر من المشاركة لاسيما المحافظات المقاطِعة وكانت الانتخابات أكثر تنظيما؛ إذ ادلى (12191133) ناخبا بصوته من (15,568,702) ممن يحق لهم الاقتراع من بينهم (295377) ناخبا في (15) دولة خارج العراق توزعوا بين (6230)مركز انتخابي و(31384) محطة اقتراع؛ وشمل لأول مرة القوات الأمنية بمختلف صنوفها والسجناء والمرضى في المستشفيات، وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات (74%) أي مما يشكل زيادة واضحة في أعداد المواطنين المقترعين واعتمدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على (949) مراقباً دولياً (الربيعي، 2005، ص 71).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسفرت نتائج الانتخابات عن تغيّر في الخارطة السياسية لمصلحة العرب السنة والقوى الليبرالية فحصل الائتلاف العراقي الموحد (يضم الأحزاب والتيارات الشيعية) على (128) مقعدا والقوى الكردية على (53) مقعدا وجبهة التوافق العربية (تضم تشكيلات سنية مختلفة) على 44 مقعدا والقائمة العراقية (وتتألف من شخصيات ليبرالية) على (25) مقعدا وجبهة الحوار الوطني (سنية) على (11) مقعداً وتوزعت المقاعد المتبقية بين الكتل والأحزاب الصغيرة وأخرى حسب نظام (الحصص) لبعض المكونات.

خاض العراقيون تجربة انتخابية رابعة في (7 آذار 2010) أسفرت عن "فوز قائمة رئيس الوزراء الأسبق (إياد علاوي) بحصولها على 91 مقعداً، في حين حصل ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي على 89 مقعداً، في حين حصل الائتلاف الوطني العراقي على 70 مقعداً، وحصلت القائمة الكردستانية على 43 مقعداً (موقع المفوضية العليا).

إن من أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها على هذه الانتخابات أنها شهدت إقبالاً أقل من سابقتها بالرغم من تعدد الدوائر الانتخابية، إذ عُدّت كل محافظة دائرة انتخابية، واعتمد نظام "القائمة المفتوحة" الذي يتيح للناخب اختيار شخص واحد ممثلاً له في البرلمان من قائمة معينة فلم تتجاوز نسبة المشاركة فيها (62%) في حين كانت في انتخابات 2005 (76%) وشهد تزايد الإقبال في المحافظات الوسطى والشمالية والغربية وكان العزوف واضحاً في بغداد والمحافظات الجنوبية وبرزت فيها ظاهرة الانشقاقات في الأحزاب والكتل البرلمانية نفسها وظهرت تيارات وطنية علمانية ذات رؤية سياسية لتشكيل كيانات انتخابية ليست طائفية أو في الأقل لا تعطي أولوية طائفية في برامجها وضمت خليطاً مذهبياً من المرشحين وتبنت في منهجها خطاباً يحاول قدر الإمكان الابتعاد عن الطائفية (كبه، 2015، ص 1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (1) نسب المشاركة في الانتخابات الرابعة في (7 آذار 2010)

المحافظة	نسبة المشاركة (%)
دهوك	%80
اربيل	%76
السليمانية	%73
بغداد	%53
كركوك	%73
نينوى	%66
صلاح الدين	%73
ديالى	%62
الأنبار	%61
ميسان	%50
البصرة	%57
ذي قار	%60
واسط	%60
النجف	%61

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المثنى	%61
كربلاء	%62
القادسية	%62
بابل	%63

جاءت المحافظات الشمالية ذات الأغلبية الكردية في المراتب الأولى في المشاركة وسجلت في دهوك (80%) وفي اربيل (76%) وفي السليمانية (73%)، في حين بلغت نسبة المشاركة في العاصمة بغداد (53%). وسجلت محافظة كركوك نسبة بلغت (73%).

وأظهرت نسبة المشاركة في المحافظات السنية التي قاطعت انتخابات عام 2005 نسباً متقدمة، حيث بلغت في محافظة نينوى (66%) وفي صلاح الدين (73%) وفي ديالى (62%) وفي الأنبار (61 %). أما المحافظات الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية فسجلت نسب مشاركة أقل من باقي المحافظات، وكالآتي:

ميسان (50%)، البصرة (57%)، ذي قار (60%) واسط

(60%)، النجف والمثنى (61%) لكل منهما، و(62%) في كل من كربلاء والقادسية،

و(63%) في بابل.

ولم تخرج التجربة الانتخابية الرابعة في 30 نيسان 2014 عن سابقاتها إذ بلغت نسبة المشاركة فيها (60%) وفازت القوائم نفسها لكن أياً منها لم يحقق الفوز الذي يؤهله لتشكيل حكومة بمفرده وحقق ائتلاف دولة القانون المرتبة الأولى بـ (92) مقعداً من مجموع مقاعد المجلس البالغة (328) مقعداً. وقد اعتمد في الانتخابات نظام (سانت ليغو) المعدل الذي افرغ القانون من محتواه لصالح الكتل الكبيرة واعتمد على القاسم الانتخابي (1,6) مما جعل المقعد النيابي يتطلب أصواتاً أقل للكتل الكبيرة وأكثر للكتل الصغيرة؛ ولم يفُز في الانتخابات بالأصوات التي حصلوا عليها بمفردهم سوى (19) نائباً فيما حصل الباقون عليها بأصوات القائمة (موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم من إجراء أربع دورات انتخابية إلا أن مجلس النواب لم يعبر عن الإرادة العامة الحقيقية التي تسهم بتطوير العملية السياسية والمشاركة فيها واخفق في وظيفة بلورة المصلحة العامة وتجسيدها لا بل أصبح معبراً عن المصالح الضيقة للقوى المشاركة التي لم تلتزم بالقوانين والدستور وأولتها على وفق مصلحتها؛ وبدل أن يكون مجلس النواب مؤسسة لممارسة الديمقراطية وتعليمها، تحول إلى حلبة للصراعات السياسية التي أثرت سلبياتها على الشارع العراقي، وصار مكانا لعقد الصفقات وتقاسم الحصص والمنافع مما أثّر كثيرا في دور المجلس يضاف إلى ذلك أن النواب لم يكونوا مدافعين عن مصلحة الشعب بل كل يدافع عن مصالح فئوية فكانت قرارات المجلس ضعيفة وخاضعة لرغبات أعضاء المجلس وتوجهاتهم وليس لتطلعات الشعب؛ ومما زاد الأمر ضعفاً وتعقيداً تطبيق مبدأ الديمقراطية التوافقية التي تطبق في المجتمعات المنقسمة فأنتجت حكومات محاصصة أحدثت تداخلاً بين السلطة والمعارضة، وكانت النتيجة الطبيعية هي تشكيل حكومة بما سمي بـ (مقلوب البرلمان) أي أن الحكومة هي التي شكلت البرلمان ففقد القدرة على محاسبتها في حال تقصيرها؛ والعضو في مجلس النواب يمثل حزبه والوزير يمثل حزبه أيضاً وهو في الحال هذه لا يمكن حجب الثقة عنه فأصبحت الوزارة حاصل إرادات أحزاب وليس إرادة مجلس النواب (نعمة، 2009، ص 141-142).

ومن نافلة القول أن الوجود العسكري الأمريكي والمصالح الأمريكية في العراق ممثلة بمصالح نفطية ومالية لابد أن تترك أثراً ضاغطاً على القرار السياسي العراقي بكل مستوياته مما يُفرغ المشاركة السياسية من محتواها ومعانيها لأن الإدارة الأمريكية تصر على تحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة ومنها جعل العراق ساحة للحرب على الإرهاب بدل انتقالها إلى الداخل الأمريكي وهو في الواقع ترجيح لحياة الشعب الأمريكي ومصلحته على حياة العراقيين ومصلحتهم مما أدى إلى تغليب الملف الأمني على اعتبارات نشر الديمقراطية، وهو ما يتعارض مع حقيقة لأن أي نظام ديمقراطي يجب أن يعمل بعيدا عن أية ضغوطات قد تؤثر على السيادة يمكن أن يفرضها نظام سياسي لأية دولة أخرى؛ وبالرغم من أن السياسيين وصلوا إلى الحكم بطريق ديمقراطية إلا انهم كانوا يحتمون بالقوات الأمريكية لعجز القوات العراقية عن توفير الحماية لهم فكانت العديد من القرارات مرهونة بموافقة القوى الخارجية وهي قوات الاحتلال (سهيله، ص 119).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من وجود عملية سياسية يحكمها دستور وقوانين إلا أن شرعيتها ظلت نسبية بسبب تداخلات عدة منها التأثير الأمريكي على مجمل العملية السياسية والقرار السياسي في العراق وتأثير نظام المحاصصة الذي أصبح حجر الزاوية في العملية السياسية فأصبحت بموجبه الكثير من التوافقات والمحاصصات وكأنها قوانين أو أعراف لا يجوز الخروج عنها فاقترب العراق من تشكيل دولة الطوائف والمكونات بدلا عن الدولة الديمقراطية الحديثة، الأمر الذي احدث تصدعا في شرعية النظام السياسي العراقي. اما الأداء الحكومي فلم يشهد حالة من الاستقرار وظل الوضع الأمني متردیا والفساد ينخر أجهزة الدولة بكل مفاصلها واستمر تفشي البطالة والنقص الكبير في الخدمات فتناقصت كثيراً مقبولية النظام السياسي لدى المواطنين بالرغم من تأجيج الأحزاب اليمنية للعاطفة المذهبية قبل كل انتخابات وتوجيه الرأي العام نحو أهداف تخدم مشروعهم السياسي (نعمة، 2009، ص 143).

وتعد الأحزاب السياسية إحدى ركائز أية عملية سياسية أو مشاركة سياسية إذ تشكلت العديد منها في العراق بعد إسقاط قوات الاحتلال للنظام السياسي في العراق وكانت هذه الأحزاب تتسم عموما بالضعف والهشاشة لحداثة تجربتها وافتقارها للبرامج السياسية ولمحدودية قواعدها الجماهيرية وكانت ذات خطاب سياسي مترهل وثقافة تقليدية وتميزت ملاكاتها بقلة الكفاءة والخبرة الأمر الذي سبب إرباكاً في العملية السياسية؛ وأن التكوين الداخلي للأحزاب الناشئة كان يغلب عليها الزعامات الحزبية التقليدية المعمرة التي لا تستند إلى مرجعية ديمقراطية ولا تستجيب إلى ضرورات الحاضر القائمة على التغيير لأنها في الأساس لا تؤمن به وهي بذلك أصبحت بعيدة عن الديمقراطية مما يستوجب وصول جيل جديد من السياسيين القادرين على المواءمة بين الديمقراطية وأيدلوجيات الأحزاب والتي في أغلبها أحزاب دينية لا تؤمن بالديمقراطية الوضعية وتتقاطع معها وتصادم أحياناً لأن منهجها يؤمن بالحاكمية الإلهية وبذلك صارت اقرب إلى الأنظمة الثيوقراطية منها إلى الديمقراطية الليبرالية الغربية الحديثة المبنية على نوع من التعاقد الذي يقوم عليه كيان الدول الحديثة ويقضي بإخضاعه إلى فئة محدودة تحت مسوّغ انفرادها بهذا الحق الديني لتطبيق الشريعة وبناء الدولة الإسلامية (نعمة، 2009، ص 145).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الأحزاب الشيوعية أو الماركسية فقد قبلت التعامل مع قوات الاحتلال وكانت برامجها تهادن قواته وتؤمن بولادة الديمقراطية في ظل الاحتلال ونشأ تيار "ديمقراطي" يعمل تحت عباءة التيار الديني المتطرف والسلفي ويشارك في ممارسة الطقوس الدينية لكل الطوائف مما أساء إلى دور العمل الحزبي وسمعته بشكل عام (ياسين، 2004، ص 18-19).

واقتصرت الأحزاب الدينية على فئات اجتماعية معينة دون غيرها إما مذهبية وإما طائفية وإما قومية ونصب بعض الأحزاب نفسه وصيا على فئات معينة بسبب العقيدة الدينية والاثنية والقومية وهنا حصل الافتراق بين الفريقين ففي حين يرى الإسلاميون انهم أكثر تمثيلاً للقاعدة الشعبية فإن العلمانيين والليبراليين يعتقدون انهم الأقرب إلى الديمقراطية بمعناها الحديث وبالتالي كانت البرامج الانتخابية لا تمثل سوى فئة محددة وهذا ما انعكس على سلوك الناخبين وخياراتهم فصوتوا على أساس انتماءاتهم الفرعية فأصبح النواب في العراق يمثلون فئاتهم ولا يمثلون عموم الشعب وهذا ما يتنافى مع وظيفة الأحزاب السياسية كقناة مشاركة سياسية فضلا عن أن بعض الأحزاب كانت مجرد واجهات لشخصيات سياسية أو طائفية أو عشائرية ولم تتمكن من تجاوز الأطر المجتمعية التي انطلقت منها كما أن قانون الأحزاب العراقي الذي ينظم العمل الحزبي كان في طور الإعداد ولم ينظم القانون سوى مشاركة الأحزاب في الانتخابات (نعمة، 2009، ص145 -146).

ونتيجة لتلك العوامل فقد أخفقت النخبة السياسية والحزبية في توجيه الشارع العراقي نحو بناء ثقافة مشاركة سياسية واعية للتطورات السياسية والاجتماعية على الساحة السياسية العراقية لأن العقلية العراقية مازالت تقليدية تتأثر بالنوازع القبلية والطائفية دون النوازع الأخرى وأن الأحزاب العراقية حتى الكبيرة منها مازالت تعمل بثقافة سياسية غير واضحة المعالم وتخضع لأنماط الشعارات والشفاهية السياسية (الفلوجي، 2006، ص 192).

ومثلما كانت الأحزاب تتبع الولاءات الفرعية فقد انسحب هذا الأمر حتى على منظمات المجتمع المدني التي يفترض أنها تعمل لاحتواء التنوع الاثني والطائفي وتساعد في خلق بيئة مشاركة سياسية مجتمعية عبر هوية وطنية عراقية جامعة؛ إلا أنها انساقت أيضاً وراء الحزبية أو وراء الكسب المادي الذي توفره الجهات المانحة داخليةً كانت ام خارجية، وكانت فرصة لثراء القائمين عليها على حساب الأهداف الحقيقية التي أسست من أجلها (الدليمي، 2005 ص 69).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المؤشرات المهمة على ضعف الرأي العام العراقي تجاه المواقف السياسية العامة اياً كان حجمها ونوعها أنها لا تأخذها على محل الجد في حين تثور ثائرته حينما يجري التعرض للرموز الدينية والعشائرية والطائفية لأن العوامل الدينية ورجال الدين وشيوخ القبائل لا تشجع على رأي عام مستنير وشجاع ومؤثر على الساحة السياسية بل تسعى إلى إبقاء المواطن في دائرتها منفذا لأوامرها سواء كانت دينية ام طائفية ام قبلية ام سياسية (عطوان، 2006، ص 19-20).

ولم تخرج وسائل الإعلام بأنواعها كافة عن فلك الموجة الطائفية بالرغم من مساحة الحرية الواسعة التي تمتعت بها والخبرات الكبيرة التي تديرها إلا أنها بقيت مرتبكة وطائفية مرتبطة بالجهات التي تمولها أحزابا كانت ام جهات طائفية فأخفقت في أداء دورها في نشر أفكار المواطنة لأن الإعلام المحايد عنصر أساسي في بناء مرجعية وطنية شاملة وجامعة تجعل المواطن ينظر إلى المشاركة في العملية السياسية على أنها واجب يفرضه انتماؤه الوطني (ياسين، 2005، ص 209).

وشهد دور القبيلة والطائفة والقومية نمواً أكبر مما كان عليه فأصبحت الثقافة السياسية تستند إلى الانتماء الطائفي والعرقي والقبلي أكثر من انتمائها للهوية الوطنية العراقية وعلى حساب عوامل الكفاءة والعلم والموضوعية الأمر الذي تجسد بظاهرة منح أقرباء المسؤولين أدوارا في الحياة الحزبية والتنفيذية والتشريعية على حساب المواطنين الآخرين والمواطنة العراقية وبهذا النوع من الثقافة لا يمكن بناء وطن لأنه ينحسر في حيز مكاني ضيق جداً (الشبوط، 2007، ص57).

وهناك جملة من العوامل الأخرى المؤثرة في المشاركة السياسية والتي بمجملها ساعدت في التخندق الطائفي والعرقي والقبلي وأسهمت في الحد من انتشار ثقافة المشاركة السياسية الحقيقية ومنها ثقافة الخضوع التي كانت سائدة في زمن النظام السياسي السابق وشيوع ظواهر العنف والإرهاب والاعتداءات التعسفية وانتهاك حقوق الإنسان لأسباب طائفية وهجرة السكان خارج العراق وضعف الطبقة الوسطى وانتشار البطالة وتجذّر ظاهرة الفساد المالي والإداري والتي وصلت إلى درجات متقدمة على مستوى العالم وانتشار الفقر بين طبقات واسعة من الشعب وتدهور أنظمة التربية والتعليم (نعمة، 2009، ص 148 – 153).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني الآثار الأمنية للعلاقات الأمريكية العراقية

المطلب الأول: الاتفاقية الأمنية والانسحاب الأمريكي

يبدو أن حسابات الحقل الأمريكي في موضوع احتلال العراق لم تأتِ بما كانت تخطط له في البيدر العراقي، وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية وكأن التخطيط الاستراتيجي الذي تتميز به قد تبخر في حرارة العراق اللاهبة، وضاع في رمال صحرائه الغربية، وبدت وكأنها تبحث عن حلول تخلصها من مأزق اسمه العراق بأقل قدر من الخسائر، وربما احيانا بحفظ ماء الوجه. فبعد مرور ثلاث سنوات من السيطرة المطلقة على مقدرات العراق السياسية والأمنية والاقتصادية، شعر المسؤولون الأمريكان انهم يغرقون في مستنقع اسمه العراق، وسط تحديات داخلية فرضتها المقاومة العراقية وتشتت وتشرذم تعيشه القوى السياسية والعملية السياسية فيه، وصراع إقليمي وفر بكل قوة مستلزمات انغماس أمريكي عميق في المستنقع، وكذلك تداعيات دولية طعنت بمشروعية الحرب والأهداف التي شُنّت بسببها، وتطورات أمريكية داخلية، اقلها الأموال التي تصرف من دافعي الضرائب في حرب لا طائل منها وأعلاها تزايد اعداد القتلى الأمريكيين الذين يصلون يوميا إلى ذويهم، فكانت الولايات المتحدة أمام خيارات صعبة، لابد لصانع القرار الأمريكي أن يضعها جميعاً على طاولة البحث بكل ما فيها من سلبيات وإيجابيات، من اجل اختيار انجعها للتعامل مع المسألة العراقية.

كانت لجنة بيكر – هاملتون أول مؤشر على أن البوصلة الأمريكية لم تعد تعطي الاتجاهات الحقيقة للأوضاع في العراق اعقبها تقرير بترايوس – كروكر ثم مشروع جوزيف بايدن وكلها وان اختلفت في بعض المعالجات لكنها كانت تتفق على ما يُتّفق عليه "خروج آمن ومشرف من العراق" ولم يغِب عنها أيضاً موضوع العلاقات الأمريكية العراقية لما بعد الانسحاب والذي يجب أن يتخذ أشكالا بعيدة عن الإدارة الأمريكية المباشرة سياسيا وأمنيا واقتصاديا ولكنه في الوقت نفسه يحفظ للولايات المتحدة مصالحها الاستراتيجية التي يُعد العراق من حلقاتها المهمة منذ عقود وهو كما يصفه نائب وزير الدفاع الأمريكي الاسبق 2001-2005 (بول وولفوتز) بأنه "يشكل موطئ قدم رئيس للولايات المتحدة الأمريكية في قلب منطقة المربع الاستراتيجي والتي تضم منطقة الخليج العربي وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط" (الجادر، 2012، ص 22).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في شباط من العام 2008 شرع العراق والولايات المتحدة الأمريكية بمفاوضات لإعادة ترتيب العلاقات بين البلدين استناداً إلى فكرة طرحها الرئيس الأمريكي حينها جورج بوش على رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري المالكي في أثناء حضوره لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في شهر أيلول عام 2007 باتفاقية طويلة الأمد تأخذ بنظر الاعتبار مصالح الطرفين مع مراعاة انتهاء مدة ولاية القوات الأمريكية في العراق بموجب قرار مجلس الأمن المرقم 1546 والمحددة بنهاية عام 2008 (المعيني، 2012، ص 155).

لم تَسِر المفاوضات بين الطرفين على ما يرام وكانت نقطة الخلاف الرئيسة بينهما هي عدد القوات التي يمكن بقاؤها في العراق وكذلك الحصانة القانونية لها وهو شرط لابد منه في أي تواجد أمريكي خارج الحدود. كان الطرفان يحبذان وجودا عسكريا أمريكيا في العراق بعد سحب القوات الذي حدد في نهاية عام 2011 لأسباب أمنية (لتدريب القوات العراقية والسيطرة على المجال الجوي ومكافحة الإرهاب)؛ ولأسباب سياسية (لاستمرار مشاركة الولايات المتحدة وتوفير الطمأنينة لدول الجوار) وقد استقر رأي الرئيس الأمريكي باراك اوباما – بعد مشاورة مستشاريه - على إبقاء حوالي (10000) جندي لكن الرأي النهائي استقر على 5 آلاف جندي وقد ابلغ اوباما رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) بذلك وحصل على موافقته على إجراء مباحثات جديدة حول اتفاقية وضع القوات وموافقة جميع قادة الأحزاب العراقية باستثناء التيار الصدري الذي تشغل قائمته 40 مقعدا في البرلمان العراقي لكن الأحزاب العراقية باستثناء الكردية منها لم تكن متحمسة لإعطاء القوات الأمريكية الحصانة القانونية التي يستوجبها بقاؤها في الخارج حتى انتهت المدة القانونية لسحب القوات الأمريكية دون أن يحسم الأمر فانتهت المفاوضات وحسمت عملية الانسحاب (جيفري، 2014).

وبعد مفاوضات دامت (5 اشهر) توصل الطرفان إلى عقد اتفاقيتين متوازيتين جرى توقيعهما في وقت واحد في (17تشرين الثاني 2008) وبنسختين عربية وإنكليزية تتساويان في الحجة القانونية من حيث صيغتهما ودخلتا حيز التنفيذ في (1 كانون الثاني 2009) بعد أن تبادل الطرفان المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لاكتمال الإجراءات اللازمة للمصادقة عليهما لدى كل منهما لتنفيذ الاتفاق على وفق الإجراءات الدستورية النافذة لدى الطرفين (الاتفاقية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أطلق على الاتفاقية الأولى (اتفاق الإطار الاستراتيجي) لعلاقة الصداقة والتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة وضمت (11) قسماً والاتفاقية الثانية هي (اتفاقية وضع القوات) وضمت 30 مادة.

اتفاقية الإطار الاستراتيجي: وسميت أيضاً وثيقة إعلان المبادئ لعلاقة طويلة الأمد بين البلدين تحدد العلاقة الاستراتيجية بينهما تؤدي أولاً إلى إخراج العراق من طائلة البند السابع الذي وُضع تحته بعد غزو قواته للكويت عام 1990 وتضم ثلاثة مجالات رئيسة تشكل الخطوط العامة للعلاقات بين البلدين وهي:

القسم الأول: المبادئ العامة

القسم الثاني: المجال السياسي والدبلوماسي:- وقد نصت الاتفاقية على:

1- دعم الحكومة العراقية والنظام الجديد بمواجهة المخاطر التي تهدده داخليا وخارجيا.

2- احترام الدستور الدائم بوصفه تعبيراً عن إرادة الشعب العراقي والوقوف ضد محاولات تعطيله أو تعليقه أو تجاوزه.

3- دعم العراق لتعزيز مكانته في المنظمات والمؤسسات والمحافل الدولية والإقليمية ليؤدي دوره الفاعل على جميع الصعد.

4- تشجيع الجهود السياسية الهادفة إلى خلق علاقات إيجابية بين دول المنطقة والعالم لخدمة الأهداف المشتركة لكل الأطراف بما يعزز استقرار المنطقة وأمنها وتقدمها.

5- بناء علاقات قائمة على التعاون المشترك والاحترام المتبادل بين دول المنطقة والعالم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استعمال القوة في حل النزاعات واعتماد لغة الحوار في حل المشاكل بين الدول.

6- تشجيع التبادل الثقافي والعلمي والتعليمي بين العراق والولايات المتحدة.

7- دعم جهود الحكومة العراقية لتحقيق المصالحة الوطنية (بجك، 2008، ص 69).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثالث: المجال الأمني:-

ترى الولايات المتحدة أن حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية السابقة يمكنها من إعادة بنائها على وفق الرؤية الأمريكية لعراق ما بعد الاحتلال فكانت القدرات الأمنية والعسكرية العراقية تتنامى بتواضع مقارنة مع التحديات والتداعيات التي واجهت العراق داخلياً وخارجياً فكان لابد والحال هذه من استمرار الحاجة إلى دعم الولايات المتحدة وإسنادها للعراق في الملف الأمني إلى وقت ليس بقريب (العكيلي، www.inciraq.com) ومن هذا المنطلق فقد عالجت الاتفاقية الأمنية أموراً عدة من أهمها (بجك، 2008، ص 70):

1- تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية التزامها للحكومة العراقية بردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته وحرمة أراضيه أو مياهه أو أجوائه.

2- دعم الحكومة العراقية في تدريب القوات العراقية وتجهيزها وتسليحها لتمكينها من حماية العراق وشعبه واستكمال بناء منظوماته الإدارية.

3- دعم مساعي الحكومة العراقية في محاربة الإرهاب والمجاميع الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة وأعوان النظام السابق والمجاميع الخارجة عن القانون بصرف النظر عن انتمائها والقضاء على شبكاتها اللوجستية ومصادر تمويلها وهزيمتها.

أما الولايات المتحدة فإنها تعتقد أن تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية مع العراق عن طريق الاتفاقية يحقق لها أهدافا مهمة في المنظور الاستراتيجي الأمريكي وأهمها:

1- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للعراق بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية العسكرية والأمنية في الشرق الأوسط مستقبلاً.

2- تتيح الاتفاقية للولايات المتحدة امتلاك قدر أكبر بمواجهة الدول المعادية لها في المنطقة اعتماداً على الموقع الاستراتيجي للعراق.

3- تثبيت ركائز القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما الخليجية.

4- الحفاظ على أمن إسرائيل وحماية مصالحها في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم من تأكيد رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) على أن الاتفاقية الأمنية لا تضم بنودا سرية إلا أن صحيفة (الحقيقة الدولية) الأردنية كشفت عن وجود ملحق سري للاتفاقية يضم بنودا تتيح للولايات المتحدة قدرا أكبر من الحركة والوجود العسكري عند الحاجة ومن أهم تلك البنود (بجك، 2008، ص 71):

1- للقوات الأمريكية الحق ببناء المعسكرات والقواعد العسكرية بالتشاور بين السفارة الأمريكية والقادة الأمريكان من جهة ووزارة الدفاع العراقية والقادة الميدانيين من جهة أخرى بهدف مساندة الجيش العراقي يحدد العدد بموجب الحاجة والظروف الأمنية.

2- ضرورة أن تكون اتفاقية وليست معاهدة.

3- ليس من حق الحكومة العراقية تحديد صلاحيات القوات الأمريكية وحركتها والمساحات التي تشغلها والطرق التي تسلكها.

4- يحق للقوات الأمريكية بناء المراكز الأمنية بما فيها سجون تابعة لها لحفظ الأمن.

5- ليس من حق الحكومة العراقية والدوائر القضائية التابعة لها محاسبة القوات الأمريكية وأفرادها وتشمل الحصانة الشركات الأمنية العسكرية والمدنية المتعاقدة مع الجيش الأمريكي.

6- للقوات الأمريكية الحق في ضرب أية دولة تهدد العراق والأمن الإقليمي والسلام العالمي والاستفادة من الأراضي العراقية براً وبحراً وجواً.

7- يجب أن تحاط الحكومة الأمريكية علما بالمعاهدات التي يعقدها العراق والتشاور معها حفاظا على الأمن والاستقرار.

8- إشراف الولايات المتحدة على وزارات الداخلية والدفاع والاستخبارات لمدة 10 أعوام لـتأهيلها وتدريبها وإعدادها ويكون التسليح والتجهيز بعلم القوات الأمريكية وموافقتها.

9- للقوات الأمريكية الحق باعتقال من ترى انه يهدد الأمن والسلم دون الحاجة إلى موافقة الحكومة العراقية ومؤسساتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10- الاتفاقية نافذة لمدة طويلة الأجل ويتم إعادة النظر بها بين الحكومتين عند اقتضاء الضرورة إلا أن افق الاتفاقية مرهون بتحسن أداء القوات الأمنية العراقية وتحسن الوضع الأمني وتحقيق المصالحة الوطنية والقضاء على الإرهاب واخطار الدول المجاورة للعراق وفرض الدولة العراقية سيطرتها على كامل الأراضي العراقية وإنهاء دور المليشيات وتوفر إجماع سياسي وطني على خروج القوات الأمريكية.

القسم الثالث: المجال الاقتصادي:

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن العراق يمثل قوة اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تجاوزها اذا ضُبط سلوك نظامه السياسي وتوظيفه في إطار علاقات التعاون أو معادلة التأثير الأمريكي مما سيجعله حلقة مهمة في حلفاء الولايات المتحدة بما يعزز المصالح والخيارات الاستراتيجية المستقبلية لها (بجك، 2008، ص 70). وقد وضعت الاتفاقية نقاطا عدة يمكن بواسطتها تطوير الاقتصاد العراقي وهي.-

1- دعم العراق للنهوض باقتصاده وتطوير قدراته الإنتاجية في مختلف المجالات ومساعدته في الانتقال إلى اقتصاد السوق.

2- دفع الأطراف التي قدمت تعهدات بمساعدة العراق إلى الالتزام بتعهداتها كما وردت في العهد الدولي مع العراق.

3- توفير المساعدات المالية والفنية للعراق لمساعدته في بناء مؤسساته الاقتصادية وبناه التحتية وتدريب وتطوير القدرات والكفاءات العاملة في مؤسساته الحيوية.

4- مساعدة العراق في اطفاء ديونه وتعويضات الحروب السابقة ومساعدته في استرداد أمواله وآثاره المهربة في عهد النظام السياسي السابق قبل 9 نيسان 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية ولاسيما الأمريكية للإسهام في عمليات البناء وإعادة الإعمار.

6- مساعدة العراق للحصول على ظروف تعامل تجاري افضل تجعله من الدول الأولى بالرعاية في السوق العالمية من الولايات المتحدة وكذلك مساعدته للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

أولت الولايات المتحدة اهتماماً خاصاً للمجال الاقتصادي تطبيقا لأستراتيجية الأمن القومي الأمريكي للمائة عام القادمة التي صدرت عن الدورة الخمسين لحلف الناتو عام 1999 والتي أكدت على ضرورة السيطرة على إمدادات الطاقة اذا أرادت الولايات المتحدة الاحتفاظ بمكانتها الدولية (ساجي، 2000، ص83).

لقد جاءت اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق لتعزز سعي الولايات المتحدة بضرورة تأمين مصادر الطاقة وامداداتها والسيطرة على منافذ التصدير بوصفها مصلحة حيوية لها لأهميتها في الاستراتيجية في مجالات الحياة الأمريكية وتعد أيضاً مرتكزا لعملية التوازن الاستراتيجي في العالم (محمد، 2004، ص12).

اتفاقية وضع القوات

عالجت الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق وضع القوات الأمريكية في العراق وفق مرحلتين زمنيتين لسحبها من الأراضي العراقية فضلا عن البنود الأخرى التي تنظم اسس العلاقة بينهما وهما:-

1- الانسحاب من المدن والقصبات والقرى العراقية إلى المنشآت والقواعد والمساحات التي حددتها اللجان المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية في موعد أقصاه (30 حزيران 2009).

2- الانسحاب الكامل من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية بحلول يوم (31 كانون الأول 2011).(المادة 24 الفقرات 1و2و3 من اتفاقية سحب القوات من العراق).(ينظر نص الاتفاقية على موقع مجلس الوزراء العراقي على الشبكة العنكبوتية).

بقراءة متأنية لبنود الاتفاقية الأمنية بين البلدين يبدو الغموض واضحا في كثير من بنودها والذي ربما يكون مقصودا من الجانب الأمريكي ليعطي تفسيرات متعددة لها تتيح مجالا لإتخاذ إجراءات وخطوات تتوافق مع رؤيته ومصالحه للعلاقة في المستقبل (مخلف، 2015، ص 47).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد تضمنت المادة الثانية من الاتفاقية أن تقدم حكومة الولايات المتحدة لحكومة العراق فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ قائمة بجميع المنشآت والمساحات التى تستعملها الولايات المتحدة ابتداء من تأريخ نفاذ الاتفاقية وفي هذا النص لم تُحدد المصطلحات بصورة واضحة غير قابلة للبحث لاحقا وقبل أن تدخل المعاهدة أو الاتفاقية حيز التنفيذ وكان الاجدى أن يكون هناك ملحق بالاتفاقية يكون جزءأ منها يحدد قائمة بالمنشآت والمساحات قبل توقيعها. أما المادة الثانية، الفقرة الخامسة من الاتفاقية ، فقد تحدثت عن مواطنين ذي بعد ثالث – دون أن تحددهم – وهذا يمكن أن يفتح الباب مستقبلا لتفسيرات عدة بخصوصهم والقانون الذي سيخضعون له واقامتهم وكيفية التعاقد معهم، فيما اشارت الفقرة الثالثة من المادة نفسها إلى ضرورة احترام الدستور العراقي والقوانين العراقية وكان يتوجب أن يكون النص أكثر دقة والالتزام بالدستور والقوانين العراقية لأن كلمة الالتزام لها قوة أكبر من كلمة الاحترام من الناحية القانونية (مخلف، 2015، ص 48).

وحول حركة الطائرات والسفن والسيارات والتي وردت في المادة التاسعة من الاتفاقية أشارت المادة إلى جواز طلب العراق المساعدة المؤقتة ولم تشر إلى تعهد الولايات المتحدة بمساعدة العراق وحماية أمنه وتُرك الأمر لتقدير الولايات المتحدة.

وقد نصت المادة 12 الفقرة (1) على أن " يكون للولايات المتحدة الحق الرئيس لممارسة الولاية القضائية على أفراد القوات والعنصر المدني بشأن أمور تقع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، وأثناء حالة الواجب خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها،ويكون للقضاء العراقي ممارسة الولاية خارجها " وهذا الأمر يعد تجاوزا على مبدأ القانون الجنائي الوطني لأية دولة على الجرائم التي تقع على إقليمها مهما كانت صفة مرتكبيها ويشكل كذلك مخالفة صريحة للمادة السادسة من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969. فضلا عن أن إثبات الجريمة أن كانت حصلت في أثناء الواجب من عدمه يعود للجانب الأمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونصت المادة (21) الفقرة الأولى على "يتنازل الطرفان عن حق مطالبة الطرف الآخر بالتعويض عن أي ضرر أو خسارة أو تدمير يلحق بممتلكات، أو المطالبة بتعويض عن إصابات أو وفيات قد تحدث لأفراد القوات المسلحة أو العنصر المدني لأي من الطرفين، والناجمة عن تأديتهم لواجباتهم الرسمية في العراق". وبموجب هذا النص الذي يبين عدم التكافؤ بين طرفي العلاقة من الناحيتين السياسية والقانونية فإن العراق يتنازل عن أية مطالبات بالتعويضات الناشئة عن الأعمال العسكرية الأمريكية على أراضيه بالرغم من أن الاحتلال الأمريكي له كان خارج إطار الشرعية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وكان تنفيذا لإستراتيجية الفوضى الخلاقة لإعادة بناء النظام العالمي الجديد طبقا للمصالح والرؤيا الأمريكية (مخلف، 2015، ص48-49).

لم تعطِ الاتفاقية الحكومة العراقية أي دور رقابي على دخول القوات الأمريكية ومغادرتها وعلى القوى المدنية التي ترافقها وحسب المادة (14) من الاتفاقية فإن التنقل "يتم ببطاقات الهوية التعريفية " وكأنه انتقال داخل الولايات المتحدة نفسها.

تباينت المواقف العراقية الرسمية من الاتفاقية الأمنية واتفاقية الإطار الاستراتيجي وكان الاختلاف في المواقف جليا فيما يخص الاتفاقية الأمنية ففي الوقت الذي ايدها رئيس الوزراء آنذاك (نوري المالكي) في مناسبات عدة وقال أنها نوقشت في مجلس الوزراء والمجلس السياسي للأمن الوطني والكتل السياسية ومجلس النواب مشددا على أنها الطريق الصحيح لإخراج العراق من طائلة البند السابع؛ اعترض على الجانب الأمني فيها نائب رئيس الجمهورية آنذاك (طارق الهاشمي) وعدها ناقصة ويشوبها الغموض لاسيما فيما يخص تعهد الجانب الأمريكي بحل المليشيات وإعادة النظر في بناء الأجهزة الأمنية ومساعدة العراق للخروج من طائلة البند السابع (مجموعة مؤلفين، 2008، ص 236-239).

وكانت مواقف الساسة العراقيين أكثر انقساما، إذ انتقدها مقتدى الصدر وحزب الدعوة ومنظمة بدر واجمعوا أن نص الوثيقة التي جرى التوقيع عليها يختلف عن النص الذي نوقش في المجلس السياسي للأمن الوطني وأيدها عدنان الدليمي رئيس جبهة التوافق العراقية وأدانت هيئة علماء المسلمين ببيانها المرقم (501) الاتفاقية ووصفتها بالباطلة لأنها عقدت في ظل الاحتلال الذي استمر يقتل ويشرد ويعتقل ويذل العراقيين.(مجموعة مؤلفين 2008 ص 243-247).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عموماً فإن الاتفاقية كان يغيب عنها ركن أساس من أركان أية اتفاقية أو معاهدة دولية بين طرفين إلا وهو الإرادة الحرة لطرفي العلاقة وهو ما لم يتوافر للعراق الذي لم يكن حراً بكل ما تعنيه الكلمة مما يعني أن الاتفاقية ستبقى موضع شك ومحل جدل من الناحية القانونية في اقل تقدير (عطية، 2011، ص 13).

ومن هذا المنطلق فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف إلى إبعاد شبح المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب والإبادة والأعمال الإرهابية بسبب رفضها التصديق على اتفاقية المحكمة الجزائية الدولية ولجوئها إلى عقد اتفاقيات ثنائية تُبعد قواتها المسلحة عن الملاحقة القانونية والقضائية بالرغم من أن تلك الجرائم لا تسقط بالتقادم ولا يحد من ملاحقتها مكان (بيضون، 2011، ص 23).

منذ أن تولى الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) الحكم في الولايات المتحدة مطلع العام 2009 شرعت مراكز البحوث بدراسة صياغة استراتيجية أمريكية جديدة تقوم على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الولايات المتحدة وكانت من أهم تلك الدراسات المشروع البحثي الذي قدمه مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية ومركز سابان لسياسة الشرق الأوسط التابع لمؤسسة بروكينغز والتي صدرت في كتاب تحت عنوان (استعادة التوازن: استراتيجية شرق اوسطية للرئيس المقبل) والتي اوصت بالخفض التدريجي للقوات الأمريكية في العراق والتحول إلى دور الإشراف والتدريب والنقل المتدرج للمسؤوليات إلى القوات العراقية ومن هنا حرص (اوباما) على المواءمة بين الوعود الانتخابية التي أطلقها بسحب القوات من العراق وبين تنفيذ الاتفاقية الأمنية التي عقدت بين البلدين (ياسين، 2010، ص1).

تبنت إدارة (اوباما) الخطة (ب) من تقرير بيكر – هاملتون والتي تقوم على انسحاب تدريجي للقوات الأمريكية من العراق مع الاحتفاظ بعدد من الجنود كقوات احتياط خارج المدن من اجل التدخل في حال الطوارئ (نيوزويك العربية 10 آذار 2009 ص 19). لتعلن في 27 شباط 2009 سحب القسم الأكبر من القوات الأمريكية العاملة في العراق بحلول آب 2010 إلا انه ومع الارتياح الذي قوبلت به خطة اوباما إلا أن مخاوف بدأت تظهر من خطر انسحاب متعجل يضع الولايات المتحدة فوق الاعتبارات السياسية (المشرق، 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن (اوباما) قال لشبكة (سي بي اس) الاخبارية الأمريكية يوم 29 آذار 2009 انه لاينوي تسريع انسحاب القوات الأمريكية من العراق لأن هناك الكثير الذي يجب فعله قبل الانسحاب وأهمه تدريب القوات العراقية لتحسين قدراتها القتالية.(صحيفة الصباح، 2009).

وانطلاقاً من ذلك يمكن إيجاز أسباب قرار الرئيس الأمريكي (اوباما) سحب قوات بلاده من العراق إلى:-

1- تطبيق الاتفاقية الأمنية بين البلدين والتي قضت بانسحاب أمريكي كامل من العراق بعد أن أخفقت بالحصول على حصانة قضائية لجنودها بموجب الاتفاقية.

2- إيفاء الرئيس الأمريكي بتعهداته الانتخابية.

3- الرغبة الشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية بسحب القوات ولا سيما من أهالي الجنود.

4- يوفر الانسحاب من العراق احتياطاً استراتيجياً يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في مناطق أكثر حاجة له.

5- ارتفاع تكلفة الحرب والتي تزيد عن ترليون دولار فضلاً عن التكلفة البشرية التي قاربت (5) آلاف قتيل بسبب تزايد أعمال المقاومة ضد القوات الأمريكية.

6- إعادة الدور القيادي للولايات المتحدة بطريقة أكثر قبولاً والذي تراجع في مدة حكم الرئيس (بوش الابن).

إن الانسحاب الأمريكي لم يكن يعني تخلي الولايات المتحدة عن أهدافها الاستراتيجية لأن ما حصل هو هيكلة للقوات وإعادة نشرها في أماكن أخرى على وفق استراتيجية بديلة (جاسم وعواد، 2012، ص 85-87).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ قامت الولايات المتحدة بتوزيع قواتها البالغة حوالي (40) الف جندي بين دول الخليج العربي بواقع (23) ألف جندي في الكويت ، فيما نقلت الأعداد الأخرى إلى مقر القيادة الأمريكية الوسطى في قطر فضلا عن قاعدتي العديد والسيلية ومنشآت عسكرية أخرى، وفي البحرين بمقر قيادة الأسطول البحري الخامس، وعمان عددا من القواعد الجوية العسكرية الأمريكية، والإمارات بعض المنشآت العسكرية. (الكاشف، alkashif.org/html/10/02/4/41.pdf).

وتعود أسباب الانتشار الأمريكي في المنطقة إلى أن الإدارة الأمريكية ترغب بوجود عسكري دائم في المنطقة وان انسحابها من العراق يجب أن يُفهم بأنه خروج من العراق وليس من منطقة الشرق الأوسط التي ربما ستعمل الولايات المتحدة على زيادة قواتها فيها في المستقبل.وأن الولايات المتحدة سعت إلى اعتماد خيار الانسحاب قراراً شكلياً طالما أن الاتفاقية الأمنية تتيح لها حق البقاء العسكري في العراق وان القوات الموجودة في العراق تقع تحت سلطة قيادة المنطقة الوسطى التي تتخذ من قطر مقرا لقيادتها (الكاشف، alkashif.org/html/10/02/4/41.pdf، ص 2-4).

في 21 تشرين الأول 2011 أعلن (اوباما) رحيل جميع القوات الأمريكية من العراق بحلول نهاية العام وفي الموعد الذي حددته الاتفاقية الأمنية بين البلدين وفي هذا السياق حضر (ليون بانيتا) وزير الدفاع الأمريكي حينها مراسيم إنزال العلم الأمريكي من آخر قاعدة أمريكية في بغداد (مطار بغداد الدولي) ورفع العلم العراقي فيها وصرح (بانيتا) أن العراق سيواجه تحديات ومخاطر من دول المنطقة لكن الولايات المتحدة ستبقى تسانده إلى ما لانهاية؛ وجرى في 16 كانون الأول 2011 سحب ما تبقى من القوات الأمريكية من قاعدة الأمام علي في محافظة ذي قار وانسحبت آخر مجموعة من الجنود الأمريكان في 31 كانون الأول 2011 لتنهي مؤقتاً الوجود العسكري الأمريكي في العراق (المعيني، 2012، ص 176).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: حل الجيش وإعادة بناء وتسليح قوات الأمن العراقية

تعد الجيوش وقوات الأمن الأركان المهمة في الدول الحديثة وهما من أسباب قوتها على المستويين الداخلي والخارجي؛ وكان الجيش العراقي وقوات الشرطة قد جرى تأسيسهما مع بداية تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وبقيا ينموان ويتطوران مع تطور مؤسسات الدولة حتى صارا مؤسسة شاملة لكل الصنوف والخدمات والاختصاصات العلمية والطبية وامتلكا خبرة قتالية وأخرى لحفظ الأمن وانضم تحت لوائهما كل العراقيين بمختلف قومياتهم ومذاهبهم وكانا رمزا لوحدة العراقيين طيلة العقود الفائتة (الربيعي، 2014، ص 185).

ومن هذا المنطلق فإن بقاء المؤسسة العسكرية والأمنية على حالها يعني بقاء الدولة العراقية السابقة واستمرارها لما بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 وفي هذا السياق جاء قرار الحاكم المدني الأمريكي للعراق (بول بريمر) المرقم (2) في 23 أيار 2003 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة بعد وصوله إلى العراق ببضعة ايام والقاضي بحل جميع الكيانات العسكرية وشبه العسكرية بما في ذلك الجيش والقوات الجوية والقوات البحرية والدفاع الجوي والحرس الجمهوري والحرس الخاص ومديرية الاستخبارات العسكرية وجيش القدس وفدائيو صدام وأجهزة الشرطة والمخابرات والأمن العام مما احدث انتقادات على مختلف المستويات في العراق وخارجة؛ وقد دافع (بريمر) عن قرار حل الجيش العراقي في مقال كتبه في صحيفة (وول ستريت جورنال) بان القرار كان صائبا وخدم غرضا استراتيجيا مهما مع وضع الواقع على الأرض في الاعتبار بعد الحرب لأن أهداف التحالف الغربي ذهبت ابعد من تغيير النظام (بريمر، 2006، ص78).

كان حل الجيش العراقي واحدا من الأهداف والحلقات الأبرز في سلسلة خطوات وإجراءات اتخذتها الإدارات الأمريكية منذ عام 1990 تمهيدا لاحتلاله عام 2003 ومن أجل تنفيذ هذا الهدف ناقشت مراكز دراسات أمريكية بمشاركة ضباط عراقيين معارضين وضع الجيش العراقي بعد غزو العراق وكيفية التعامل مع البطالة التي يمكن أن يولدها قرار حله لأن (بريمر) لم يكن مخولا لوحده بإصدار قرار حل الجيش لو لم يكن القرار مُتّخذاً من جهات أعلى منه لأن وجود جيش مجهز بأسلحة ثقيلة يشكل خطرا على القوات الأمريكية التي من المقرر بقاءها لمدة طويلة في العراق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما يؤيد هذا التفسير أن القوات الأمريكية حرصت على أن يكون تسليح الجيش العراقي الجديد خفيفا وبما لا يعرض أمن القوات الأمريكية إلى الخطر ويتطابق مع الدوافع الصهيونية بالانتقام من العراق (الربيعي، 2014، ص191 – 192).

وقال انتوني كوردسمان الخبير العسكري بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن " على الرغم من أن العراق لم يكن يمتلك أسلحة دمار شامل أو له علاقة بالإرهاب إلا أن كل ما حققه الاحتلال الأمريكي للعراق هو تدمير قدرات القوات المسلحة العراقية على ردع إيران دون أن يكون لدى الولايات المتحدة الأمريكية أية خطة واضحة لاستعادة الأمن والنظام من خلال نظام حكم ديمقراطي" (ماضي، swissinfo.ch).

أصدر الحاكم المدني الأمريكي للعراق (بول بريمر) في 23 حزيران الأمر المرقم (22) القاضي بتشكيل ما اصطلح على تسميته (الفيلق العراقي الجديد) لكن التسمية تغيرت إلى الجيش العراقي الجديد على أن يجري تشكيل أول فرقة خلال سنة من تأريخ إصدار الامر، وفي شهر آب شُرع بتشكيل أول فوج عراقي من الجيش الجديد وبدأ تدريبات استمرت (9) أسابيع أعقبه أيضاً امر سلطة الائتلاف المرقم (28) بتشكيل أفواج الدفاع المدني والتي استبدلت تسميتها عام 2004 بالحرس الوطني وهي وحدات من المشاة سريعة الحركة ومسلحة تسليحا بدائيا خفيفاً ووضعت تحت إمرة القوات الأمريكية وقد قسمت تشكيلاتها بطريقة تلائم واجبات الأمن الداخلي كواجبات الإنقاذ والمساعدة الإنسانية وحماية المنشآت الثابتة وقوافل الطرق على أن يُلحق كل فوج منها بالقوات المتعددة الجنسية وكان تدريبهم ضعيفا لا يتجاوز أحياناً أسبوعاً واحداً على الرغم من انهم كانوا من المدنيين وليسوا من العسكريين السابقين بسبب رفض القوى السياسية التي جاء بها الاحتلال زج عناصر من الجيش العراقي السابق في القوات الجديدة (بريمر، 2006، ص 79- 235).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأصدر (بريمر) في 7 حزيران 2004 القرار المرقم (91) والذي سمح بدمج المليشيات بالجيش الجديد وشكلت لجنة لتنفيذ الأمر من عدد من الأحزاب فمنحت الكثير من عناصر المليشيات رتباً عسكرية من لواء نزولا وغالبيتهم من غير المؤهلين عسكريا ولا يملكون شهادات دراسية ومنهم من لا يحسن القراءة والكتابة وأطلق عليهم اسم (الدمج) إذ لعبت المساومات والاصطفافات الطائفية والعرقية والعشائرية دورا مهما في منح الرتب وإعادة العسكريين إلى الخدمة الأمر الذي أدى إلى تأسيس جيش هزيل وطائفي ومناطقي وغير متجانس تسوده الأفكار الهدامة بسبب نقل سياقات المليشيات إلى المؤسسة العسكرية النظامية مما جعله اقرب إلى المليشيا منه إلى الجيش النظامي فشكل خطورة كبيرة واختراقا أمنيا لبناء المؤسسة العسكرية مما أثّر على أدائها لاحقاً (الربيعي، 2014، ص 200-201).

وفي عهد إبراهيم الجعفري صدر القانون المرقم (64 لعام 2005) الذي عد المدة التي قضاها الهاربون من الجيش العراقي السابق والمحالون على التقاعد لأسباب مختلفة، خدمة لأغراض الترقية والتقاعد، إعادتهم إلى الخدمة ومنحهم رتباً عالية وإسناد مناصب حساسة وقيادية اليهم في المؤسسات الأمنية بالرغم من انهم لا يتمتعون بالكفاءة وغير مؤهلين لإشغال تلك المناصب، مما انعكس سلباً على أداء القوات الأمنية وآثار موجة من الانتقادات داخلها وفي الأوساط السياسية والشعبية (محمود، 2016، ص 232). بعد تشكيل أول وزارة عراقية في عهد مجلس الحكم الانتقالي أعيد استحداث وزارة الدفاع وعُين وزيرا لها علي عبد الأمير علاوي حسب نظام المحاصصة الطائفية الذي يقضي انه اذا كان وزير الدفاع سنيا فإن وزير الداخلية يكون شيعيا وبالعكس (الربيعي، 2014، ص 203-205).

في إطار اخر جرى في حزيران استدعاء الشرطة العراقية لمزاولة أعمالها فالتحق في شهر واحد في كلية الشرطة ببغداد أكثر من (10000) شرطي جرى توزيعهم بين مراكز الشرطة ببغداد وكان منهم من المفصولين أو المحالين على التقاعد في زمن النظام السابق. ومن الملاحظ أن تشكيل قوات الشرطة رافقته الخطوات نفسها التي رافقت تشكيل قوات الجيش فالتحق آلاف الضباط (الدمج) في الحلقات الوسطى وخصوصاً في المحافظات ومعظمهم يعاني من النقص في الخبرة والمؤهلات المهنية والعمل للجهة التي كانت سببا في منحهم الرتبة وبقي ولاؤهم للأحزاب التي ينتمون إليها والأيدولوجيات التي تمثلها وقد مُنحَ الكثير منهم رتبا عالية لا يستحقونها وتبؤوا مناصب قيادية في الشرطة (الحوار المتمدن، بهار، 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكلت في تشرين الثاني 2003 نواة الفرق الخاصة وقوات مكافحة الإرهاب بناء على طلب مجلس الحكم وبأشراف من قوات (بيريت ودلتا فورس) الأمريكية وكانت تسمى فوج بغداد وبعد استكمال المرحلة الأولى من التأسيس غُيّر اسمها إلى الكتيبة (36) والتي تمارس عمليات مكافحة الإرهاب في العراق ومن ثم إلى فرقة العمليات الخاصة أعقبها تشكيل (الفرقة الذهبية) وهي بمستوى قيادة عمليات ورُبطت بمكتب مكافحة الإرهاب المرتبط برئاسة الوزراء. وفي عام 2007 شُكّل مكتب القائد العام للقوات المسلحة ليصبح قيادة – غير دستورية – لجميع المؤسسات الأمنية في العراق وليصادر الكثير من صلاحيات وزير الدفاع ورئاسة أركان الجيش وارتبطت به قيادة العمليات الخاصة وجهاز مكافحة الإرهاب ثم أصبح له ذيولا إدارية واستخبارية وربطت به عدد من الوحدات والقطعات المقاتلة بحجم أكبر من مستوى قيادة فرقة ثم توسعت إلى (9) كتائب أي ما يعادل فرقتين وبعدد يتجاوز (4500) عنصر وهو بحجم عدد عناصر القوات الأمريكية الخاصة الموجودة في العراق آنذاك (الربيعي، 2014، ص 215 – 217).

كانت الخطة الأمريكية تقضي ببناء قوات وزارتي الدفاع والداخلية في ثلاث مراحل زمنية أمد كل منها خمس سنوات وقد خول صندوق المبيعات الأمريكي الحكومة لتنفيذ الخطة وكما يأتي:

المرحلة الأولى: وتمتد من 2006 إلى 2011 وتتضمن إنشاء قوة أساسية لمكافحة الإرهاب الداخلي.

المرحلة الثانية: وتمتد من 2011 إلى 2015 ويتم فيها بناء جيش كامل المواصفات لديه قدرات أكبر من المرحلة الأولى ويضم قوات مدرعة ونقل جوي وقوات بحرية وأخرى جوية.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الأخيرة وتغطي السنوات من 2015 إلى 2020 ويتم فيها إكمال مراحل التدريب ورفع مستوى أداء صنوف وفروع الجيش كافة (الصباح، العدد 2332 في 29 آذار 2011).

يبدو أن الرؤية الأمريكية لبناء الجيش العراقي الجديد كانت تنبع من مخاوفها من وصول الأسلحة المتطورة إلي الجماعات المسلحة في العراق ولاسيما الجماعات المقاوِمة للاحتلال وقد دلت الوقائع على أن الولايات المتحدة كانت راغبة في إبقاء تسليح القوات العراقية وتجهيزها ضمن مديات محدودة لسنوات عديدة بما لا يتيح مجالا لتحقيق التوازن مع الدول المجاورة وإبقائه ضعيفا لا قدرة لديه على مواجهة التحديات الخارجية مما يجعله مضطرا للاعتماد على الولايات المتحدة عسكريا والتحكم بالمؤسسة العسكرية ومنعها من امتلاك وسائل دفاع ذاتية أو تنويع مصادر التسلح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أدى التردد الأمريكي في تدريب الجيش العراقي وتسليحه إلى إلقاء المزيد من الصعوبات على كاهل القوات الأمريكية بعد تدهور الوضع الأمني في العراق بعد عام 2006 وتزايد عمليات العنف الطائفي ونشاط المقاومة العراقية وعجز القوات الأمريكية عن كبح جماح عملياتها والعمليات الإرهابية أيضاً تزامنت مع سيطرة تنظيم القاعدة على العديد من المناطق العراقية فضلا عن تغير الرأي العام الأمريكي نحو عدم تأييد الحرب في العراق اجبر الولايات المتحدة على إعادة النظر بسياستها التسليحية للجيش العراقي فسارعت إلى تعجيل برامج تدريب القوات العراقية لتمكينها من تولي المهام الأمنية بدلا من القوات الأمريكية فلجأت إلى زيادة عدد الأسلحة وتحسين نوعيتها حتى وصل عدد فرق الجيش العراقي إلى 14 فرقة عسكرية من بينها فرقة آلية؛ لكن الأسلحة والتجهيزات التي حصل عليها العراق لم تكن مطابقة للمواصفات التي يستعملها الجيش الأمريكي ورُفعت أجزاء مهمة منها وهذا ما حصل في مع عقد عجلات (الهمر) التي حصل عليها الجيش العراقي (الربيعي، 2014، ص 219-224).

لم تمر عملية بناء الجيش العراقي الجديد والقوات الأمنية الأخرى بالرغم من بطئها ومحدوديتها دون اعتراضات داخلية وخارجية وتحت ذرائع مختلفة انصبت جميعا في إبقاء الدولة العراقية ضعيفة وغير قادرة على الدفاع عن نفسها وعن مواطنيها أمام الأخطار والتهديدات التي يتعرضون لها ويمكن إجمال تلك الاعتراضات بالآتي:

الاعتراضات الداخلية: تتمثل بمطالبة القوى الكردستانية برقابتها الدائمة على تسليح الجيش العراقي بذريعة المخاوف التي تكونت لدى الأكراد مما تعرضوا له على ايدي القوات العراقية طيلة العقود الماضية إذ قال (برهم صالح) رئيس وزراء إقليم كردستان السابق لصحيفة واشنطن بوست "من حق الشعب الكردي أن يقلق بشأن الانباء التي تحدثت عن امتلاك الجيش العراقي أسلحة ثقيلة ويضيف أن هناك قطاعات من الشعب العراقي تتخوف من أن يُستخدم الجيش العراقي كوسيلة للاضطهاد كما حصل في الماضي" (shatnews.com/index.php?show=news?&action=article&id).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وواجه الضباط العراقيون من الرتب العالية شكوكاً بولائهم وأقصي العديد منهم بقانون اجتثاث البعث الذي غُير لاحقا إلى قانون المساءلة والعدالة مما ولد مخاوف لدى قادة الجيش من تعرضهم للأقصاء في أية لحظة أو بقائهم في دائرة الاتهام دائما؛ وقد أشار مدير المخابرات العراقية السابق (محمد الشهواني) بعد هروبه إلى الأردن عام 2009 إلى أن العشرات من منتسبي الجهاز قد غادروا البلاد إلى الأردن وسوريا ومصر خوفا من حملة اعتقالات قد تطالهم تنفذها جماعات خاصة لها ارتباطات بدولة كبرى مجاورة للعراق (alarab.com.qa/details.php?docld=95266&1ssueno=615).

الاعتراضات الخارجية: وتتجسد الاعتراضات الإقليمية برغبة دول جوار العراق بإبقائه ضعيفا لتحقيق مآرب خاصة بها في الداخل العراقي وفي هذا الإطار طالب (ناصر الدويله) عضو مجلس الأمة الكويتي بالاعتراض لدى الولايات المتحدة على صفقة تزويد العراق بطائرات (اف 16) وقال " أن على الكويت والسعودية أن تعملا على الاحتفاظ بالتفوق العسكري الحالي على العراق لاسيما أن خطط التسليح الأمريكية للعراق تهدد الأمن الإقليمي وتضع علامات استفهام حول السياسة الأمريكية في المنطقة.(وكالة يقين للأنباء 28 حزيران 2011).

لم تُبنَ قوات الأمن العراقية بفروعها وأصنافها كافة على وفق الأسس والاعتبارات والمواصفات والمعايير المعتمدة في بناء القوات الأمنية ومنها الجيش ولكنها كانت لأغراض ومناهج حزبية وكُتلية ضيقة وليست وطنية مما افضى إلى نشوء تشكيلات كسيحة ومتداخلة في عملها وأفراد عاجزين عن القيام بأعمالهم لافتقارهم للمهارات والقدرات الفنية اللازمة للعمل الأمني أدت إلى تولى الجيش الأمريكي تدريب الشرطة العراقية وهو أمر غير مسبوق فغالبا ما تسند مهمة تدريب أجهزة الشرطة إلى وزارة العدل الأمريكية التي تمتلك المؤهلات والخبرات المطلوبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكان أن تولى خبراء عسكريون أمريكان مهام تدريب الشرطة العراقية بدلا من الخبراء الأمنيين والجنائيين. وقد عانت الأجهزة الأمنية العراقية من ظاهرة تعدد الأجهزة وعدم وضوح صلاحياتها وغياب قيادة مؤسساتية تشكل مرجعية موحدة رافقها غياب القوانين التي تنظم عملها والاعتماد على القيادات نفسها التي اختارها السياسيون على وفق نظام المحاصصة الحزبية وبقيت تعمل بموجب سياقات متخلفة ولم تحصل عمليات تحديث في الهياكل واقتناء التجهيزات والأنظمة الإلكترونية الحديثة وأنظمة المعلوماتية ووسائل الاتصال العصرية وعدم إنجاز مشروع البطاقة الوطنية الموحدة فضلاً عن عدد من فضائح الفساد التي شابت عمل القوات الأمنية ومن أهمها فضيحة استيراد أجهزة كشف المتفجرات (الحوار المتمدن، بهار، 2017).

وفي نطاق الجيش عملت التجاذبات السياسية على محاولة كل طرف السيطرة على مقدراته وقياداته تحت مسوغ إبعاد شبح الانقلابات العسكرية؛ تقول (فلورنس غلوب) المحللة البارزة في معهد الاتحاد الاوربي للدراسات الأمنية في تقرير صدر عن مركز كارنيغي للشرق الأوسط " أن رئيس الوزراء (نوري المالكي) جعل عملية صنع القرار العسكري مركزية تحت قيادته واستغل الولاءات الشخصية والانتماءات الطائفية لاستبعاد الأطراف السياسية الفاعلة الأخرى واستحدث مكتب القائد العام للقوات المسلحة وكان الأداة الرئيسة لتعزيز سيطرته على القوات المسلحة وتجاوز مؤسسات الدولة الأخرى المعنية وكان المكتب يعمل خارج أي إطار قانوني ومسؤول فقط أمام رئيس الوزراء حتى أصبح عام 2010 الهيئة التنفيذية لقطاع الأمن كله بعد أن تولى (نوري المالكي) حقيبتي الداخلية والدفاع واستُبعِد الضباط المعارضين لتسييس عمل الجيش والأجهزة الأمنية ومنهم وزير الدفاع (عبدالقادر العبيدي) الذي شُمل بإجراءات المساءلة والعدالة ومُنع من خوض الانتخابات عام 2010. وفي ضوء عدم وجود معارضة مدنية فعالة فقد استحدث (نوري المالكي) ما عُرف بقيادات العمليات وهي (قيادات غير دستورية) تشمل مختلف المحافظات العراقية وتضم جميع فرق الجيش والشرطة بمختلف تشكيلاتها والأجهزة الاستخبارية واختار لها ضباطاً موالين له وتكون أوامرهم واتصالاتهم حصرا بمكتب القائد العام للقوات المسلحة وتم إخضاع قوات النخبة إلى سيطرته الأمر الذي أدى إلى إضعاف سلطة وزارتي الدفاع والداخلية ونقل مركز قيادة قوات العمليات الخاصة إلى مكتبه؛ ولكن التدابير والإجراءات التي صنعها المالكي أتت بنتائج عكسية أدت إلى انهيار القوات الأمنية وهي بمستوى أكثر من أربع فرق أمام بضع مئات من مقاتلي " تنظيم الدولة الإسلامية " والسيطرة على مدينة الموصل وما حولها وسط اختفاء تام للقوات العراقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.(almubadarairaq.org/?p=2675)

وقد حصل العراق على أسلحة متنوعة ومن مناشيء مختلفة في سعيه لإعادة تسليح قواته وكما موضح في الجدولين الآتيين:

جدول رقم (2) الأسلحة العراقية ومصادرها (2004-2009)

ت	السنة	النوع	العدد	المصدر
-1	2004	ناقلة جنود بريطانية من نوع SPARTAN	300	تبرع من المملكة الأردنية الهاشمية
-2	2004	ناقلة جنود مدرعة من نوع BTR-94	50	تبرع من المملكة الأردنية الهاشمية
-3	2004	ناقلة جنود باكستانية من نوع TALHA	44	صفقة شراء من الباكستان
-4	2004	عربة همر من أمريكيا	4161	الاتفاق على قيام قوات الاحتلال بنقل عجلات نوع (همر) قديمة من الموجودة في العراق إلى الجيش العراقي الجديد
-5	2005	دبابه تي-72 (مستعملة)	77	تبرع من هنغارية
-6	2005	ناقلة جنود مدرعة من نوع BMP-1	64	تبرع من هنغارية
-7	2006	ناقلة جنود مدرعة من نوع BMP-1	100	تبرع من اليونان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-8	2006	ناقلة جنود مدرعة روسية من نوع BTR-80UP	98	صفقة شراء من روسيا
-9	2007	ناقلة جنود تركية الصنع من نوع OTOKAR AKREP	573	صفقة شراء مع تركيا
-10	2007	ناقلة جنود مدرعه بولندية الصنع من طراز DZIK-3	600	صفقة مع بولندا
-11	2007	ناقلات جند من نوع باجر أمريكية الصنع	210	تم استلام 8 منها عام 2007
-12	2008	ناقلة جنود مدرعه من نوع M-1117	160	صفقة شراء مع الجانب الأمريكي
-13	2008	ناقلة جنود مدرعة من نوع STRYKERأمريكية	400	صفقة شراء مع الجانب الأمريكي
-14	2008	دبابة أبرامز من طراز M1A1Mالمطورة عن دبابة أبرامز M1A1	180	صفقة شراء من الجانب الأمريكي استلم العراق منها 140 دبابة حتى نهاية عام 2011
-15	2008	عربات نقل واصلاح من نوع هيركوليز M88A2أمريكية	8	صفقة مع الجانب الأمريكي
-16	2008	ناقلة ملاجئ من نوع همر M1152	92	صفقة مع الجانب الأمريكي
-17	2008	عربة همر مطورة من نوع M1114	713	صفقة مع الجانب الأمريكي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-18	2008	عربة همر مطورة للقوات الخاصة من نوع M1151	400	صفقة مع الجانب الأمريكي
-19	2008	عربة تحكم وسيطرة من نوع M577A2	12	صفقة مع الجانب الأمريكي
-20	2008	ناقلة دبابات ثقيلة من نوع M1070اوشكوش	35	صفقة مع الجانب الأمريكي
-21	2008	ناقلة مؤن مجنزة امركية من طراز M548A1	16	صفقة مع الجانب الأمريكي
-22	2008	ناقلة جنود أمريكية من نوع COUGARH	756	صفقة مع الجانب الأمريكي
-23	2008	بندقية M16A4أمريكية الصنع من عيار 5.56 ملم	80 الف	صفقة مع الجانب الأمريكي
-24	2008	بندقية M4عيار 5.56ملم أمريكية الصنع للعمليات الخاصة	25 الف	صفقة مع الجانب الأمريكي
-25	2008	قاذف قنابل عيار 40 ملم من نوع M203 يركب على بنادق M16وبنادق M4	2550	صفقة مع الجانب الأمريكي
-26	2009	طائرات F-16أمريكية	18	صفقة مع الجانب الأمريكي على أن يتم التسليم نهاية عام 2011
-27	2009	طائرات نقل خفيف من طراز أنتونوف	6	صفقة مع أوكرانيا

المصدر: نقلا عن (الربيعي، 2015) و(مجموعة من الصحف العراقية المحلية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3) الأسلحة العراقية وأثمانها (2011-2016)

ت	السنة	النوع	المبلغ
-1	2011	دبابات وطائرات مقاتله ومروحية وسفن حربية	13 مليار دولار
-2	2012	صفقات منوعة أسلحة متوسطة واعتده وتجهيزات عسكرية	مليار دولار
-3	2013	36 مروحية MI28ومنظومة دفاع جوي بانشير آس	4 مليار دولار
-4	2014	24 طائرة حربية من طراز AT-6CTEXAN وعربات مدرعة ومناطيد وقذائف لدبابات أبرامز وذخائر ومدافع وراجمات صواريخ منوعة	2 مليار 795 مليون دولار
-5	2016	قنابل ذكية وذخائر EAM SIDWRNDER	مليار و950 مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحث نقلاً عن: قناة سكاي نيوز عربية ومعهد إستكهولم للسلام.

المطلب الثالث: الشركات الأمنية الخاصة ودورها في العراق

يعود تأريخ المقاتلين المأجورين "المرتزقة" إلى عهد الامبراطورية الرومانية القديمة وقد استخدمتهم أيضاً الامبراطوريتان الفارسية واليونانية وشاع استخدامهم بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر الميلاديين فاستأجر كثير من الحكام جنوداً محترفين لحماية دولهم فيما قام ملوك آخرون بتأجير جنود من دولهم للقتال في دول أخرى فاستأجر البريطانيون جنودا ألمان للقتال في الثورة الأمريكية (1775-1783) وتطور مفهوم الارتزاق والعمل به تأريخياً عبر الحروب التي شهدتها المعمورة وصولاً إلى حروب الاحتلال التي استعملت فيها الدول المحتلة مواطني الدول التي احتلتها للقتال في حروبها وزيادة الأراضي التي تسيطر عليها مقابل تقديم المال والامتيازات لهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى هذا الأساس كان الاشخاص المجندون من المستعمرات القديمة في جنوب شرقي اسيا ودول المغرب العربي ممن اشتركوا في الحرب خارج بلدانهم في الحربين العالميتين الأولى والثانية مرتزقة لأنهم قاتلوا خارج بلدانهم طوعا أو كرها وحصلوا على مقابل مادي لقتالهم.

وقد لعب المرتزقة أدواراً متعددة في افريقيا واستخدموا لتنفيذ انقلابات في دول افريقية منها انقلاب سيشل عام 1981 وتدخلوا في أزمات ومعارك للسيطرة على الموارد الاقتصادية في عدد منها مثل انغولا وسيراليون وشاركوا في أعمال الحماية وتخليص الرهائن والمختطفين في عدد من الأماكن.

والمرتزق هو الشخص الذي يقدم خدمات قتالية محلياً أو دولياً للحصول على المال أو حبا في المغامرة وليس طرفاً من أطراف النزاع أو فرداً من أفراد القوات المسلحة لطرفي النزاع.

وتعد مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي الانطلاقة الحقيقية للشركات الأمنية الخاصة التي نظمت عمل المرتزقة فبدأت تأخذ أشكالا قانونية في عدد من الدول حتى وصل الأمر بالأمين العام المساعد للأمم المتحدة كوفي عنان إلى التصريح بأنه فكر في احتمال اللجوء إلى شركة خاصة للفصل بين اللاجئين والمقاتلين في رواندا "لكن العالم ليس مهيئاً لخصخصة السلام" (كامل، 2008، ص12-23).

شكل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام 2000 والعراق في العام 2003 مناسبة مهمة لظهور الشركات الأمنية وبداية لتقنين عملها ليس في البلدين فحسب بل في الدول التي صارت تلك القوات تشكل طيفا واسعا من قوتها القتالية في الميدان.

تعد شركات (بلاك ووتر) و(KBR) و(دين تروب) الأمريكية هي اللاعب الأساسي في سوق الشركات الأمنية الأمريكية على مستوى العالم لقدرتها على توفير الدعم للقوات الأمريكية على جبهات القتال كافة وكذلك على الخطوط الخلفية والخدمات وشكلت الشركات الأمنية في حرب الخليج الأولى عام 1991 ما يعادل (1%) من القوة العسكرية القتالية الأمريكية وشكلت (10%) من اجمالي القوة الأمريكية في العراق بعد الاحتلال سواء في الخدمات أو حمايات الشخصيات والمقار العسكرية والمدنية وفي توفير الدعم اللوجستي والاسناد والاستشارات الأمنية وتوفير أنظمة الحماية وجمع المعلومات وتحليلها واحتجاز السجناء واستجوابهم وتوفير خدمات الاتصال والمواصلات وتطوير أنظمة الحماية والرقابة وتوفير البرامجيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبلغت وارداتها حوالي (30%) من اجمالي موازنة الجيش الأمريكي في العراق والبالغة 30 مليار دولار سنوياً؛ وشكلت ثاني أكبر وجود عسكري أو شبه عسكري في العراق بعد الاحتلال حتى وصلت القوة القتالية المتعاقدة مع قوات التحالف الى(8500)عنصر من مجموع المتعاقدين مع القوات المتحالفة والذي يصل عددهم إلى 50000 عنصر يعملون في نحو 100 شبكة مختلفة المهام (تووري، 2008، ص 6).

جاء أول تنظيم للشركات الأمنية الخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (17) لسنة 2003 المنشور في جريدة الوقائع العراقية الصادرة بالعدد 3979 في 27 /حزيران/2003، ومذكرة سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 17 لسنة 2004 المنشورة في جريدة الوقائع العراقية الصادرة بالعدد 3985 تموز 2004. إذ نصت الفقرة (1) من القسم (1) من الأمر رقم 17 لسنة 2003 على: يعني مصطلح موظفي الائتلاف، جميع العسكريين غير العراقيين وجميع الموظفين المدنيين المعينين للعمل مع قائد الائتلاف أو تحت امرته أو مع قوات الائتلاف أو مع جميع القوات التي تستخدمها دولة عضو في الائتلاف، بما في ذلك المدنيون الملحقون بهذه القوات،.....)، وجاء في ديباجة الأمر المذكور، وتذكيرا بأن سلطات الاحتلال، بما فيها قواتها وموظفوها وممتلكاتها ومعداتها وأموالها واصولها، لا تخضع بموجب القانون الدولي لقوانين الإقليم المحتل أو ولايته القضائية) ومعنى ذلك أن القوانين العراقية لا تطبق على المذكورين في أعلاه، ومما يعزز ذلك ما جاء في الفقرة (1) من القسم (2) من الأمر المذكور حيث نصت على: تتمتع سلطة الائتلاف المؤقتة وقوات الائتلاف وبعثات الارتباط الاجنبية وممتلكاتها وأموالها واصولها بالحصانة من الإجراءات القانونية العراقية، وهذا النص صريح بعدم خضوع ممن ذكروا في النصوص المذكورة في اعلاه إلى القانون العراقي وانهم يتمتعون بالحصانة من الإجراءات القانونية العراقية (جريدة المؤتمر، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بقي القانون نافذا حتى بعد صدور قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في 8 آذار 2004 والذي نصّ في مادته (26) على بقاء اوامر سلطة الائتلاف نافذة ما لم تلغ أو تعدل بتشريع يصدر حسب الاصول وله قوة القانون؛ وبالرغم من الغائه بموجب المادة (143) من دستور العراق لعام 2005 لكن يتضح من الممارسات الفعلية أن العديد من اوامر سلطة الائتلاف ما زالت سارية المفعول بالرغم من قيام مجلس النواب العراقي بإلغاء بعضها حتى بعد أن ادخل الموضوع ضمن فقرات اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية وتنظيم وجودها المؤقت في العراق والمسماة (اتفاقية وضع القوات) (مأسون، 2009، ص5).

إن استثناء الشركات الأمنية من المساءلة أمام السلطات القضائية وفقا للقانون العراقي، ادى إلى حصول انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في العراق، في مواقع ومواقف وأوقات متعددة، وبالنتيجة لا تتحمل الدولة المتعاقِدة مع الشركات الأمنية المسؤولية عن جرائمهم وكانت تفلت على الدوام من المسؤولية القضائية عن تلك الجرائم مما يدل على ضعف الحكومة العراقية وعدم تمتعها بالسيادة الكاملة.

كان من أهم النتائج الفورية التي اسفر عنها احتلال العراق هو حل وزارة الدفاع والغاء جميع الأجهزة الأمنية والاستخبارية العراقية مما نتج عنه خلو الساحة العراقية من أية سلطة لتطبيق القانون سوى سلطة قوات الاحتلال التي نصبت نفسها قوة حفظ سلام مشابهة لقوات الأمم المتحدة الخاصة بحفظ الأمن والسلام في مناطق التوتر في العالم مما يبيح لها الاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة (المحقق الحلي، 2016، ص 411-412).

أصبحت الشركات الأمنية الخاصة رديفاً للقوات الأمريكية في العراق وشاركت بالعديد من المهام المساعِدة لها بسبب تزايد عمليات المقاومة العسكرية ضدهم ومطالبتهم بحماية أنفسهم منها وتردي الحالة النفسية للجنود الأمريكان وازدياد حالات الانتحار فيما بينهم مما حدا بالجيش الأمريكي إلى إجراء العديد من عمليات الاجلاء في صفوف قواته بسبب مشاكل عقلية ونفسية واستخدمت بدلاً عنها تشكيلات من قوات أمنية خاصة متعاقدة مع القوات الأمريكية (الربيعي، 2008، ص 229).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدو أن تزايد استخدام الشركات الأمنية بعد غزو العراق واحتلاله آثار مسالة ما يعرف "بخصخصة الحرب" إذ اتهم جون هيلاري مدير منظمة "وور اون ونت" رئيس الوزراء البريطاني الاسبق توني بلير بالسعي إلى خصخصة النزاع في العراق بالسماح للمرتزقة البريطانيين بانتهاك حقوق الإنسان وإطلاق النار على المدنيين العراقيين (الجزائرية للأخبار، متاح على الرابط http://dzayerinfo.com/ar/15919).

وتعد مسألة تحديد انتماء عناصر الشركات الأمنية الخاصة من المشاكل التي شغلت الدول المتعاقدة معهم وتكييف وضعهم القانوني هل هم من المقاتلين ام من المدنيين؟ واستنادا إلى اتفاقية جنيف الثالثة الفقرة (أ) من المادة (4) ونص المادة (43) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الاربعة لعام 1949 التي تنص الفقرة (4) منها على (اذا ضمت القوات المسلحة في النزاع هيئة شبه عسكرية مكلفة بفرض احترام القانون، وجب عليه اخطار أطراف النزاع الأخرى بذلك) وعلى هذا الأساس لا يمكن وصف عناصر تلك الشركات مقاتلين إلا اذا سُجلوا في صفوف المقاتلين لدولة معينة (كاميرون، 2008، ص 583).

وفي غياب أية نصوص قانونية تعالج هذا الموضوع – كما هو الحال في العراق – فانه لا يمكن تحديد توصيف دقيق لعناصر الشركات الأمنية الخاصة فيما لو كانوا مقاتلين في القوات المسلحة أو المليشيات أو وحدات المتطوعين التي تشكل جزءاً من تلك القوات لأن التعاقد لم يتم في الأساس بين الدولة العراقية وبين تلك الشركات.

وبسبب تلك الرؤية الضبابية عن الوضع القانوني لعناصر الشركات الأمنية اصدرت سلطة الائتلاف في العراق مذكرة جديدة تحمل الرقم 17 لعام 2004 والتي حددت المادة (8) منها الالتزامات المفروضة على الشركات الأمنية والتي تتمثل بما يأتي:

ان الدور الرئيس للشركات الأمنية الخاصة هو الردع ولا يمكن لشركة أمنية خاصة أو احد موظفيها أن يقوم بتنفيذ القانون وتكون الشركة مسؤولة عن موظفيها ويمكن ادانتهم بموجب القوانين العراقية النافذة وامر سلطة الائتلاف رقم (3) الخاص بالسيطرة على الأسلحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخضع الشركات الأمنية الخاصة للقوانين الجنائية المطبقة والقوانين المدنية والتجارية والإدارية والتنظيمات باستثناء ما هو محدد بقانون.

تلتزم الشركات الأمنية بإنجاز مهامها وعملياتها باستعمال القوة المثبتة في الضوابط الخاصة بذلك (الوقائع العراقية، 2004، ع3985).

واستناداً إلى تلك المذكرة اسندت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون مهامَ قتالية إلى شركات توفر الحماية لسلطة الائتلاف المؤقتة مثل بلاك ووتر التي شاركت في اشتباكات النجف في آب عام 2004 ونفذت عمليات اخلاء بطائرات مروحية لجنود أمريكان حوصروا في المعركة كما اطلق عناصر الشركات الأمنية آلاف القذائف التي ادت إلى سقوط مدنيين فتحول دورها في المعركة من دفاعي إلى هجومي (غاستون، 2008، ص 226).

ويتقاضى عناصر الشركات الأمنية الخاصة اجورا عالية لقاء الخدمات التي يقدمونها تتراوح بين 500 دولار حتى تصل في بعض المهام الخطرة إلى 1500 دولار في اليوم الواحد وذلك من اجل إغراء عناصرها على العمل فضلا عن خطورة العمليات التي يؤدونها والتي تصل بعضها إلى الموت أو الاعاقة الدائمة.

وشكلت مجزرة ساحة النسور يوم 16 أيلول 2007 في حي المنصور غربي بغداد والتي راح ضحيتها 17 مواطنا عراقيا قضوا في اطلاق نار من عناصر لشركة بلاك ووتر كانوا يوفرون الحماية لمسؤول في السفارة الأمريكية ببغداد نقطة فارقة في العلاقة بين العراق والشركات الأمنية حيث عدّ العراق الحادثة انتهاكاً صارخاً لقواعد الاشتباك وتجاوزاً على حرمة مواطنين أبرياء.

وفي الوقت الذي سوّغت الشركة اطلاق النار بأنه دفاع عن النفس لحصول تهديد على القافلة رفض العراق المسوغات التي قدمتها الشركة وطالب بمحاكمة مرتكبي الحادث الذين يقدر عددهم بنحو خمسة عناصر وفقا للقوانين العراقية وأعلنت الحكومة العراقية عزمها سحب ترخيص الشركة ومنعها من العمل في العراق لكن الحكومة رضخت لاقتراح أمريكي بفتح تحقيق مشترك في الحادث فعادت الشركة لمزاولة أعمالها بعد 4 ايام من الحادث(كامل، 2008، ص 258-259).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أثارت مجزرة ساحة النسور من جديد الجدل القائم حول ارتباط الشركات الأمنية الخاصة والجهة التي تنتمي إليها وكيفية التعامل مع المتعاقدين الأمنيين وبشروط تضبط تصرفاتهم في حدود مشروعية المهام المناطة بهم في ضوء إصدار الجيش الأمريكي امراً يسمح للمتعاقدين الأمنيين باستعمال القوة المميتة للدفاع عن أنفسهم وعن الأجهزة التي بحوزتهم (البياتي، 2010، ص146-147).

ولابد من التنويه بشركة أخرى من الشركات التي عملت في العراق وهي شركة (ISI) الأمنية الأمريكية التي تعد من أهم الشركات التي توظف عناصر "إسرائيلية" متخصصة في المجال الاستخباري والمعلوماتي؛ وتشير وثيقة اصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون إلى أن معظم عناصر الشركة من المطلعين على الواقع العراقي وقد كلفوا بمهام حفظ الأمن في محيط بغداد.

ويؤكد موقع الشركة الالكتروني أن موظفيها هم من أفراد الحماية والنخبة العسكرية في المؤسسات الأمنية "الإسرائيلية" وجيش الدفاع "الإسرائيلي" والمؤسسات الاستخبارية كالشين بيت وغيرها ممن لهم اطلاع واسع على الواقع السياسي والأمني في المنطقة العربية وخصوصا الدول التي كانت تشكل تهديدا أمنيا "لإسرائيل" كالعراق.

وقد كشفت الجنرال "جانيس كابرينيسكي " المسؤولة عن سجن ابي غريب في تصريحات لوسائل إعلام أمريكية أن لديها ادلة على أن عناصر الشركة شاركوا بالتحقيق مع معتقلين عراقيين في مراكز اعتقال وأن أحدهم اعترف لها بأنه "إسرائيلي" يشارك في التحقيقات ويعمل مترجما في الوقت نفسه وهو ما أكده معتقلون عراقيون سابقون في تصريحات لصحف أردنية قالوا فيها انهم فوجئوا بالمحققين يتكلمون العربية بطلاقة ولم يخفوا قولهم انهم "إسرائيليون" (الجزائرية للأخبار).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما يجب الاشارة إليه هو أن جميع الشركات الأمنية التي عملت في العراق لم تكن تتعامل مع الحكومة العراقية ولم تقدم خدماتها لها وهي في الأساس لم تتعاقد معها بل مع الجهات التي غزت العراق واحتلته وكانت تقدم خدماتها لها ولم يكن للعراق أي دور في عملية تنظيم عمل تلك الشركات التي مُنحت الحصانة القضائية الكاملة بموجب أمري سلطة الائتلاف الحاكمة في العراق وحصلت عليها أيضاً في حكومة اياد علاوي ومن بعده الجعفري وحكومة المالكي الأولى وقد وُثّق الأمر في رسائل خاصة إلى مجلس الأمن الدولى واعتمدت وثائق في القرارات التي صدرت حول تمديد مهمة القوات الأمريكية في العراق؛ يضاف إلى ذلك التداخل الكبير بين عمل المؤسسات الأمنية العراقية كوزارتي الدفاع والداخلية وعدم تحديد المسؤولية بينهما (الحوار المتمدن، 2008).

وقد افرز التعاقد مع الشركات الأمنية عجز اتفاقيات جنيف عن التكييف القانوني لعناصر تلك الشركات بسبب ادعاء الولايات المتحدة وبريطانيا انهما لا تتحملان مسؤولية انتهاك الشركات لأي قانون مع أن القوات الأمريكية منحت المتعاقدين حق استعمال القوة المميتة اذا اقتضت الضرورة وكذلك عجز العراق عن مقاضاة الشركات عن انتهاكاتها للقانون الإنساني أو حتى عن الجرائم التي ارتكبت بحق المواطنين العراقيين نتيجة لاستعمالها القوة المفرطة بذريعة مواجهة تمرد عسكري في العراق (مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية 2016، ص 442-444).

ويرى الباحث أن وجود الشركات الأمنية في حرب احتلال العراق وما بعدها قد عزز الآراء المطروحة بضرورة الاستعانة بعناصر الشركات الأمنية الخاصة في تنفيذ مهام قتالية بعدما أدت دوراً مهماً في الحرب في العراق وأنها أوجدت وضعاً عراقياً جديداً يتمثل باستحداث الشركات الأمنية الخاصة والتي غالبا ما ترتبط بأحزاب وشخصيات متنفذة في السلطة لتحقيق غرضين مهمين اولهما الحصول على مبالغ عالية نظير خدماتهم وآخرهما يمكن استخدام هؤلاء المقاتلين كأجنحة مسلحة لتنظيمات سياسية لتنفيذ مآرب خاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: مستقبل العلاقات العراقية-الأمريكية

تولي الدول اهتماماً واسعاً لسياساتها الخارجية لأنها هي التي تحدد مستوى علاقاتها الدولية في ضوء المصالح التي تحقق أكبر قدر من الفائدة لها، وتختلف السياسية الخارجية من بلد لآخر ولكنها تتفق في أنها تسعى لتحقيق غاية ما تحت ظروف معينة؛ ويعرفها مازن الرمضاني بأنها "السلوك الذي تتبعه إحدى الدول عبر صانعي قراراتها في وقت معين خارج حدودها السياسية بقصد انجاز هدف أو أهداف سياسية خارجية خاصة بها" (الرمضاني، 1976، ص 124).

ومن هذا المنطلق فإنه لا يمكن الحديث عن علاقات الدول بعضها ببعض دون النظر إلى ماضيها ومعطياتها الحالية التي تؤثر فيها والتي بواسطتها يمكن استقراء بعض مما قد تكون عليه مستقبلا لأن المتغيرات في العلاقات الدولية أكبر من الثوابت وتخضع دائما لمؤثرات القوة والمصالح والتكافؤ ومن هنا فإن العلاقات الأمريكية العراقية لا تخرج عن هذا الإطار فضلا عن مؤثرات أخرى اضفاها موقع العراق وثرواته والتداخلات الإقليمية والدولية التي تحيط به والاستراتيجية الأمريكية في هذا الجزء من العالم.

لم تشهد العلاقات الأمريكية العراقية طيلة القرن المنصرم أي نوع من الاستقرار إلا لأوقات محدودة، وكان عنصر الصراع هو الذي يغلب عليها والذي من سماته انه صراع بين بلد قوي يبحث عن مصالحه على حساب البلدان الأخرى وهو الولايات المتحدة، وبلد يبحث عن فرصة للتقدم واحيانا للحياة وهو العراق وبهذا فإن عنصر القوة هو الذي يتحكم بتلك العلاقات وليس القانون والمبادئ والقيم وحتى المصالح المشتركة؛ أي اننا وعلى مدى تاريخ العلاقات الممتد لأكثر من قرن من الزمان كنا أمام دولة تمتلك كل وسائل القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية وحق النقض في مجلس الامن؛ جعلت العراق ضمن اولويات اهتماماتها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وهو البلد الذي لا يملك احيانا حتى مقومات الدولة؛ كما هو الحال الان؛ وبهذا فإن عنصر التكافؤ غائب تماما عن العلاقات بينهما حتى تحولت بعد احتلال العراق إلى علاقة " التابع بالمتبوع " عززها غياب شبه تام لمؤسسات الدولة العراقية القادرة على العمل من اجل المصلحة الوطنية بامتلاك وسائل القوة والبناء الداخلي الرصين وإقامة شبكة من العلاقات الدولية والإقليمية تُجبر الطرف القوي على إعادة النظر بمواقفه وسياساته والنظر باحترام إلى الطرف الضعيف (العبادي، 2014، ص 263).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعبر فايسك عن مساحة التدخل الأمريكي بالقول " يجب إلا تبقى الولايات المتحدة اسيرة حدودها الضيقة لأن حدودها هي الشفق الشمالي والاعتدالين جنوبا والعماء الابتدائي شرقا ويوم القيامة غربا" (الجلبي، 2005).

وبالعودة إلى الشرق الأوسط فإن الاستراتيجية الأمريكية، ليس في العراق فقط بل في المنطقة كلها، تقوم على ثوابت لا يمكن أن تتخلى عنها أو تتنازل عن جزء منها وهي من اجل الحفاظ عليها على استعداد لتجييش الجيوش وإعلان الحرب اذا لمست أن مصالحها يمكن أن تتهدد وما الوجود العسكري المكثف في منطقة الخليج العربي واحتلال العراق من بعده إلا خطوات تنفيذية لهذه الاستراتيجية التي تقوم على الثوابت الآتية:

1- السيطرة على منابع النفط والتحكم بتسويقه والهيمنة على مصادر الطاقة الأخرى وفي مقدمتها امدادات الغاز.

2- ضمان امن "إسرائيل" وبقائها.

3- عدم امتلاك أية دولة إسلامية لأسلحة دمار شامل أو صواريخ بالستية، والأمر الذي تخشاه الولايات المتحدة هو التحالف بين الاصولية الإسلامية والتكنولوجيا الحديثة مما قد يشكل خطرا على مصالحها وامنها القومي في أية لحظة الأمر يستوجب الانتقال من سياسة الاحتواء والردع إلى سياسة الضربة الوقائية التي تمنع وقوع المحذور وهذا ما حصل في احتلال العراق فعلاً.

4- عدم قيام أنظمة راديكالية (قومية أو يسارية أو اصولية دينية) على انقاض نظم موالية لها.

5- إحباط محاولة أية دولة في المنطقة، عربية أو غير عربية، بناء مشروع تنموي طموح ومستقل عن سياق العولمة الأمريكية.

6- تكوين قوة إقليمية عربية مؤثرة تتخذ منهجاً مستقلاً يتقاطع مع سياسة أمريكا في المنطقة والعالم أو في اقل تقدير لا يكون حليفاً لها (العبادي، 2014، ص 284-285).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يخفى على احد أن النفط هو المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي ولهذا فإن ضمان الحصول عليه وضمان وصوله يعد هدفا محوريا في الاقتصاديات الكبرى ومن الثابت أيضاً أن منطقة الخليج العربي تختزن في باطنها أكثر من (60%) من الاحتياطي المؤكد من النفط الخام العالمي منها (11%) في العراق باحتياطي مؤكد يبلغ (112) مليار برميل من النفط الخام فضلاً عن كميات غير مؤكدة ضمن تراكيب مكتشفة قد يصل الاحتياطي في حال تأكيدها إلى 200 مليار برميل من النفط الخام فضلا عن كميات من الغاز تجعل العراق في المركز العاشر عالميا في الاحتياطي من هذه المادة (المعموري، 2009، ص 64-65).

أحد كبار خبراء الاستراتيجية الأمريكية ويدعى لنكولن مان يقول " أن استراتيجيتنا يجب أن تنطلق من أن نسيطر سيطرة كاملة وفعلية على مورد النفط في الخليج العربي، واذا ما سيطرنا فإننا سنجبر الدول الاوربية واليابان واية قوة اقتصادية في العالم على أن تكون تابعة لنا (عبد الغني، 2001، ص 58).

وهو ما ذهبت إليه الباحثة الأمريكية (كارين ارمسترونك) حينما قالت " أن اولويات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ليست الديمقراطية وحقوق الإنسان وانما النفط والتفوقية الإسرائيلية".

ولذلك كان اختيار العراق هدفا للمشروع الأمريكي لمكافحة " الإرهاب " بعد افغانستان خاضعا لحسابات دقيقة تستند إلى اسباب عديدة ذكرها وزير الدفاع الأمريكي (دونالد رامسفيلد) في محضر اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي في 14 أيلول 2001 وأهمها أن العراق يقع في قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية، ومن الممكن أن يهدد أصدقاء تقليديين للولايات المتحدة (هيكل، 2004، ص345).

وعلاوة على وقوع العراق شمال الخليج العربي بين سوريا وإيران المعاديتين للولايات المتحدة فقد دقت باحتلاله اسفينا بين عدوين لها وستقلل باحتلالها للعراق من فرص التعاون المشترك بينهما أو التنسيق لإقامة جبهات ضاغطة على الولايات المتحدة؛ علاوة على ذلك فإن العراق يشكل الحلقة المفقودة في سلسلة الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة من الجبهة الأوربية شمالاً وصولاً إلى تركيا وامتداداً إلى آسيا الوسطى وأفغانستان ثم جنوباً إلى دول الخليج العربي فضلا عن علاقاتها العسكرية مع الأردن ومصر وبهذا فقد مثل احتلال العراق استكمالا للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة (زلوم، 2003، ص 422).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل احتلال العراق أهمية إستراتيجية أخرى للولايات المتحدة وهي إسقاط نظامه السياسي لمصلحة الحليف الاستراتيجي في المنطقة " إسرائيل " وإقامة نظام بديل يؤمن بالأمر الواقع والعلاقات السلمية مع كل دول المنطقة بعيدا عن سياسات العنف التي اتبعها النظام السياسي السابق وبأن "إسرائيل " دولة قائمة في المنطقة وبالتالي لها حق الوجود؛ ولذلك يرى باحثون إستراتيجيون إن أمن "إسرائيل" قد تدعّم بعد تدمير الولايات المتحدة للقدرات العسكرية العراقية عن طريق حل الجيش العراقي وتدمير أسلحته وتغيير عقيدته العسكرية القتالية وحصرها في حماية العراق فقط من دون أي دور قومي عربي (دراسات دولية، 2007، ص 188).

ومن نافلة القول أن الحفاظ على مصالح أية دولة يستدعي توافر عوامل عدة لصيانتها ومن أهم تلك العوامل هي القوة العسكرية والسياسية ومن هذا المنطلق فقد سعت الولايات المتحدة إلى تكثيف وجودها في المنطقة عموما وقلبها العراق وبصرف النظر عن نوع الوجود سواء كان عسكرياً، أم استخبارياً، ام شركات أمنية، ام مستشارين، ام تحالفات مع شركاء سياسيين، إلا انه في كل الاحوال يجب أن يكون مؤثرا وطويل الامد يُمكن الولايات المتحدة من التصرف اذا شعرت أن مصالحها يمكن أن تتهدد. وعبر عقود من الحروب والحصار الاقتصادي فقد وصلت الدولة العراقية إلى حالة يرثى لها ولما جاء الاحتلال اطلق رصاصة الرحمة على ما بقي حيا من جسدها ويتثمل هذا الأمر بحل الجيش والأجهزة الأمنية اعقبته عملية سياسية كسيحة بدستور هزيل كرس المحاصصة الطائفية والعرقية التي نخرت المجتمع ولم تعمد قوات الاحتلال إلى إعادة بناء الجيش على وفق المصلحة الوطنية أو السياقات العسكرية المعتمدة في بناء الجيوش في العالم بل اعيد بناؤه بطريقة لم تحصل من قبل وهي الاعتماد على المليشيات المسلحة في بنائه ودون تسليح يذكر من اجل هدف واحد وهو أن يبقى العراق بحاجة إلى وجود أمريكي عسكري مؤثر على أراضيه (العبادي، 2014، ص 285).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سواء انسحبت قوات الاحتلال الأمريكي من العراق بكامل عديدها وعدتها ام لا فإنها استبدلت بوجودها العسكري المباشر عدداً كبيراً من الدبلوماسيين وعناصر المخابرات والشركات الأمنية الخاصة وكل ما من شأنه أن يسهل عملية التدخل الفوري في الشأن العراقي عند الحاجة أو عندما يشهد الوضع الداخلي العراقي اضطرابات قد تصطنعها هي أو بأية افعال أخرى إذ هيأت الولايات المتحدة اسباب وجودها الدائم بخلق وضع أمني غير مستقر وعملية سياسية متلكئة وتعترضها الكثير من الأزمات مما يعطي الولايات المتحدة ذرائع لتستمر بوجودها العسكري في العراق حتى تحقيق أهدافها وتنتفي الحاجة للقوات العسكرية؛ واتساقاً مع ما تقدم فإن العراق سيبقى بحاجة إلى الوجود الأمريكي لمساعدته أمنياً وسياسياً واقتصادياً (عواد، 2012، ص 83).

يتبين مما سبق أن الولايات المتحدة تعُد العراق اولوية من اولوياتها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وقد سعت إلى صياغة العلاقة المستقبلية معه في ضوء هذه المدركات والطروحات الاستراتيجية وإعادة تأهيل دوره في المنطقة بما يتوافق مع مسارات الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وذلك في ضوء الاتفاقية الأمنية واتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين التي حددت شكل العلاقة المستقبلية بينهما (ياسين، 2012، ص 97).

بعد أن اخفقت الولايات المتحدة في تأمين وجود عسكري دائم لها في العراق يتمتع بالحصانة بموجب الاتفاقية الأمنية بين البلدين الأمر الذي ادى إلى انسحابها؛ فقد شكل احتلال "تنظيم الدولة إسلامية " لمحافظة نينوى وعدد من المدن العراقية الأخرى مسوّغا للولايات المتحدة لإرسال قوات جديدة إلى العراق ولكن بعد مدة من سيطرة " تنظيم الدولة الإسلامية " على المدن العراقية لأسباب استراتيجية من أهمها:

1- تلقين العراق درساً لرفضه إقامة قواعد عسكرية دائمة على أراضيه.

2- إبراز عجز بغداد وطهران في توفير قوة نارية ومعلومات استخبارية لمقاتلة "تنظيم الدولة الإسلامية".

3- رغبتها برضوخ الارادة العراقية لطلباتها مستقبلاً (مركز انقرة، 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدأت الولايات المتحدة بإرسال قوات عسكرية إلى العراق بعد منتصف عام 2014 واستمرت حتى نهاية عام 2016 لمساعدة العراق في محاربة الإرهاب بتوافر الدعم الاستشاري والتدريبي للقوات العراقية؛ واشارت تقديرات نشرتها صحيفة (ديلي بيست) الأمريكية بعددها في (4 شباط 2016) أن وزارة الدفاع الأمريكية ترفض الافصاح عن العدد الحقيقي لجنودها في العراق منذ بدء عودتهم إليه مؤكدة أن العدد الفعلي هو (4450) جندي يضاف اليهم نحو
(7000) متعاقد بينهم (1100) متعاقد عسكري أمريكي على وفق احصائيات وزارة الدفاع الأمريكية وتوقعت الصحيفة أن يصل العدد إلى (12300) مقاتل في مدة وجيزة من دون الحديث عن مدة بقائهم في العراق إذ لمح وزير الدفاع السابق (اشتون كارتر) إلى إمكانية استمرار الوجود الأمريكي في العراق قائلا " أن الجيش الأمريكي وشركاءه الدوليين يحتاجون للبقاء في العراق حتى بعد هزيمة " تنظيم الدولة الإسلامية" لأن هناك الكثير مما يجب عمله بعد طرد " التنظيم " من العراق (مركز انقرة، 2017).

ومما تقدم فإن الولايات المتحدة بموجب إستراتيجيتها في المنطقة لابد أن تحتفظ بوجود مؤثر لها في العراق فضلا عن وجودها العسكري والمتنوع الأشكال في منطقة الخليج العربي سواء كانوا موظفين مدنيين، شركات أمنية، طيران، تحالفات سياسية، مع قوى محلية، شركات نفط، استثمارات، وجود استخباري، مدربين، وبصرف النظر عن تعدد أشكاله إلا أن واجباته تبقى واحدة وهي خدمة الوجود الأمريكي طويل الامد في المنطقة بالرغم من انه يواجه تحديات عراقية داخلية وإقليمية (العبادي، 2014، ص 285).

إذ أثبتت أحداث الموصل وما تبعها أن القوات الأمنية العراقية ليست بالمستوى الذي يمكّن العراق من الدفاع عن نفسه بسبب بناء قواته على اسس غير مهنية وبالاعتماد على المليشيات الحزبية الطائفية مما جعلها تنهار أمام أول مواجهة، ويبدو أن هذا الأمر هو ما تطمح إليه الولايات المتحدة بإبقاء العراق بلدا ضعيفا يحتاج إلى مساعدتها دائماً فضلاً عن أن هذا التوجه يخدم مشاريع تفتيت البلد وخصوصا الفيدرالية الثلاثية التي طرحها نائب الرئيس الأمريكي (بايدن) وهو ما ظهر جليا في مطالبات لمحافظات عراقية عدة بإنشاء أقاليم مثل محافظة صلاح الدين والبصرة وميسان وإقليم الجنوب، نتيجة للشعور بالإقصاء والتهميش والتوزيع غير العادل للثروات والانقسامات السياسية وغياب المصالحة الوطنية الحقيقية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن العراق يعيش في منطقة فراغات سياسية واستراتيجية تسعى القوى المجاورة إلى ملئها ولاسيما إيران وتركيا (العبادي، 2014، ص 285).

إن من البديهي أن يتحكم عدد من المتغيرات بأية علاقة بين دولتين ولا يستثنى منها العلاقات الأمريكية العراقية التي تؤثر فيها متغيرات عدة أهمها: المتغير الاقتصادي، المتغير السياسي، والمتغير الأمني والعسكري:

أولاً- المتغير الاقتصادي: يتركز حجم المتغير الاقتصادي في العلاقات بين البلدين في محورين هما: النفط والتبادل التجاري:

1- النفط: يتحدد تأثير قطاع النفط في العلاقات بين البلدين بمدى حاجة الولايات المتحدة للنفط العراقي وحجم الاحتياطات الموجودة في أراضيه وكفاية إنتاجه ن ومدى حاجة العراق إلى الولايات المتحدة لتطوير القطاع النفطي والصناعة النفطية (الشكراوي:
(http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/fileshare/articles/

بالرغم من ضخامة إنتاجها المحلي من النفط تبقى الولايات المتحدة بحاجة إلى النفط من الخارج، إذ بلغت نسبة احتياطيها من النفط لعام 2000 (8,2%) من الاحتياطي العالمي في حين تبلغ نسبة الاحتياطات النفطية في بلدان الشرق الأوسط (66,5%) (روجرز، 2007).

وبموجب اخر تحديث للاحتياطي النفطي العراقي فقد أعلن وزير النفط العراقي (حسين الشهرستاني) في (4 تشرين الأول 2010) أن احتياطي العراق الثابت من النفط الخام القابل للاستخراج قد بلغ (143,1) مليار برميل فضلا عن مخزون تحت الأرض يبلغ (505,408) مليار برميل جرى قياسه بعملية مسح زلزالي ثلاثي الابعاد أجرته وزارة النفط العراقية بالتعاون مع شركات نفطية عالمية متخصصة عدا محافظات السليمانية واربيل ودهوك مما يضع العراق في المرتبة الثالثة عالميا بعد السعودية وفنزويلا، وما يميز تلك الكميات أنها موجودة في تراكيب ارضية وليست بحرية مما يسهل استخراجها وبكلف منخفضة (الشرق الأوسط، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكمن أهمية النفط العراقي للولايات المتحدة في أن من الحيوي أن تكون مناطق النفط بيد حلفائها وبدعم مباشر وغير مباشر لهم سواء بالوسائل العسكرية أو غيرها كما حصل في العراق وليبيا أو مثلما يحصل في بلدان الخليج العربي؛ وتمكين الشركات الأمريكية في الاقل من ربع الاحتياطي الذي يمتلكه العراق لانخفاض كلف استخراجه والتي تعد الاوطأ عالمياً لوجوده في اليابسة وبأعماق قريبة؛ وأن وجود القوات الأمريكية على مقربة من حقول النفط يشجع الشركات الاستثمارية الأمريكية على الاستثمار في العراق فضلاً عن قدرة قطاع النفط العراقي، في حال تطويره، على الاستجابة للاحتياجات النفطية الأمريكية في الظروف الاعتيادية والاستثنائية. وفي المقابل فإن العراق بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة لتطوير قطاعه النفطي لعدم قدرته على إعادة تأهيله وتطويره إنتاجاً ونقلاً وتصيراً.

2- التبادل التجاري: يلعب التبادل التجاري دورا مهما في العلاقات بين البلدين ويؤثر في مستقبلها لاسيما وأن الولايات المتحدة دولة رأسمالية وبراغماتية إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين للأعوام (2007-2011) نحو (75) مليار دولار أي بمعدل (15) مليار دولار سنويا فضلا عن تسجيل نحو (10) آلاف شركة أمريكية فضلاً عن مشاركة
(80) شركة ومؤسسة أمريكية في الدورة الثامنة والثلاثين لمعرض بغداد الدولي عام2011.

3- بناء الاقتصاد العراقي: لعبت وزارة المالية الأمريكية دوراً مهماً في تسهيل مشاركة العراق في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وزودت وزارة المالية العراقية بمساعدة فنية لتحسين الإدارة المالية العامة وعمليات البنك المركزي والقطاع المالي في العراق وقدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعما لجهود العراق في التنوع والتوسع في الاقتصاد غير النفطي بمنحه قروضاً لمشاريع صغيرة ومتوسطة (الشرق الأوسط، 2010).

ثانياً- المتغير الأمني والعسكري: يكمن دور المتغير الأمني والعسكري في حاجة العراق إلى الولايات المتحدة في دعم قدرات الجيش وقوات الأمن الداخلي العراقية وتجهيزها وتسليحها، إذ تزود وزارة الأمن الوطني الأمريكية العراق بمساعدة استشارية على المستوى التنفيذي لتطوير برامج امن الحدود والنقل والاتصالات والبنى التحتية وتقدم وزارة النقل الأمريكية مساعدات للعراق في تحديث سلامة الموانئ البحرية والمطارات وتأمينها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي مجال التسليح أعلن (جوزيف بايدن) نائب الرئيس الأمريكي أن مليارات الدولارات ستُوَجّه لتقديم المساعدة اللازمة للقوات العراقية. وفي هذا الإطار أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع العراقية انه وفقا للعقد الموقع بين الحكومتين الأمريكية والعراقية فإن العراق سيحصل على معدات وأسلحة أمريكية بمبالغ تفوق (13) مليار دولار أمريكي لغاية عام 2013 تتضمن طائرات مقاتلة ومروحية، دبابات، مدرعات، وسفنا حربية وصواريخ وأعتدة مختلفة وقد تسلمت قوات الأمن العراقية الكثير من مفردات هذه العقود ويجري التدريب عليها بواسطة خبراء أمريكيين (الشرق الأوسط، 2010).

ثالثاً- المتغير السياسي: بعد أن نجحت الولايات المتحدة في تغيير النظام السياسي في العراق وتأسيس نظام سياسي جديد فإنه سوف يبقى، ولأطول مدة ممكنة، بحاجة إلى دعم الولايات المتحدة ومساندتها تنفيذاً للاتفاقيات الموقعة بين البلدين وأهمها اتفاقية الإطار الاستراتيجي والاتفاقية الأمنية (SOFA) لتعزيز النظام السياسي وادامة فرص الشراكة بينهما وإسناد العراق في المحافل الدولية للتخلص من مرحلة العقوبات الدولية بالكامل بعد أن أُخرج العراق من طائلة الفصل السابع؛ وقد عبر رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) لرئيس مجلس النواب الأمريكي (نانسي بيلوسي) عن رغبة العراق في إدامة العلاقات بين البلدين وتحسينها بالقول " إن العراق بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية، لذا فإن ادامة علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة والعالم الحر من الضرورات الملحة للعراق الذي ينشد الحرية والتقدم والاستقرار الأمني. ونص البيان الصادر عن اللجنة التنسيقية العليا المشتركة بين البلدين على " انهما ملتزمان بإقامة شراكة متينة وعلاقات قائمة على أساس المصالح المشتركة القابلة للنمو لسنوات قادمة ليس فقط في المستوى الأمني بل في مجالات الاقتصاد والتربية والتعليم والثقافة والقضاء والبيئة والطاقة على وفق إطار الشراكة الاستراتيجية بينهما (ياسين،2012 ص 106-107).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد استعراض تداخلات العلاقة بين الطرفين وأهداف كل منهما من هذه العلاقة فسنحاول استقراء احتمالات مستقبلها بموجب ما الت إليه الاوضاع بينهما وأهداف كل طرف من تلك العلاقة.

وفي هذا الصدد يقول (الفن توفلر) في كتابه صدمة المستقبل " اننا عندما نضع الاحتمالات حول المستقبل فمعناه اننا نؤثر فيه، وحينما تنمو لدينا ملكة التفكير في المستقبل نتعلم من اخطائنا ونصبح أقدر على جعل نظرتنا إليه موضوعية ودقيقة لأنه سيأتينا بالتغيير سواء رضينا ام لم نرضَ، والمهم أن نجعل المستقبل بما يرضينا ويفيدنا" (توفلر، 1979، ص 73).

في حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة لم تفصح، عمليا، حتى الان، عن سياستها المستقبلية في العراق، هل تريد عراقا قوياً، موازنا للقوى الإقليمية الرئيسة في المنطقة كتركيا وإيران والسعودية، ام أنها تريده بلداً تابعا لها؟ والحقيقة الثابتة، لحد الان، أن الولايات المتحدة لم تساعد في بناء عراق قوي بمستوى الدول الإقليمية المجاورة وهذا الأمر ربما يرتبط بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة والتي وردت في تقرير (لمؤسسة راند للدراسات) وضعه في العاشر من تموز 2002 المحلل الاستراتيجي فيها (لوران مورافيتش) والذي قدمه إلى (هيئة السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع الأمريكية) ونشرته (صحيفة واشنطن بوست) ويُعنى بدراسة الوضع في المنطقة العربية ويخلص إلى اقتراح ما يصفه (بالاستراتيجية الكبرى للشرق الأوسط) ويصف التقرير العراق بأنه (المحور التكتيكي) والسعودية (المحور الاستراتيجي) ومصر هي (الجائزة الكبرى) لكن لم يوضح كيف ولا بأية طريقة ولم يُشِر إلى التوقيت، إلا انه يرسم صورة قاتمة للأوضاع في المنطقة العربية تدل، بما لا يقبل مجالا للشك، على إن الولايات المتحدة عازمة على إجراء تغيرات جوهرية في المنطقة (العبادي، 2014، ص 282-288).

إن أية علاقة بين دولتين لا تخرج عن احتمالات ثلاثة وهي:

1- مشهد التوتر والتراجع والانحسار.

2- العلاقات الطبيعية الموازنة بين بلدين مستقلين يبحثان عن مصالحهما المشتركة.

3- علاقات متطورة تتعمق كلما استجدت افاق للتعاون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتمال الأول: ويقوم على وجود مؤشرات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية تشير إلى أن العلاقة بين الطرفين قد تشهد توترا وانحساراً في جميع المجالات ويُستشف هذا الأمر من تصريحات بعض صناع القرار في الولايات المتحدة، إذ يؤكد (زيبغنيو بريجينسكي) وهو مستشار امن قومي سابق " أن الحرب في العراق كارثة حقيقية وإستراتيجية واخلاقية نفذت بموجب افتراضات زائفة، وهي تقوض شرعية الولايات المتحدة عالمياً، وعليه فقد تلجأ الولايات المتحدة إلى مبدأ توظيف الاحادي لعلاقاتها بالعراق وفي خانة تعزيز مصالحها على حسابه لأسباب اقتصادية وسياسية داخلية وكُلف الوجود العسكري في الخارج وفي ضوء هذا الاحتمال يمكن أن يكون مشهد العلاقات متوترا ويتميز بالإخفاق لعوامل عدة أهمها:

1- بروز قوى إقليمية مثل إيران يمكن أن تؤثر في مجرى العلاقات بين البلدين ورفض العراق الانصياع للمتطلبات الأمريكية خصوصاً في اجواء التوتر التي تخيم على العلاقات بينهما والتهديدات المتبادلة بين الطرفين.

2- عدم استجابة الولايات المتحدة السريعة لحاجات العراق الأمنية والعسكرية وتأخرها في تنفيذ التزاماتها في التي وردت في الاتفاقية الأمنية بين البلدين بعد سيطرة "تنظيم الدولة الإسلامية" على محافظة نينوى وبعض المدن العراقية.

3- بقاء الوضع الداخلي العراقي في حالة من التناحر والتحارب مما قد يؤدي إلى تدهور الاوضاع الأمنية بطريقة لا يمكن السيطرة عليها ويؤدي بالنتيجة إلى توتر العلاقات بين البلدين وانحسارها.

4- نشوء حرب كلامية بين مسؤولين من الطرفين، في القضايا المختلف عليها، تتضمن انتقادات واتهامات متبادلة بينهما قد تؤدي إلى انتهاج سياسة عدائية تضر بالعلاقات بين البلدين.

ويرى الباحث أن هذه الاحتمالية ضعيفة في الوقت الحاضر لأن العراق يشكل محور اهتمام أمريكي في سياستها الاستراتيجية في المنطقة وأنه بحاجة إلى دعم الولايات المتحدة داخليا وحمايته من التهديدات الخارجية ومساعدته دوليا في المنظمات العالمية في مجالات مهمة كالقروض والمساعدات والمجالات السياسية ومجالات التدريب والخبرات الحديثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتمال الثاني: وهو مشهد استمرار العلاقة بين بلدين مستقلين يبحثان عن مصالحهما المشتركة لا تتجاوز الشكل الافتراضي للعلاقة الطبيعية بين أي بلدين نابعة من مصالح متبادلة.

وهذا الاحتمال قائم على فرضية مفادها أن إدارة الرئيس الأمريكي الاسبق (جورج بوش الابن) لن تترك الولايات المتحدة العراق إلا بعد تحقيق أهدافها الكاملة فيه وإقامة نظام سياسي مستقر وديمقراطي يصب في خانة ارساء علاقات طبيعية ومستقرة بين الجانبين (هدسون، 2004، ص 79).

وفي الإطار نفسه قال وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) " انه من الخطأ أن تتراجع الولايات المتحدة في التزاماتها حيال العراق، لا سيما فيما يتعلق بمستقبل العلاقة بين البلدين وسبل الوصول بها إلى مستويات التطور الايجابي" (صحيفة الحياة، 2006).

وهذا الاحتمال يستند إلى مجموعة من المسوغات ومن أهمها:

1- هناك رغبة مشتركة لدى بعض صناع القرار في الدولتين وبعض القوى السياسية النافذة تحبذ هذا النوع من العلاقات.

2- يتوافر رأي عام في البلدين يطالب بعلاقات متوازنة بينهما وذات مضامين طبيعية بعيدة عن اجواء ومؤشرات التوتر.

3- إن إقامة هذا النوع من العلاقات يجنب البلدين مخاطر التهديدات المحتملة التي قد تعترض مسار العلاقات الطبيعية الايجابية بينهما.

وهذا الاحتمال يمكن تحقيقه على المدى المنظور اذا ضمنت الولايات المتحدة أن مصالحها قد تحققت في المنطقة وان خططها بالسيطرة على منابع النفط وخطوط نقل الطاقة قد اكتملت وجرى التخلص من أية تهديدات مستقبلية قد تتعرض لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتمال الثالث: علاقات متطورة تتعمق كلما استجدت آفاق للتعاون أي نجاح فرص التطور الايجابي للعلاقة بين البلدين ويعتمد هذا الاحتمال على عدد من المؤشرات والدلالات التي تتيح فرص التطور الايجابي على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية لا سيما اذا ما سعت الإدارة الأمريكية إلى تعزيز هذه المؤشرات لإنجاح مشروعها في العراق وتعميمه في عدد من بلدان الشرق الأوسط وبالنتيجة تعزيز هيمنتها على العالم (سعدي 2006، ص 334).

ويمكن للعراق تطوير علاقاته مع الولايات المتحدة اذا ما اعتمد فرص الاندماج في البيئة الدولية في علاقاته الخارجية مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالسياسة الأمريكية ومصالحها في المنطقة، إذ أن نواحي التقارب يمكن أن تنطلق من حقيقة مفادها: أن الولايات المتحدة يعنيها كون النظام السياسي في العراق يتيح مجالا واسعا لتطوير التبادلات الاقتصادية المختلفة بأدنى الشروط والاعتبارات بما يطور العلاقة بين الطرفين إذ أن إمكانات العراق الذاتية لا تتيح له لعب أدوار إقليمية فاعلة في إعادة صياغة خارطة التوازنات في المنطقة بسبب عوامل عدة منها التعويضات ومشاريع الإعمار والمشاكل الأمنية التي تعصف بالبلاد، فضلا عن أن العراق محاط بقوى إقليمية فاعلة هي (إيران وتركيا والسعودية) وبهذا فسيبقى بحاجة إلى الدعم الأمريكي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية سياسية كانت ام أمنية ام اقتصادية مما يجعل فرص تطوير العلاقة أوفر حظاً في حال نجاح الطرفين في الارتقاء بمستوى العلاقة بينهما والتغاضي عن بعض الكوابح التي تعترض مسيرة العلاقة بينهما، إذ ترى الولايات المتحدة ضرورة استيعاب العراق في نطاق علاقات تعاون استراتيجية عن طريق إعادة تأهيل دوره الإقليمي والدولي ضمن تفاعلات النطاقين بما يسهم في ضبط تفاعلات إقليمية أخرى من العالم وتتجسد الحوافز الأمريكية في:

1- ربط العراق بشبكة من العلاقات المؤسسية التي جرى التوافق عليها في اتفاقيات الإطار الاستراتيجي والاتفاقية الأمنية وعلاقات صداقة وتعاون.

2- توسيع مديات العلاقة مع العراق ونقلها من مجالاتها العسكرية والأمنية والسياسية إلى الشراكة المدنية بمساعدة العراق في تجاوز ظروفه الداخلية الصعبة ولاسيما بعد عودة القوات الأمريكية إلى العراق بعد سقوط محافظة نينوى وبعض المدن العراقية ومساعدته في تجاوز الخلافات السياسية بين الأطراف العراقية الفاعلة على الأرض وتضييق مساحة الاختلاف بينها وتوفير الدعم الدولي له لإعادته إلى بناء علاقات تعاون مع المجتمع الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستنتاجات

بعد اختبار فرضيات الدراسة تبين أن العلاقات الأمريكية العراقية بقيت ضمن حالة عدم الاستقرار التي طُبعت بها طيلة قرن كامل ولم ينجح البلدان في الوصول إلى مستوى طبيعي من العلاقات على مختلف الصعد وبقيت حالة الصراع وعدم الثقة هي السائدة بينهما بالرغم من التصريحات العلنية التي تتحدث عن علاقة طبيعية بينهما، إذ بقيت الولايات المتحدة تنظر إلى العراق وتتعامل معه تابعاً وبقي العراق ينظر إلى الولايات المتحدة قوة احتلال طامعة بخيراته وربما يستمر هذا الأمر إلى وقت طويل إذا لم تحصل متغيرات تؤدي إلى تحسن العلاقات بينهما أو توترها وانحسارها وهو أمر مستبعد على المدى المنظور.

إن من أهم المؤشرات على أن ما حصل بعد احتلال العراق كان إخفاقا لمجمل العلاقات هو التدهور الكبير في الاوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في العراق وكذلك التخبط الأمريكي في إدارة ملفات عدة بعد الاحتلال وأهمها العملية السياسية والأمنية فضلا عن اخفاق الولايات في نقل العراق من المنهج الاشتراكي الذي كان متبعا قبل الاحتلال إلى اقتصاد السوق وهو احد الأهداف التي أعلنت عنها فبقي الاقتصاد العراقي ريعياً يعتمد اعتماداً كلياً على تصدير النفط والعوائد النفطية.

ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها في هذه الدراسة هي:

1- كان العراق بلداً واحداً يتمتع جزء منه بالحكم الذاتي فتحول تحت الاحتلال إلى دولة اتحادية فأصبحت وحدة الأراضي العراقية عرضة لمتغيرات دولية وإقليمية وداخلية قد تطيح بها في أي وقت؛ ولم يكن شكل الدولة الذي نتج عن الاحتلال ناجحا في إدارة شؤون البلاد، إذ تتقاطع السلطات الثلاث في ما بينها في مجالات عدة وبقي الجدل دائراً بين دعاة المركزية ودعاة اللامركزية وكيف تكون، هل هي لامركزية إدارية أم لامركزية عرقية أم طائفية، ولم يحسم هذا الجدل حتى الان وقد اضيفت إليه مشاكل ومعوقات عدة نتجت عن التطبيق الفعلي لمواد الدستور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- أخفق الاحتلال في بناء عملية سياسية حقيقية تأخذ بعين الاعتبار بعض الخصوصيات الطائفية والاثنية والعرقية ولم ينجح حتى الان مبدأ التداول السلمي للسلطة وعقب كل انتخابات يمر العراق بدوامة من المساومات والابتزاز السياسي ولم تُشكل أية حكومة بإرادة وطنية عراقية بل شُكلت جميع الحكومات بتوافقات دولية تقودها الولايات المتحدة وإقليمية تقودها إيران.

3- كانت المشاركة السياسية دون المستوى، وقد غلب عليها التخندق الطائفي والعرقي وشهد العراق لأول مرة تطبيق نظام المحاصصة في المسؤوليات وفي توزيع المناصب بين مكونات الشعب العراقي والذي أصبح تقليدا متبعا من رأس الهرم حتى الوظائف الصغيرة.

4- في جميع دول العالم تَعدّ الدساتير هي المرجعية الأساسية في حال اختلاف القوانين والنظم والمشكلة التي واجهها العراق هي في الدستور نفسه، إذ أدت عملية كتابته والاستفتاء عليه في بضعة أشهر إلى تداخل في النصوص واحتمالها تفسيرات عدة والاهم أنه كتب برغبة وأهداف شيعية كردية دون الاخذ بنظر الاعتبار رأي بقية المكونات الأمر الذي ادى إلى اختلافات عدة عند التطبيق العملي لبنود الدستور.

5- يمكن تشبيه الوضع بين المكونات العراقية بمجموعة عوامل تفاعلت في ما بينها بعامل مساعد فأنتجت عنصرا واحداً وحينما رُفع العامل المساعد عادت المكونات إلى عناصرها الاصلية وهو ما أثبت صحة ما ذهب إليه الملك فيصل الأول حينما قال إنه "لا يرى شعباً عراقياً بل مجموعة من المكونات البشرية" والتي كانت تُحكم بقوة القانون وبمجرد أن خفت قبضة القانون بعد الاحتلال عاد كلٌ إلى خندقه ومكوّنه.

6- لم يكن حل الجيش والأجهزة الأمنية خطأً أمريكياً بل كان فعلاً متعمداً بموافقة جميع الأطراف التي جاءت مع الاحتلال دون حساب لما يمكن أن يحصل نتيجة لغياب الأجهزة الأمنية وكان الغرض منه تقويض قوة عربية وإعادة بنائها على أسس جديدة وبعقيدة مختلفة ولم تكن خطوات بنائها صائبة بل عززت المنهج الطائفي والعرقي في إدارة الدولة وأخفقت القوات الجديدة في إدارة الملف الأمني وتعرضت لانتكاسة كبرى في مواجهة تُعد يسيرة في حسابات المواجهات العسكرية وما صُرف من أموال لبناء الجيش وأدت إلى سقوط محافظة نينوى وعدد من المحافظات واقتربت من حزام بغداد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- كان من نتائج الاحتلال المشاركة الواسعة للشركات الأمنية الخاصة والتي شكلت عناصرها (10%) من القوة القتالية لقوات الاحتلال؛ والتي القت بظلالها الداكنة على الداخل العراقي وارتكبت عمليات قتل واسعة دون أن يتمكن العراق من مقاضاتها بسبب غياب النصوص القانونية التي تعالج تلك الانتهاكات فضلا عن حصولها على موافقات رسمية من مؤسسات عراقية.

8- سواء سحبت الولايات المتحدة قواتها بصورة كاملة ام لم تنسحب، فإن لديها العديد من الوسائل التي تؤثر فيها في السياسة العراقية الداخلية والخارجية، إذ أن بعض البنود المعلنة في اتفاقيتي الإطار الاستراتيجي والاتفاقية الأمنية تضم صياغات قابلة للتفسير والتأويل عند الحاجة مما يجعل استمرار السيطرة الأمريكية على القرار في العراق يمتد بصيغ متجددة خصوصا بعد عودة الآلاف من القوات الأمريكية إلى العراق تحت مسميات مختلفة.

9- إن العلاقات الأمريكية العراقية ستستمر ضمن ما تخطط له الولايات المتحدة، إذ أن ما قدمته من خسائر مالية وتضحيات بأرواح جنودها في احتلال العراق لن يكون بلا ثمن وستبقى العلاقات بين البلدين حبيسة فكرة موقع العراق الاستراتيجي وحاجة الولايات المتحدة له لأسباب لوجستية وكخزين من مخازن الطاقة العالمية التي لا يمكن لها أن تفرط بها، وأن العراق سيبقى بحاجة إلى الولايات المتحدة في ميادين الأمن والسياسة والاقتصاد لأنها وضعت كل مقدرات البلاد تحت تصرفها حتى وإن حاول قادته الخروج من تحت العباءة الأمريكية لمصلحة الجار الشرقي إيران الذي يمتلك وسائل تأثير عدة في المعادلة العراقية لكنها تبقى دون الوسائل الأمريكية وهذا ما حصل فعلا بعد اجتياح عناصر "تنظيم الدولة الإسلامية " لثلث مساحة العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

استناداً إلى ما جرى بحثه في هذه الرسالة فلابد من وضع بعض المقترحات والتوصيات التي توصلنا إليها بعد دراسة مستفيضة وإطلاع على مختلف جوانب العلاقات الأمريكية العراقية لا سيما منها الآثار التي ترتبت على احتلال العراق على الصعيدين السياسي والأمني فضلاً عن ما يراه الباحث حول تطوير العلاقات بين البلدين ونقلها من حالة التبعية إلى حالة الاحترام المتبادل والعمل كدولتين على وفق مصالحهما ومن أهم التوصيات:

1- على العراقيين جميعاً العمل على إعادة النظر بالعملية السياسية بكل تفاصيلها ابتداء من كتابة الدستور والاستفادة من الدروس التي مروا بها والخروج بدستور يعيد جمع شتات الوطن ويأخذ بنظر الاعتبار معالجة مواطن الخلل فيه.

2- إعادة النظر بالعملية السياسية وبنائها على أسس وطنية تعيد الانتماء الحقيقي للوطن على أساس الهوية الوطنية الجامعة التي تنظر إلى الجميع وتتعامل معهم من مسافة واحدة.

3- بناء النظام السياسي بطريقة تتجاوز الاختلافات والتقاطعات التي تظهر دائماً بين السلطات الثلاث وإبعاد القضاء عن التأثيرات السياسية.

4- محاربة الفساد بأنواعه كافه والذي وصل إلى حد أن العراق بات يتصدر قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم ولسنوات عدة.

في حال نجح العراقيون في لم شتات البيت العراقي وتوحيد رؤاهم حول علاقاتهم الخارجية فإنهم قادرون حينئذ على التوجه إلى الجانب الأمريكي وإجباره على إعادة ترتيب العلاقات على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع العربية:

أ) الكتب العربية:

الانباري، عبد الأمير (2007). التعويضات المفروضة على العراق، برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال. ندوة حول مستقبل العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، (ط2)، بيروت.

بريمر، بول (2006). عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الايوبي، بيروت: دار الكتاب العربي.

البزاز، سعد (1992). حرب تلد أخرى، (ط1)، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع.

بلا (2010). الظاهرة الانتخابية، (ط4)، بغداد: مؤسسة الكتاب الثقافية.

بليكس، هانز (2005). نزع سلاح العراق، الغزو بدلاً من التفتيش، (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بهار، رياض هاني (2007/12/6). الشرطة العراقية مسيرة مهنية ابعدوا عنها السياسية. الحوار المتمدن.

بيان رقم 97 الصادر عن الحزب الإسلامي العراقي بشأن مسودة الدستور، 13 تشرين أول، 2005.

البيج، حسين علوان وآخرون (2000). الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، (ط2)، بيروت.

تشومسكي، نعوم (2004). الحرب الأمريكية على العراق، (ط2)، لبنان: دار البلد.

الجابري، نديم (2015). حلقة نقاشية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، الدستور العراقي قراءة نقدية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جاسم، عماد مؤيد (2006). المشاركة السياسية في المجتمع العراقي دراسة تحليلية.

جبار، زينب (2010). ومن الملوك رسالة، بغداد: مؤسسة الكتاب الثقافية.

جعفر، محمد انيس قاسم (1997). القانون الدستوري، القاهرة: دار النهضة العربية.

الجعفري، ابراهيم وآخرون (2009). المخاض العراقي، قضايا يكشفها ابراهيم الجعفري وأعضاء حكومته الانتقالية، (ط1)، بيروت: مركز الشرق العربي.

الجلبي، عصام (2005). قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية. ندوة مستقبل العراق، 25-28 تموز، بيروت، لبنان.

جميل، أسماء وآخرون (2008). مفهوم المشاركة السياسية بين صناعة القرار والتبعية، (ط1)، بغداد: مؤسسة مدارك.

حسن، لقاء ياسين (د.ت). دولة المكونات في العراق بعد عام 2003 الواقع والمستقبل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، بغداد.

حسين، خليل (2010). النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت: دار المنهل اللبناني.

حمادي، سعدون وآخرون (1972). أضواء على تطورات قضايا النفط في العراق، بغداد: دار الحرية.

الخازن، جهاد (2005). المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيين، بيروت: دار الساقي.

خالد، حميد حنون (2005). دراسات دستورية عراقية حول موضوعات أساسية عراقية للدستور الجديد، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة دي بول، (ط1).

الدبس، عصام (2011). النظم السياسية (الخصائص العامة) ج1، (ط1)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الدرة، محمود (1976). حياة عراقية وراء البوابة السوداء، القاهرة.

ربيع، حامد عبدالله (1971). أبحاث في النظرية السياسية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

الربيعي، عماد هادي علو (2014). العراق والتحالف الغربي1991-2003، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

روبن، اليسا (30 أيلول 2003). الشرق الأوسط، (972)،.

الزبيدي، ليث عبدالرزاق (1981). ثورة 14 تموز 1958 في العراق، (ط2)، رأس الخيمة: اليقظة العربية.

زلوم، عبدالحي يحيى (2003). امبراطورية الشر الجديدة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

السّمر، عمار علي (2012). شمال العراق 1958-1975 دراسة سياسية، بيروت: دار المنهل.

شاويس، روز نوري (2008). سلسلة حكومة حرب (3)، (11)، بغداد: مؤسسة الكتاب الثقافية.

شكر، زهير (2012). الوسيط في القانون الدستوري، (ج1)، (ط3)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الشكرجي، طه نوري ياسين (2004). الحرب الأمريكية على العراق، (ط1)، عمان: مكتبة الرائد العلمية، الدار العربية للعلوم.

صادق، صباح جعفر (2009). دليل التشريع العراقي، (ط2)، (د.م)(د.ن).

صفوة، نجدت فتحي (1969). العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، (ط1)، بيروت: المكتبة العصرية.

ضياء الدين، زهير (2014). انتخابات مجلس النواب لعام 2014 – ارقام ومؤشرات الحزب الشيوعي العراقي، 1 حزيران.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

عبدالرحمن، خليفة (د.ت). ايدلوجية الصراع السياسي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

عبدالغني، عماد (2001). ثقافة العنف في سوسيولوجي السياسة الإسرائيلية، بيروت: دار الطليعة.

عبداللطيف، محمد (د.ت). الاسس الدستورية لقوانين الميزانية، الكويت.

عثمان، حسين عثمان محمد (2007). النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

عزيز، محمد (1954). النظام السياسي في العراق، بغداد: مطبعة المعارف.

عزيز، أحمد عدنان (2008). معوقات الاستقرار السياسي والمجتمعي في العراق، دنيا الوطن.

العطية، غسان (1985). العراق نشأة الدولة، لندن: دار السلام.

العلاف، ابراهيم خليل (2015). صنع القرار السياسي في العراق هياكله ومصادره وآلياته، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

غريب، فنسان (2008). مأزق الامبراطورية الأمريكية، (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الفضل، منذر (2010). مشكلات الدستور العراقي جذوره. كتابة. تفسيره. تعديلاته. رؤية قانونية – سياسية – لمستقبل الديمقراطية في العراق، اربيل: دار آراس.

الفن توفلر (1979). صدمة المستقبل، ترجمة: عبداللطيف الخياط، مطبعة جميل بغداد.

فيدرين، هوبير وبونيفاس، باسكال (2008). أطلس الأزمات والنزاعات، بيروت: عويدات للنشر والطباعة.

قنديل، سعد جواد (2005). دليل الانتخابات، المرحلة التي مرت بها العملية السياسية، بغداد.

كامل، مجدي (2008). بلاك وتر جيوش الظلام، (ط1)، دمشق-القاهرة: دار الكتاب العربي.

كبة، صباح عبدالرزاق (2015). سياسية الرئيس الأمريكي باراك اوباما الخارجية تجاه العراق، (ط1)، بغداد: الأحمدي للطباعة الفنية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

كلارك، رامزي (2001). الامبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحاضر، (ج1)، (ط1)، القاهرة: مكتبة الشروق.

كوردسمان، انتوني (د.ت). مركز الدراسات الاستراتيجية الأمريكي، النتائج الحقيقة من الحرب على العراق: المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران، ترجمة دار بابل للدراسات والإعلام.

لطيف، نوري (1976). القانون الدستوري المبادئ والنظريات العامة، بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر.

مايكل هدسنون (2004). الرؤية الاستراتيجية الأمريكية، في كتاب احتلال العراق، الأهداف، النتائج، المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مجموعة باحثين (1988). تحليل السياسة العامة، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

مجموعة مؤلفين (2008). الاستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي-إقليمي – دولي، مركز العراق للدراسات، بغداد: دار الصنوبر للطباعة.

محمد، سعدي (2006). مستقبل العلاقات الدولية، من صراع الحضارات إلى انسنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات الدكتوارة (58)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء (2008). اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، بغداد: مطبعة بابل.

نديمي، فرزين (د.ت). وسع الدور العسكري الإيراني في العراق تحليل لمعهد واشنطن.

هادي، رسمية محمد (2014). الطائفية السياسية وعوامل صعودها بعد الاحتلال الأمريكي، الحزب الشيوعي العراق.

الهرمزي، سيف نصرت توفيق (2014). الحرب الأمريكية على العراق. رسالة ماجستير منشورة، بيروت: دار روافد.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

هيكل، محمد حسنين (2004). الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، القاهرة: دار الشروق.

هيكل، محمد حسنين (1984). الحل والحرب، (ط4)، بيروت: شركة المطبوعات والنشر.

الياسري، مازن (2007). العراق والمجتمع الدولي والعهد، بيروت: دار السلام.

ياسين، صباح (2005). الإعلام في العراق، الواقع... إعادة البناء، في ندوة برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، بيروت: مركز درسات الوحدة العربية.

ب) الدوريات العلمية:

أومالاتوفا، ساجي (2000). صراع الشركات متعددة الجنسيات من أجل مصادر المواد الخام في روسيا. مجلة بيت الحكمة، (15)، بغداد.

بجك، باسل يوسف (2008). مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية – الاحتلال التعاقدي عبر منهج اتفاقيات مركز القوات الأمريكية. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (354)، بيروت.

براون، ناتان وآخرون (د.ت). معهد كارنيجي للسلام الدولي. مجلة أوراق ديمقراطية، بغداد.

بيضون، أحلام (2011). المسؤولية القانونية للولايات المتحدة عن حروب العراق، مركز العراق للدراسات. مجلة شؤون عراقية، (5).

تسومسكي، نعوم (2003). الحرب الوقائية أو الجريمة المطلقة، مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (297).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

توماس بيكر وجيمس شيلينغر (2002). العراق بعد عام، مجلة المستقبل العربي. مركز الدراسات العربية، بيروت، (305).

داود، أحمد فاضل جاسم (2014). عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية... والآفاق المستقبلية. مجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية.

الدليمي، ستار (2005). المجتمع المدني والدولة العراقية، مجلة دراسات دولية. مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (27).

راشد، سامح (2006). العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام. مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، (164).

الربيعي، خليل مخيف (2005). الأحزاب الإسلامية العراقية (قراءة في الموقف والرؤية والمستقبل). سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (87).

الربيعي، كوثر عباس (2008). استحقاقات المشروع الأمريكي في العراق. مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، بغداد، (1).

الرمضاني، مازن (1976). بحث في مناهج اتخاذ القرار السياسي الخارجي. مجلة العلوم السياسية والقانونية، القاهرة، (1).

سبع، سداد مولود (2015). مشكلة الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003. مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، (62).

سلومي، فاطمة حسين (2014). الحكومة الانتقالية في العراق 2003-2005 التحديات والانجازات. مجلة الاستاذ، الجامعة المستنصرية، 1(208).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشبوط، محمد عبدالجبار (2007). الهويات الفرعية وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة. مجلة المواطنة والتعايش، مركز وطن للدراسات، بغداد.

الصالحي، عبدالرحمن اسماعيل (2004). المؤسسات التشريعية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مجلة بحوث ودراسات، القاهرة، (394).

الطائي، مجاهد هاشم (2016). الدولة العراقية بين الفدرالية واللامركزية. مركز ادارك للدراسات والاستشارات.

العبادي، عيسى اسماعيل (2014). مستقبل العلاقات العراقية الأمريكية. المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، (25).

عبد الانيس، سهيلة (2007). في معوقات التحول الديمقراطي في العراق (دراسة المعوقات الداخلية). المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، (7).

عبدالله، عبدالجبار احمد (2006). النيابية البرلمانية: مفهوم واستحقاقات المستقبل العراقي. مجلة مدارك، مركز مدارك للبحوث، بغداد، (4).

عطوان، خضير عباس (2006.) مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، في الاحتلال الأمريكي للعراق، المشهد الأخير. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (330).

عطية، عصام (2011). الوضع القانوني لاتفاقية الجزائر بين العراق وإيران، مركز العراق للدراسات. مجلة شؤون عراقية، (5).

عمير، حسن تركي (2013). إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، دراسة في الديمقراطية التوافقية. مجلة ديالى، جامعة ديالى، (58).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عواد، عامر هاشم (2007). دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط. دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد،(33).

عواد، عامر هاشم وجاسم، احمد فاضل (2012). الدور الأمريكي وتأثيره في مرحلة ما بعد الانسحاب العسكري. دراسات دولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، (52).

عياش، عامر (2011). طبيعة النظام البرلماني في العراق في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005. مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، 4(13-14).

الفتلاوي، أحمد عيسى (2008). السلطتان التشريعية والقضائية طبقا للدستور العراقي. مجلة الكوفة، مركز دراسات الكوفة، (7).

الفلوجي، مؤيد جبير محمود (2006). التعددية السياسية في عراق ما بعد عام 2003. مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية، بغداد، (4).

القرغولي، خضير وعلاء، اسراء (2015). أثر النظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار الحكومي، دراسة حالة العراق. مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (39-40).

كبة، صباح عبدالرزاق (2010). السياسة الداخلية لعراق ما بعد انتخابات 2010 دراسة في الثوابي والمتغيرات. مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (41).

مجلة المحقق الحلّي للعلوم القانونية والسياسية، (2016)، 8(1)، كلية الحقوق، جامعة بابل.

مخلف، منعم خميس (2015). الاستحقاق الأمني. مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، (13).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعموري، عبد علي كاظم ورشم، محمد حسن (2009). مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية – الأمريكية (مشاهد مختلفة). مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، (18).

المعيني، محمد كاظم عباس (2012). العلاقات العراقية الأمريكية 2003-2011 وآفاقها المستقبلية. مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

مهدي، عبير سهام (2010). الانتخابات البرلمانية في العراق بين عامي 2005 و2010. مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (41).

النصراوي، صلاح (2007). العراق تحولات سياسية وتوازنات هشة. مجلة السياسة الدولية، مركز اهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، (169).

هيئة التحرير (2005). ملاحظات حول كتابة الدستور العراقي. مجلة اوراق ديمقراطية، مركز العراق للمعلومات والديمقراطية، (6).

والي، خميس حزام (2017). تداول السلطة في العراق بعد عام 2003. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، (53).

وهيب، حسين حافظ (2005). معوقات التحول نحو الديمقراطية في العراق. مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (27).

ياسين، صباح (2004). تفكيك البنى الحزبية العراقية في إطار المشروع الأمريكي. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (300).

ياسين، عمار حميد (2012). مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011. مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، (53).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج) الرسائل الجامعية

البهادلي، هند احمد عبد (2016). النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 بين المؤسساتية والشخصنة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

البياتي، حسن ثامر طه (2010). الحماية الجنائية الدولية للمدنيين في الأراضي المحتلة وتطبيقاتها في العراق. رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

سعيد، حسن ناجي (2010). إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

العاني، فاطمة حمدي عبدالرحمن (1988). العلاقات العراقية الأمريكية، 1967-1987. رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

العاني، فكرت نامق عبدالفتاح (2001). الولايات المتحدة الأمريكية وامن الخليج العربي، دراسة في تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي منذ الثمانينات وآفاق المستقبل. أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.

عايد، قيصر مجيد (2015). إشكالية العلاقة بين المؤسسات الاتحادية والمؤسسات المحلية في العراق وفق دستور 2005. رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

عبود، صلاح خلف (2011). المحكمة الاتحادية العليا في العراق تشكيلها واختصاصاتها (دراسة مقارنة). رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين.

قادر، مصطفى قادر (2012). مستقبل العلاقات العراقية – الأمريكية بعد عام 2003. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

محمد، تميم حسن (2004). السياسية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق دراسة مستقبلية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.

محمود، ريبوار كريم (2006). العلاقات العراقية - الأمريكية منذ 1989 وافاقها المستقبلية. رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

مراد، خليل علي (1979). تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، 1941-1947. رسالة دكتوراة منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد.

المعموري، علي عبدالهادي (2015). سياسية الأمن الوطني في العراق بعد 2003. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

نعمة، سعد عبدالحسين (2009). المشاركة السياسية والقرار السياسي (دراسة حالة العراق). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

د) المواقع الرسمية:

موقع رئاسة مجلس الوزراء العراقي

موقع مجلس القضاء الأعلى فيما يخص الدساتير:

1- القانون الأساسي العراقي لسنة 1925

2- الدستور العراقي لسنة 1958

3- الدستور العراقي لسنة 1963

4- الدستور العراقي لسنة 1963

5- الدستور العراقي لسنة 1968

6- الدستور العراقي المؤقت لسنة 1970

7- قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية 2004

8- الدستور العراقي الدائم لسنة 2005

موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

هـ) الصحف والمواقع الاخبارية:

الوقائع العراقية. العدد 3985 لسنة 2004

الوقائع العراقية، العدد 1960 لسنة 1969

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

صحيفة المؤتمر، العدد، 2983 في 5 حزيران 2014

وكالة يقين للأنباء 28حزيران 2011

صحيفة الصباح، العدد، 2332 في 29 آذار 2011

صحيفة الصباح العراقية، العدد 1636، 30آذار 2009،

صحيفة المشرق، العدد 1480 في 30 آذار 2009

صحيفة البيان العراقية، العدد 120، تموز، 2004.

الحوار المتمدن، العدد 2446، تشرين الثاني 2008، متاح على الرابط (

الحوار المتمدن، العدد 4535 متاح على الرابط

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=429750) تأريخ الزيارة 12 /11/ 2017.

سلامة (غسان) تصريحات لقناة (BBC) متاحة على يوتيوب على الرابط التالي

(https://www.youtube.com/watch?v=9oiGf3XeWxo) تأريخ الزيارة 2017/11/3.

عبداللطيف (وائل) صحيفة المواطن، العدد 1588 في 2012/2/20.

صحيفة الشروق العراقية، العدد، (194) في 2004/8/16.

الخضيري (علي)

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

راديو سوا نقلا عن مجلة نيويوركر (من سلم المالكي رئاسة الوزراء ؟ متاح على الرابط (https://www.radiosawa.com/a/248234.html) تأريخ الزيارة 4 / 11 / 2017.

مركز الكاشف للمتابعة والدرسات الاستراتيجية، الانسحاب من العراق والمربع الأمريكي الشرق اوسطي القادم متاح على الرابط alkashif.org/html/10/02/4/41.pdf

الجزائرية للأخبار، متاح على الرابط http://dzayerinfo.com/ar/15919). تأريخ الزيارة 12 /2017/11.

صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11634 في 5 تشرين الأول 2010

صحيفة الشرق الأوسط، العدد 8876 في المستقبل نيوز نقلا عن صحيفة واشنطن بوست (لماذا علقنا مع المالكي وخسرنا العراق) متاح على الرابط (https://www.almustaqbalnews.net/138554) تأريخ الزيارة 4 / 11/ 2017.

الغارديان، تنصيب المالكي بواسطة إيران هزيمة لأمريكا بالعراق م، متاح على الرابط (http://www.sahafi.jo/files/3c9d05eb3d077a66f187fba65cdc09ead3d36fdd.html) تأريخ الزيارة 2017/11/12.

جفري (جيمس) ما وراء الانسحاب الأمريكي من العراق، وول ستريت جورنال، 2 تشرين الثاني 2014. (http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/behind-the-u.s.-withdrawal-from-iraq) تأريخ الزيارة 4 / 11/ 2017.

حمود (رائد فوزي) الشركات الأمنية العاملة في العراق بين الإجراء الوقائي والعمل الهجومي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، عمان، صحيفة الحقائق الدولية، 2007/5/3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسين (باسل) الانتخابات ومعضلة الاستقرار السياسي في العراق، صحيفة ايلاف الالكترونية، 2017/9/30.

علو (عماد) المحاصصة الطائفية واثرها في الاستقرار، صحيفة الزمان، 7تموز 2014.

الدوري (محمد) الدستور العراقي الجديد صاغته الولايات المتحدة وفقاً لمصالحها وهو غير شرعي قانوناً، جريدة الرياض.

2003

صحيفة الحياة، العدد (15894)، في 2006/10/10.

صحيفة القدس العربي 11 حزيران 2014

صحيفة عالم اليوم 5432، 2010

موقع الجزيرة. نت

موقع العربية. نت

موقع قناة سي أن أن

موقع قناة بي بي سي

موقع قناة سكاي نيوز عربية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

و) التقارير:

انكاسام (مركز انقرة لدراسات الأزمات والسياسات) (11 آذار، 2017). مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق.

انكاسام (مركز انقرة لدراسة الأزمات والسياسات) (2017/3/9). الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، دار الحرية، بغداد، 1974.

تقرير لجنة بيكر هاملتون حول العراق، ترجمة صبحي الجابي، دار اطلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، دمشق، 2007.

تقرير الامين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الامن s/2005/766 في 7 كانون الأول 2005.

تقرير الامين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تطورات الوضع في العراق، عملا بالفقرة 30 من القرار 1546 لسنة 2004، 7أيلول 2005.

تقرير مجموعة عمل حول مستقبل العراق ريان كروكر، المجلس الأطلنطي، 2017.

ز) الإنترنت:

الشكراوي (علي حميد هادي) مستقبل العلاقات العراقية الأمريكية، دراسة في المتغيرات المؤثرة، جامعة بابل، كلية القانون. متاح في: /(http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/fileshare/articles)

الشاهر، شاهر (2017). الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته، مؤسسة دام برس الإعلامية. متاح على الرابط (http://www.dampress.net/?page=show_det&category_id=48&id=73497) تأريخ الزيارة 2017/11/12.

www.manaraa.com

غلوب، فلورنس (د.ت). في اسباب سقوط الموصل: المالكي وتدمير الجيش العراقي من الأعلى، تقرير مركز كارنيجي للشرق الأوسط، متاح على الرابط almubadarairaq.org/?P=2615.

القيسي، محمد وائل (2010/8/24). النفط العراقي في الاستراتيجية الأمريكية، متاح على الرابط (souriaalghad.com).

مجموعة باحثين، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، عملية صياغة الدستور في الظروف الانتقالية 2005، متاح على الرابط (http://www.csfyemen.org/publication.php?id=58) تأريخ الزيارة 2017/11/2.

محفوظ، محمد (2006). في معنى الاستقرار السياسي، صحيفة الرياض، ع13819، 25 نيسان.

مركز أنقره للدراسات الدولية (2017). مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق، متاح على الرابط Ankasam.org/ar/

مهدي، مهدي جابر (2012). إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد عام 2003، الحوار المتمدن، العدد 3928، متاح على الرابط (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334778) تأريخ الزيارة2017/11/4.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Cameron, Lindsey (2008). Private Military Companies their Status under International Humanitarian Law and its Impact on there Regulation. International Review of Red Cross, 88(863), 583.

DS Right. Obama uses war Powers to send more troops to Iraq. https://news.firedogelake.com. July 10 2014.

Gaston, E.L. (2008). Mercenarims, 2.0? the rise of the modern private security industry and its implication for International humanitarian Law enforcement. Harvard, international Law Journal, 49(1), 266.

Joseph, Edward P., O'Hanlon Serior, Michael E. (2005). Iraqi Constituation must Deliver Oil to Sunni,or It won't Deliver, The Christian Science Monitor, August 11, Fellow, foreign, Policy, Studies 4.

Mason, R. Chuck (2009). US-Iraq Withdrawal/Status of Forces Agreement: issues for congressional oversight. Congressional Research Service Report for Congress, 13 July, 5.

Obama on Iraq: We Will Be Prepared to Take Targeted Military Action. Kaveh Waddell and Brian Resnick. https:www.nationaljournal.com/defense/obama-on-iraq-we-will-be-prepared-to-take –targeted –military-action-2014/6/19.

Obama's remark on U.S response to Iraqi Crisis. CNN.COM.June19, 2014.

Preece, H. Richard (1966). United State, Iraq, Revaations, The Congressional Service Review library of Congress, October.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Rogers, Paul (2007). Global Security and the War on Terror: Elite Power and Illusion of controlm New York: Root ledge.

Sarah Kliff.. President Obama's full statement on the Iraq crisis. https://www.vox.com. August7, 2014.

The Associated Press. Obama authorizes deployment of 1,500 additional troops to Iraq. http:masable.com/2014/11/07/obama-iraq-troops/. November7, 2014.

The Associated Press. Obama authorizes deployment of 1,500 additional troops to Iraq.

The White House. Remarks by the president on the Situation in Iraq. June19, 2014. https:www.whit-house.gove/the-press-office/2014/06/19remarks-president-ituation-Iraq.

Towery, Bobby A. (2008). Phasing o**ut private security contractors in Iraq.**

www.manaraa.com